جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المفاهيم الجديدة للأمن بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة المغاربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

حساني يوسف

إشراف الأستاذ:

ادريس علي

أعضاء لجنة المناقشة

* الأستاذ: بن زايد أمحمد — الدرجة العلمية: أستاذ مساعد "أ" رئيسا
* الأستاذ: ادريس علي — الدرجة العلمية: أستاد مساعد "ب" مشرفا ومقررا
* الأستاذ: شاربي محمد — الدرجة العلمية: أستاذ مساعد "أ" عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015.

شكر وتقدير وعرفان بالجميل

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين" (الآية 286 من سورة البقرة)

أتوجه بجزيل الشكر وكبير إمتنان إلى أستاذي إبتداءا ورفيقي ثانيا

الأستاذ "دريس علي" أولا على قبوله الإشراف على مذكرتي

من دون تردد منه وإلى توجيهاته القيمة وإلى إيمانه الكبير في مقدرتي على العمل الجيد

سائلا المولى عز وجل أن يجزيه عني أكبر الجزاء و الشكر موجه إلى الزملاء في قسم

العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

تخصص :دراسات مغاربية جامعة مولاي الطاهر –سعيدة–

وإلى الرفقة الحسنة " هواري –جمال–مهدي –سليم"

مع كامل تشكراتي الخالصة و الله ولي التوفيق

الإهـــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى ملاكي في الجنة، إلى معنى الحب و معنى الحنان و التفاني، إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنائها بلسم جراحي، إلى أغلى الرفيقة و المحبة صاحبة الفضل وكريمة العطاء النساء وموطن السند أمي الحبيبة و إلى أهلي جميعا.

خطة البحث

مقدمة .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن والتحولات الدولية بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول : ماهية الأمن .

المطلب الأول : المفهوم العام للأمن.

المطلب الثاني : مستويات الأمن.

المطلب الثالث : تهديدات الأمن.

المبحث الثاني : التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها المفاهيمية.

المطلب الأول : التحولات الجيوسياسية .

المطلب الثاني : التحولات الإقتصادية.

المطلب الثالث : التحولات القيمية.

الفصل الثاني : حوار المنظورات المعرفية في حقل الدراسات الأمنية.

المبحث الأول : مفهوم الأمن في المقاربات التقليدية (الوضعية).

المطلب الأول : الطرح الواقعي (الدولاتي) للأمن.

المطلب الثاني : الطرح اللبرالي للأمن .

المطلب الثالث : إعادة صياغة مفهوم الأمن.

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن في النظريات النقدية ما بعد الوضعية.

المطلب الأول : النظرية النقدية الإجتماعية.

المطلب الثاني : نظرية ما بعد الحداثة.

المطلب الثالث : النظرية البنائية .

المبحث الثالث : المدارس النقدية في حقل الدراسات الأمنية.

المطلب الأول : مدرسة أبريستويث (ويلز).

المطلب الثاني: مدرسة باريس.

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاجن.

خطة البحث

الفصل الثالث : التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية وإستراتيجية مواجهتها.

المبحث الأول : الدوائر المختلفة لمصادر التهديدات الجديدة .

المطلب الأول : المعطيات الجغرافية للمنطقة المغاربية.

المطلب الثاني : الأبعاد الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية .

المطلب الثالث : مصادر التهديدات الداخلية .

المطلب الرابع : أزمة الساحل الإفريقي .

المطلب الخامس : تداعيات الأزمة الليبية .

المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول : الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثاني : الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : تفعيل أليات الإتحاد المغاربي.

الخاتمة .

مقدمة

مقدمــة :

بلغت دراسات العلاقات الدولية درجة من التعقيد والتشابك الأمر الذي إنعكس على تعدد مناهج وإتجاهات وطرائق إدراكها وأساليب البحث والتحليل حولها، فنظرية العلاقات الدولية تدرس الظاهرة الدولية في تعاقباتها وفي سياق زمني متناسق ومترابط من خلال وظيفتها في الوصف–التفسير–التنبؤ، ومن مزايا النظرية هو إعطاء صورة ذهنية واضحة عن التحولات الدولية الراهنة وطبيعة العلاقات الدولية وكيفية إدراكها.

أضحت الدراسات الأكاديمية للشؤون الدولية أكثر تنوعا منذ نهاية الحرب الباردة، وبدأ الإتجاه نحو إطلاق سلسلة جديدة من النقاشات الفكرية، وبالفعل شرع المنظرون في مراجعة نقدية لأطرهم وأنساقهم الفكرية والتحليلية سعيا منهم في إيجاد تفسيرات وتنبؤات عقلانية وأليات تنظيرية جديدة تساعد على إستيعاب التحولات والتغيرات الدولية.

أولى بدايات النقاش في الاوساط الاكاديمية كان حول فكرة المرونة المفاهيمية، أي إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع مستوى تغيرات النظام الدولي، والتي تفرض تغيرات على مستوى نظريات العلاقات الدولية .

لقد تعاقبت على دراسة العلاقات الدولية عدة منظورات ساد كل منها مرحلة من المراحل فالمنظور السائد في كل مرحلة يكون إنعكاسا لطبيعة وحقائق تلك المرحلة، وتثار حوله التساؤلات في مدى إستمراره في الوصف والتفسير وتلائم بين إفتراضاته وبين الحقائق الدولية، وكذلك ما يقترحه من أساليب منهاجية لدراسة أبعاد الظاهرة الدولية.

لقد خاضت كل من النظرية الواقية والمثالية في حوار وجدال حول أحقيتهما في تفسير الواقع الدولي السائد بعد الحرب العالمية الأولى ومناقشة موضوع الحرب، وإحتمالية تكرارها وسمي بالحوار الأول في حقل العلاقات الدولية والذي إستمر من سنة 1919 إلى سنة 1939 بحسب" إدوارد كارا". غير أن قيام الحرب العالمية الثانية فصلت في أحقية فرضيات النظرية الواقعية في تفسير الواقع وأصبحت الواقعية النموذج المعرفي المفسر للعلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة والتي شكلت المناخ الملائم في صياغة الأطر الأساسية لمفهوم الأمن مع كتابات كل من: هانس موغانتو–جورج كينان–هنري كسنجر.

شهدت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة التركيز على أهمية الثقافة والقيم والمعايير فظهرت النظريات الإبستمولوجية الحديثة أو نظريات ما بعد الوضعية (النظرية النقدية الإجتماعية– نظرية ما بعد الحداثة– النظرية البنائية)، والتي ساهمت في تطور حقل الدراسات الأمنية، وهو ماحدى بـ" ستيف وولت" إلى إعتبار مرحلة نهاية الحرب الباردة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية.

عرفت الدراسات الأمنية نقاشات واسعة بغية توسيع وتعميق الدراسة إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الإهتمامات التقليدية (القوة العسكرية والإقتصادية) إلى النقاش النقدي حول طبيعة الأمن ومعانيه ومدلولاته، وهي محاولة لصياغة أو وضع أسس نظرية تحاول فهم تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ودراسة تأثير الأقليات الجماعات العرقية ومصادر التهديد المختلفة (الإرهاب الدولي – الجريمة المنظمة– الهجرة– وقضايا البيئة وغيرها).

أمام هذا الوضع الجديد لم تعد معالجة القضايا الأمنية من منظور الأطر التحليلية التقليدية، بل أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم الأمن بمختلف مستوياته مع ربطه بالمسائل الإقتصادية والبيئية والمجتمعية وإعتبار الفرد الموضوع المرجعي للأمن.

1– أهمية الموضوع:

– تكمن أهمية الموضوع في معرفة التطورات المرحلية للدراسات الأمنية من الإتجاه التقليدي إلى الإتجاه النقدي، مع إبراز خصائص فترة ما بعد الحرب الباردة وما فرضته من تحولات مفاهيمية جديدة على المستوى الإقتصادي والجيو–سياسي والقيمي.

– أيضا إبراز خصائص المنطقة المغاربية ذات البعد الجيواستراتيجي وإرتباطها الإفريقي والمتوسطي.

– كما شكل البعد الدولي للتهديدات الأمنية الجديدة تحدي أمام الدول المغاربية وعلى رأسها التهديدات الأمنية المرتبطة بالجماعات المسلحة.

2– مبررات إختيار الموضوع:

– إن الداعي لإختيار موضوع البحث له مبررات موضوعية وذاتية.

أ–مبررات موضوعية:

– تعد مرحلة نهاية الحرب الباردة ثورة في الاطر العلمية والمعرفية لنظريات العلاقات الدولية ومحك حقيقي لفرضياتها، وقد مثل مفهوم الأمن أحد أقطاب المشهد العلمي لهذه الفترة لتصبح

الدراسات الأمنية أحد الإهتمامات الكبرى لدارسي العلاقات الدولية، فلأزمات التي يشهدها النسق الدولي هي أزمات ذات طبيعة أمنية.

ب-مبررات ذاتية:

- لا يغفى على أحد أن تخصص الدراسات المغاربية قد أعطى الإهتمام الاكبر لدراسة الامن المغاربي، فلا يمكن دراسة الامن المغاربي من دون معرفة التطورات الحاصلة في ميدان الدراسات الأمنية ومستوياتها المفاهيمية والتنظيرية.

- مع إبراز واقع المنطقة المغاربية في ظل هذه التحولات ورصد الاستراتيجيات الغربية المقدمة للمنطقة في إيطار الشراكة .

- هذا الأمر هو الذي شجعني على البحث في موضوع التحولات الأمنية بعد الحرب الباردة، وهو إضافة قيمة لي شخصيا وإلى التخصص.

3- أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي استعنت بها لتحليل هذا الموضوع ومن أهمها:

أ-دراسة سيد أحمد قوجيلي ،الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف مفهوم الأمن سنة 2013 .وهي دراسة نقدية حول تطور مفهوم الأمن من الطرح التقليدي إلى الطرح النقدي، مع التركيز على دور النظريات الإبستمولوجية الحديثة في توسيع مفهوم الأمن، وتبيان حوار المدارس الفكرية الأمنية (مدرسة باريس- مدرسةويلز- مدرسة كوبنهاغن).

ب- دراسة باهي سمير، "تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية".سنة 2014، والتي ركز فيها المؤلف على التحولات التي مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة ودراسة أوضاع المنطقة المغاربية في هذه الفترة ومصادر التهديد فيها، وأثرها على السياسة الخارجية لدول المنطقة.

ج- دراسة مصطفى بخوش في كتابه "**حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الأهداف والرهانات" سنة 2006**، تم فيها رصد التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على حوض المتوسط، كما أبرز الفروقات بين أهداف وواقع الشراكة الأورو-متوسطية ليختم بالتصورات المستقبلية لهذه الشراكة.

د- دراسة ميلاد مفتاح الحارثي "تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط : دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط" إفتتح المؤلف دراسته بتحديد طبيعة المركب الأمني الإقليمي في غرب المتوسط ،وذلك باستخدام مدخل الجغرافيا السياسية، وبعدها حدد عوامل بناء إقليم غرب المتوسط، وختمها بتبيان التحديات التي تواجه المنظومة الأمنية لإقليم غرب المتوسط.

4- إشكالية الموضوع:

تعالج هذه الإشكالية التحول في مفهوم الأمن عبر مراحله المختلفة مع التركيز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها مرحلة مفصلية في تطور حقل الدراسات الأمنية ومن ثم النظر في أثر هذه التحولات على المنطقة المغاربية. وعليه فإن الإشكالية الرئيسية للبحث هي:

- **إلى أي مدى تأثرت المنطقة المغاربية بالتحولات المفاهيمية للأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة؟.**

إضافة إلى الإشكالية الرئيسية هناك مجموعة من الإشكالات الفرعية وهي :

- ماهي أهم مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية؟
- ما هي الأهمية الجيوسياسية والإقتصادية للمنطقة المغاربية؟
- ما هي إستراتيجة الدول المغاربية في مواجهة التحولات الأمنية الجديدة؟

حدود الإشكالية:

تشمل حدود الإشكالية على الجوانب التالية:

أ- النطاق الزماني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية من بداية التسعينات إلى المرحلة الحالية غير أن مقتضيات الدراسة تطلبت الرجوع إلى مرحلة ما قبل الحرب الباردة للدلالة على السياق الذي ظهر فيه مفهوم الأمن.

ب-النطاق المكاني:

التركيز على المنطقة المغاربية وإبراز خصوصياتها الجيوستراتيجية وإمتدادها المتوسطي والإفريقي.

5- الفرضيات:

إنطلاقا من إشكالية البحث، والتي تتمحور حول مفهوم الأمن وأثره على المنطقة المغاربية وضعنا مجموعة فرضيات هي كالتالي:

- فرضت التحولات في الأطر المفهوماتية للدراسات الأمنية إستجابات عملية وواقعية لإستراتيجيات عمل الدول.

- تعكس النظرية الأمنية النقدية زيادة التشابكات الأمنية الدولية والإقليمية بخلاف النظرية الأمنية التقليدية.

- أفضت التعقيدات الأمنية وتشابك المصالح إلى دخول الدول المغاربية مرحلة الشراكة مع تكتلات إقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

6- الإطار المنهجي:

تستعدي طبيعة الموضوع التعامل مع أكثرمن منهج بغية الوصول إلى نتائج معينة تخدم أهداف الدراسة فقد تمت الإستعانة **بالمنهج التاريخي** الذي يساعد على إستقراء المراحل التاريخية لمفهوم الامن قبل الحرب الباردة وبعدها .

إستلزمت الدراسة إتباع **المنهج الوصفي** في توصيف البيئة الامنية بعد الحرب الباردة، نستعين أيضا **بمنهج تحليل المضمون** لتحليل الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي.

يضمن هذا المنهج دراسة الحوارات الأمنية الكبرى في حقل الدراسات الأمنية، وهي دراسة مقارنة بين النظريات الوضعية أو العقلانية ومقارنتها بالنظريات الإبستمولوجية الحديثة أو ما بعد الوضعية.

7- صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم مشكلات الدراسة في تراكمية البناءات المعرفية لحقل العلاقات الدولية بوصفها حقلا مستقلا غير مستقر تتداخل وتتعايش فيه المناهج والنظريات والبحوث الأمر الذي إنعكس على حقل الدراسات الأمنية.

يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات، فمن بين مصاعب التي يعاني منها دارسوا العلاقات الدولية هو التداخل في ضبط المصطلحات فمفردة "APPROACH" مثلا تترجم بالمدخل أو المقترب أو الطريقة .

– من الصعوبات الحقيقية في هذه الدراسة هي قلة الكتابات الأكاديمية في موضوع الدراسات الأمنية وخصوصا الإتجاه النقدي الحديث، كما أن المراجع العربية قليلة مقارنة بالمراجع الأجنبية.
كما لا يمكن إغفال إنعدام المراجع العلمية حول الأمن في كثير من كليات العلوم السياسية لعدة جامعات.

8- مصطلحات الدراسة:

– **فترة ما بعد الحرب الباردة :** تشير إلى حقبة زمنية مهمة اتسمت بالتعقيد نظرا لما أعقبها من تحول على المستوى الهيكلي للنظام الدولي، وعلى مستوى المنظومة القيمية، وأيضا ثورة منهجية وفكرية في المفاهيم والأطر وتحدي كبير للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف أو التغير في ظل تحولات هذه المرحلة.

– **الدراسات الأمنية :** تعنى الدراسات الأمنية بتفحص الظاهرة الأمنية وذلك بالبحث في الأصول المفاهيمية والأطر النظرية والأبعاد العملية لمفهوم الأمن، وشهد حقل الدراسات الأمنية تطور مستمر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وذلك لاتساع مضامينه .

–**الأمن :** غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

–**التهديد :** إرادة إلحاق الضرر بالفرد أو الدولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد.

9- تقسيمات الدراسة :

أوجب البحث في موضوع الأمن وتحولاته المفاهيمية وانعكاساته على المنطقة المغاربية إلى صياغة ثلاث فصول، بداية بالفصل الأول الذي يتناول الإطار المفاهيمي للأمن والإنعكاسات المفاهيمية للتحولات الدولية الدولية لما بعد الحرب الباردة، ويندرج فيه مبحثين الأول يتناول تحديد ماهية الأمن مستوياته وتهديداته، والمبحث الثاني تناول التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها المفاهيمية.

أما الفصل الثاني تضمن حوار المنظورات المعرفية في حقل الدراسات الأمنية وشمل على ثلاث مباحث الأول اهتم بدراسة الأمن في المقاربات التقليدية الوضعية، والثاني حمل عنوان تطور مفهوم الأمن في النظريات النقدية ما بعد الوضعية اما الثالث فقد عالج المدارس النقدية في حقل الدراسات الأمنية.

واندرج في الفصل الثالث التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية مواجهتها، وهو الأخر شمل على مبحثين إثنين، ذكر في الأول التهديدات الأمنية أما الثاني فاستعرضت فيه إستراتيجية مواجهة التهديدات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأمن

و التحولات الدولية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : ماهية الأمن.

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، فلا يمكن دراسة الأمن إلا بتوضيح المفهوم العام للأمن والدي مفهوم معقد، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وإنتهاءا بالغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية".

المطلب الأول : المفهوم العام للأمن.

تميزت أنظمة الحكم في العصور القديمة، بالخصائص الشخصية والفردية والمطلقة التي جعلت الحكام فيها قادرين على حكم مجتمعاتهم، وإدارة شؤونها، وصنع سياساتها وقراراتها، وفقا لإرادة شخصية فردية حرة وغير مسؤولة، فقد إكتسبت المفاهيم والتطبيقات السياسية للأمن في هذه الأنظمة، نفس خصائص السلطة الحاكمة فيها، ليصبح مفهوم الأمن في هذه الأنظمة حقا أساسيا من حقوق الحكام التي لايجوز مناقشتها.

تضمنت الأفكار السياسية الأولى ضرورة الأمن للإنسان والمجتمع، من خلال معالجتها لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط إستقراره، فكتب (سن تزو) الصيني كتابه(فن الحرب) شارحا ضرورة الأمن وشروط تحقيقه، مع تركيزه على الشروط الإستراتيجية العسكرية، أما الحضارة اليونانية فقد إتخذت فيها الأفكار والدراسات السياسية شكلا فلسفيا، وحدد أفلاطون الصورة الفاضلة لدولة المدينة حين جعل القدرة على ضمان الأمن متقدمة على القدرة على الإنتاج وتحصيل الرزق[1].

عالج أرسطو مسألة الأمن من منظور مقارب لأستاذه أفلاطون، حين ربط وجود الإنسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي، واعتبر أن أخطر ما تواجهه دولة المدينة، هو التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها وهو السبب الرئيسي للثورات، لذلك ربط أمن هذه الدولة وإستقراراها بتقليل التفاوت الطبقي فيها.

[1] عبد الله محمد مسعود،علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية**، الطبعة الأولى، ليبيا :المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر،2006، ص 15.

إرتبط الجانب الأساسي من مفهوم الأمن في الحضارة العربية الإسلامية، بالدفاع عن العقيدة الدينية، ثم توسع ليشمل مهمة نشر الإسلام .

وتابع الفكر الإنساني في العصور الحديثة إهتمامه بمفهوم الأمن وتطبيقاته، بداية بأفكار "ميكيافيلي" التي أكدت على ضرورة إتباع الحاكم لكل الوسائل لضمان أمن دولته، وقدم توماس هوبس أيضا في إطار نظرية العقد الإجتماعي تصوره الذي ربط فيه بين مرحلة الطبيعة التي يعيش الناس فيها حرب الكل ضد الكل في ظل غياب سلطة حاكمة، والمرحلة المدنية التي يسعى الناس فيها لإنهاء الحرب والعيش في ظل سلطة حاكمة التي تضمن الأمن للأفراد، إعتبر "هوبز" أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون تحت سقف "المرحلة المدنية"، بينما تعيش الدول "مرحلة الطبيعة" في العلاقات الدولية[1].

مثلت أفكار كل من "ميكيافيلي وهوبز" الأساس الذي قامت عليه المدرسة السياسية الواقعية التي إعتبرت النزعة المصلحية الأنانية صفة طبيعية للسلوك البشري، وغلب على هذه المدرسة في تصورها للأمن البعد العسكري في النطاق الداخلي والخارجي.

بحسب تيري بلزاك "TIERRY BALZAK" فقد إجتمعت ثلاثة عوامل رئيسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن وهي على النحو التالي :

أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا:التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل على الصعيد عبر الوطني.

ثالثا: الإنفجار النزاعي للبيئة الدولية، إعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير الهوية[2].

[1] عبد الله محمد مسعود،علي عباس مراد، مرجع سابق، ص18.

[2] جميلة علاق، خيرة ويفي، "**مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة**"، مداخلة من الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق،(جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29-30 افريل 2008).

يمثل الأمن أحد المفاهيم المركبة، والتي تجمع بين المعنى الضيق والمعنى الواسع، فهناك مفهوم الأمن الخشن(HARD SECURITY) والأمن الناعم (SOFT SECURITY).[1]

-الأمن الخشن :هو المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري في كيفية إستعمال الدولة لقوتها في إدارة الاخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، وبهذا يكون الأمن مرادف للمصلحة الوطنية، وتعود جذور هذا المفهوم إلى ولادة الدولة الوطنية أو الدولة الأمة (NATION STATE)، بعد معاهدة واست فاليا (1648) .

أما الأمن الناعم فهو مفهوم تندرج فيه كل التحديات غير العسكرية منها السياسية والإقتصادية والبيئية والمجتمعية، فهو ذو طبيعة مركبة يتداخل فيه أمن الأفراد وأمن المجتمع وأمن الدولة، وقد تتعدى الظاهرة الأمنية الجغرافيا والحدود لإرتباطها وتأثيرها بأقاليم أخرى لتصبح ظاهرة عالمية.

أولا : التعريف اللغوي.

الأمن لغة مشتق من فعل "أمن" ومن "الإيمان" و"الأمانة" ويقول الشخص أمنت غيري أي ضمنته من الخوف .[2]

وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف.[3]

كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية ي العلاقات الدولية بقوله " أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى.[4]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته: داسة نظرية في المفاهيم والأطر" **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 19 . السنة 2008 ، ص 17.

[2] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث" **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 38 ،2012 ،230.

[3] مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي" **مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية**، العدد 4 ،2005، ص 08.

[4] مارتن غريفتش تيري أوكلاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2008 ، ص 78.

أكدت النصوص القرانية في الإسلام على ضرورة الأمن وأولوياته:

قال الله تعالى في سورة إبراهيم الآية 35: *(وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا)*، وقال تعالى في سورة قريش الآية4 :(*فاعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمكم من جوع وآمنكم من خوف*). وقوله في سورة النحل الآية 112:(*وضرب الله مثلا قرية كانت امنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون*)[1].

في اللغة الأجنبية ترجع كلمة الأمن (security) إلى اللاتينية(securitas)، وهي الحرية والتحرر من الخوف.

إستعمل "شيشرون" الكلمة للتعبير عن الحرية من لأي خلل عقلي وسلامة وإستقرار العقل، كما إستخدمها "أوغستين" للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب.

عرفت دار المعارف البريطانية الأمن بأنه" حماية الأمة من خطر القهر على يد أجنبية"[2].

جاء في القاموس الإنجليزي (The oxford English dictionary):أن الأمن هو الوضعية التي تكون فيها آمنا والتي تتضمن[3]:

- أن تكون بعيدا عن أي خطر أو تهديد.

-الحرية من أي شكل من القلق والخوف.

-الشعور بالإستقرار.

[1] عبد الله محمد مسعود،علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 16.

[2] صليحة كبابي ، مرجع سابق، ص231

[3] المرجع نفسه.

ثانيا : التعريف الإصطلاحي

من الناحية الإصطلاحية يصعب إعطاء تعريف محدد واحد وذلك لإختلاف الزوايا التي ينطلق منها الباحث في تحديده، وكذلك الظروف الدولية والإقليمية ونوعية التهديدات المصاحبة لها، وهناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف محدد وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها.

يمكن إستعراض مجموعة من التعاريف التي حاولت الوقوف على حقيقة هذا المفهوم وهي كالتالي :

يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناءا على مفهوم التهديد، لذا عرف "كنيث وولتز" (Kenneth Waltz) الدراسات الأمنية "بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد"، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه الفعل الذي"يهدد بطريقة كارثية، وفي مدة زمنية قصيرة مستوى سكان الدولة".[1]

أشار "باري بوزان" (burry buzan) أن "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[2].

أما "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers): فعرف الأمن "على أنه من موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية الموجودة أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية من الهجوم"[3]، ويشير هذا التعريف إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه.

[1]Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004, p 7.

[2] Barry buzzan , **People, State and Fear :an Agenda for International Security Studies in The Poste-Cold War**, London: Harvester Wheatsheart, 1991 , p4.

[3] صليحة كبابي، مرجع سابق، ص231.

رى "فريدريك هارتمان"(Fredrich Hartman): أن الأمن "هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة." يعتبر هذا التعريف أكثر مرونة لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معا، ومحصلة تفاعلهما يتكون أمن الدولة[1].

قدم "والتر ليبرمان" (Wolter Lippmann): تعريف للأمن " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في هذه الحرب"[2]وهذا التعريف يركز على إستخدام القوة العسكرية، لحماية المصالح المشروعة.وافقه في ذلك "جياكومو لوسياني" (Giacomo Luciani): في قوله أن "الأمن الوطني هو القدرة على المقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي"[3].

تعريف وجوزيف ناي، لورنس كروز (Joseph nye &Lawranens kranse):"الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية"، يبرز هذا المفهوم أهمية القوة الإقتصادية كركيزة أساسية في أمن الأفراد والمجتمعات[4].

عرف "روبرت ماكنمارا" في كتابه "جوهر الأمن " أن الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لايمكن ببساطة أن تظل آمنة"[5]. وعبر "ماكنمارا" في تعريفه هذا عن الأمن بكلمة واحدة وهي التنمية كما لاحظ أن الدول الأكثر إستخداما للأسلحة والعنف والحروب هي الدول الأكثر فقرا، ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط البعد الإقتصادي، بل

[1] جمال منصر، "**تحولات في مفهوم الأمن ... من الوطني إلى الإنساني**"، مداخلة من الملتقى الدولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق** ،(جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29-30 افريل 2008).

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 14.

[3] جميلة علاق، خيرة ويفي، مرجع سابق.

[4] جمال منصر، مرجع سابق.

[5] المرجع نفسه.

يجب أن تشمل كل الأبعاد، فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على إحتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف.

المطلب الثاني : مستويات الأمن

-**الأمن الفردي(الإنساني)** : وهو تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته وممتلكاته، واحترام حقوقه وسلامته الشخصية.

-**الأمن الوطني (القومي)**: يقصد به أمن الدولة الوطنية القومية، وقدرتها على الدفاع عن إستقلالها السياسي واستقرارها الداخلي، وهو يشمل الإجراءات المتخذة لمواجهة التهديدات على مستوى الحدود لضمان سلامة الدولة، عرفته دار المعارف الدولية للعلوم الإجتماعية بأنه " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي"[1].

-**الأمن الدولي (الجماعي)**: وهو الذي يقع في نطاق إختصاص المنظمات الدولية منها مجلس الأمن الدولي ودوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويفترض الأمن الجماعي خضوع الإرادة الدولية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

-**الأمن الإقليمي** : يقوم على إتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول لتأمينها داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ضمن نطاق إقليمي واحد، على شرط وقوعها في منطقة جغرافية واحدة بحيث يصبح تهديد دولة واحدة هو تهديد لجميع الدول.

للأمن خصائص معينة يمكن تحديدها في العناصر التالية.

- **النسبية** : أغلب الدول تركز على مدى الإنسجام من عدمه بين مصالحها، ومصالح غيرها أثناء صناعتها لسياستها الأمنية والخارجية، فالدولة لا تستطيع تحقيق الأمن بصورة مطلقة، كما لا تستطيع تحقيقه دون التعامل مع الدول الأخرى[2] .

- **الديناميكية/المرونة** : الأمن ليس حقيقة ثابتة وجامدة بل يتصف بالتغي، فهو متغير ومتطور.

---

[1] نجدت صبري ئاكرة ي، الإ**طار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، الأردن: دار دجلة للنشر،(د.س.ن)، ص39.

[2] وهيبة تباني،"**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو.2014)، ص23.

- **الشمولية** : مفهوم الأمن شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد، وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية.

المطلب الثالث : تهديدات الأمن.

تمثل العلاقة بين مفهوم الأمن "security" ومفهوم التهديد " Threats " علاقة تأثير متبادل فعملية تعريف الأمن لابد من تحديد مصادر التهديد.

ذهبت الدراسات الأمنية الحديثة إلى عدم الإكتفاء بالخطر العسكري لتفسير مصادر التهديد، بل أكدت على وجود مصادر تهديد جديدة لا تقل أهمية عن البعد العسكري التقليدي.

بداية تحليل مفهوم التهديد تنطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وفي ضوء هذه التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركز التفكير الأمني الحديث على توسيع التصور الضيق للأمن ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات منها الإقتصادية، البيئية، الإنسانية، المجتمعية.

ينبغي التمييز في دراسة التهديدات بين عدد من العناصر بدءا من مستوى التحليل الرئيسية للتهديد(فردي- جماعي -قومي- إقليمي)، ثم دراسة طبيعة مصادر التهديد وصولا إلى السياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات عبر الصيغ الأمنية المناسبة.[1]

يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع بدءا بالتهديدات الفعلية وهي تعرض الدولة لخطر إستخدام القوة العسكرية وثانيا: التهديدات المحتملة وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة دون إستخدام القوة العسكرية وثالثا: التهديدات الكامنة: وهي وجود أسباب الخلاف بين دولتين أو أكثر، نهاية بالتهديدات المتصورة وهي التي لا يوجد لها مظهر في الواقع، ويمكن أن تبرز إلى السطح لوجود مستجدات جديدة.

يمكن دراسة التهديد عبر مجموعة من الأبعاد وهي[2]:

1- طبيعة التهديد: إما أن تكون طبيعة سياسية أو إقتصادية أو عسكرية أو الجغرافية.

2- مكان التهديد: وهو مدى قربه أو بعده الجغرافي ودى تأثيره وإنتشاره سواء كان شامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة.

3- زمان التهديد: هل هو ثابت أومتغير-مؤقت أو مستقر وتأثيره الحالي والمستقبلي.

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 28.
[2] المرجع نفسه، ص 30.

4- درجة التهديد: القوة والخطورة لأن زيادة درجة قوة التهديد وخطورته تنعكس على تعبئة القوة للحد من إنتشاره وتأثيره.

5- ترتبط عملية حشد الموارد والإمكانات بحجم وخطورة التهديد

المبحث الثاني : التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها المفاهيمية.

لقد عصفت نهاية الحرب الباردة بالكثير من الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والإقتصادي وبروز عدد من المفارقات بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي والأخر على الصعيد القيمي وعلى الصعيد الجيو سياسي.

دخلت المجموعة الدولية بعد الحرب الباردة في حالة من الإضطراب وهي مرحلة إنتقالية مثيرة ومحيرة في آن واحد إبتداءا بزوال الثنائية القطبية وبداية نظام جديد تمت صياغة أحرفه الأولى مباشرة بعد حرب الخليج (خطاب الرئيس الأمريكي الأب في 11 سبتمبر 1990.).

إن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أدخلت العالم في حالة فوضى انتقلت إلى مستوى التنظير فهناك اليوم اتجاه في تحليل العلاقات الدولية يؤكد على القطيعة ويستسلم للأوهام من أجل تطوير مفاهيم جديدة، حيث أصبح الحديث اليوم عن نهاية التاريخ ونهاية الجغرافيا، بل حتى موت الدولة الأمة.

يمكن تحديد التحولات الدولية بعد الحرب الباردة في ثلاث مجالات:

1- التحولات الجيوسياسية: التي ترتبت عنها التغيرات الهيكلية في عناصر النظام الدولي وتوزيع القوة وإعادة طرح مسألة السيادة بين الدول.

2- التحولات الإقتصادية : التي تمثلت في التوجه نحو بناء نماذج إقتصادية ترتكز على إقتصاد السوق وحرية الأموال وبروز التكتلات الإقليمية والجهوية وكذا عولمة الإقتصاد.

3- التحولات القيمية: حولت نظرية نهاية التاريخ (فرانسيس فوكوياما)، والتي تؤكد على علو الديموقراطية الليبرالية الغربية في قيادة العالم بعد إنتصارها على الشيوعية، ونظرية نهاية التاريخ (صامويل هنتغتون)، والتي حولت مظاهر الصراع من الفكر القائم على الإيديولوجية إلى الصراع بين الحضارات والثقافات.

المطلب الأول : التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة.

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول لامثيل له في بنية النظام الدولي، وذلك ببروز فواعل جديدة أدت إلى إعادة توزيع عناصر القوة بين هذه الفواعل، وأيضا إلى تحول الخريطة الجيوسياسية من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية أو ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى "بيار هاسنر" أن كل من نظام يالطا (Yalta) الثنائي ونظام فرساي (Versailles) الحدود، وكذلك نظام واست فاليا (Westphalie) الدولة الأمة هي محل تساؤلات اليوم[1].

يرى الكثير من المفكرين أن إنتهاء الحرب الباردة والذي يؤرخ له البعض بشهر جويلية عام 1989، وذلك حينما ترك الإتحاد السوفياتي الحكومة الشيوعية في بولونيا تسقط دون أن يتدخل ويمنع ذلك، ومثلت هذه الحادثة بداية التراجع والتقهقر للقوة الثانية، التي ظلت تحكم وتضبط التوازن العالمي.

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الشرقية، وزوال حلف وارسو، وانتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية و الغربية، وبروز جملة من الخصائص أهمها: اقرار الديموقراطية وما صاحبها من فتح المجال للتعددية السياسية و الحزبية و الإعلامي.

أولا : الأحادية القطبية.

أشار كابلان في سياق دراسته لما أسماه النظام الدولي التدريجي، أن الأحادية القطبية هي " نظام يتميز بامتلاك فاعل دولي واحد أو إئتلاف من الفاعلين حوالي 40 بالمائة من القدرات الكلية المتاحة في النظام بشرط ألا تمتلك وحدة أخرى نسبة متكافئة".[2]

يرى شالز كروثامر" أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد لأن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى، التي لا تواجه أي تحدي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون ... وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الإقتصادية لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجيهات الأمريكية "[3].

---

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة :دراسة في الأهداف والرهانات**، القاهرة : دار الفجر للمشر والتوزيع، 2006 ، ص 18

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي ... نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع ،2005، ص 12.

[3] باهي سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2014 ص 34 .

ويرى "غسان سلامة" أن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي، وهي إسبرطة في تفوقها العسكري"[1] حيث يبلغ إنفاقها العسكري 45 بالمائة من الإنفاق العالمي، الأمر الذي يضعها ليس في وضع التفوق، وإنما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوى العالمي، لأن من له هذا التفوق العسكري يميل إلى إستعماله مبررا إلى أقصى حد سبل تدخله في العالم.

في عام 1991، صرح الرئيس الأمريكي بوش الأب بقوله" إن حرب الخليج لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة، ولكنها كانت فكرة تمثل نظاما عالميا جديدا، لقد كانت أسلوبا جديدا في العمل مع الدول الأخرى"[2]

مثلت حرب الخليج تدشينا لمفهوم السلم الأمريكي وهيمنته كقطبية أحادية، حيث لا يوجد في العالم الآن سوى قوة عظمى واحدة قادرة على تنظيم الأوضاع العالمية، وأن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب، وإنما هو عالم تملك فيه الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه، وهو الأمر الذي تأكد في حربها على العراق وأفغانستان.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية نموذج الأحادية القطبية وذلك لعدم وجود أقطاب متكافئة في القوة وفي عدم عدم قدرة هذه الأقطاب على ردم الفجوة القائمة وما يدل على ذلك عدم قدرة أوروبا على التحول إلى كتلة عسكرية، فالإتحاد الأوروبي رغم قدرته الإقتصادية يعاني من ضعف في القدرات العسكرية وهو ما أظهرته في أزمات البلقان المختلفة، أما اليابان فرغم قوتها الإقتصادية فهي غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظام العالمي نظرا لضعفها العسكري، ولا يمكن للصين أن تلعب الدور لإعتبارات تتعلق بطبيعة مرحلة النمو الإقتصادي التي تمر بها، أما روسيا فلها مشاكل داخلية عديدة أهمها المصاعب الإقتصادية.[3]

أيضا من الناحية الإيديولوجية لا يواجه النظام الأمريكي منافسة، إذ أن جل المنافسين هم أعضاء في الكتلة اللبرالية الديموقراطية.

[1] باهي سمير، مرجع سابق، ص 33.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 184.

[3] المرجع نفسه، ص 205.

ثانيا : التغيرات الهيكلية في عناصر النظام الدولي.

الملاحظ اليوم أن التصور التقليدي للنظام الدولي لكونه مجموعة الدول ذات السيادة لم يعد مجدي في ظل إقتحام الفواعل عبر الوطنية، وتغير الإنتماءات وتفكيك الأطر القومية، وإعادت توزيع عناصر القوة في العلاقات الدولية.

إن النظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منتظمة، وتلعب القوة دورا رئيسيا في التفاعل بين هذه الوحدات، و بالرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية لفترة طويلة منذ معاهدة واست فاليا (1648) إلا أن التطورات التي شهدها العالم في القرن العشرين كان لها الأثر البالغ في بروز فاعلين آخرين قادرين على لعب دور في الساحة الدولية مثل : المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

عرف "برتراند بادي" (Bertrand Badie) العلاقات عبر الوطنية "بأنها تلك العلاقات التي تتشكل على الصعيد العالمي خارج الإطار الدولي الوطني"[1]

إن بروز ظاهرة الفاعلين الجدد من غير الدول جعل بعض الباحثين يخلصون إلى أن الدولة في طريقها إلى الإضمحلال والإنحطاط ، وأن الفاعلين الجدد يحتلون شيئا فشيئا وضعا متميزا، وأن تأثيرهم ينمو بشكل متصاعد، ويمكن إبراز التفاعلات عبر الوطنية من خلال دراسة أبرز المساهمين في النسق العالمي إلى جانب الدول الوطنية.

أ- المنظمات غير الحكومية:

بالإضافة إلى الدول والمنظمات الدولية والتي هي فاعل رئيسي في العلاقات الدولية، توجد أطراف ذات تأثير في المجال الدولي، وذلك لسبب التطور الكبير في المجالات السياسية والإقتصادية والعلمية ومن أبرزها المنظمات غير الحكومية التي تتكون من تعاون الأفراد بعيدا عن التوجيه الحكومي، وتجمع في إطارها أفرادا من دول وقوميات مختلفة يجمعهم هدف مشترك وهو التركيز على البعد الإنساني كما تمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقارها.

[1] حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السلطة والسيادة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية**،الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 69.

ذكر "كولار دانيال" على أن المنظمات غير الحكومية لا تتكون من الدول، وإنما من قبل تجمعات وجمعيات أو حركات بدون هدف ربحي، تشكلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد، لتعبر عن تضامن غير وطني."[1]

أصبحت المنظمات غير الحكومية تحظى باهتمام متزايد نظرا للأسباب التالية:

-إقناع الحكومات بدورها.

-إزدياد أعدادها وأعداد منتسبيها والمتطوعين فيها.

-تنامي الوعي بأهميتها.

من المعايير التي يجب توافرها في هذه المنظمات هي:

1- أن تكون غير مرتبطة هيكليا بالحكومة.

2-لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي.

3-تمويلها من المنح والهبات.

4- تتمتع بإدارة ذاتية أي تحكم نفسها بنفسها.

5- عدم الإشتغال بالسياسة.

6- عدم وجود مصالح شخصية للعاملين فيها.

نظرا للدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، قام المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة بإجراء مشاورات مع الهيئات غير الحكومية الداخلة في إختصاصها.

أقر برنامج قمة الأرض في "ريو دي جانيرو 1992" بأهمية أنشطت المنظمات غير الحكومية، وتم إقتراح تنظيم مؤتمر عالمي للبيئة عبر المجموعات غير الحكومية.

في عام 1992 رصدت المنظمات غير الحكومية مساعدات مالية للدول النامية بلغت 2 مليار و800مليون دولار أمريكي.[2]

تمتلك المنظمات غير الحكومية (منظمة العفو الدولية – منظمة السلام الأخضر منظمة (هيومان رايت واتش) إستقلالية كبيرة، فهي على عكس الأحزاب في الإطار الوطني لا تطمح إلى السلطة. كما تتمتع بالصفة الإستشارية كما نصت على ذلك المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما شجع هذه

[1] بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص 116.

[2] حافظ عبد الرحيم وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

المنظمات على إقامة علاقات رسمية مع منظمات حكومية، والتي لها الحق في منح أو سحب الصفة الإستشارية للمنظمات غير الحكومية.[1]

من الأمثلة على المنظمات غير الحكومية التي تربطها علاقة تعاون مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة خصوصا في مجال حقوق الإنسان نجد:

- منظمة العفو الدولية والتي أنشات من أجل الدفاع عن السجناء السياسيين ومناهضة التعذيب وظروف المعاملة اللاإنسانية وتستند هذه المنظمة على المبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تضم المنظمة نصف مليون شخص في أكثر من 150 دولة وتحظى التقارير التي تعدها المنظمة باهتمام خاص من قبل الحكومات.

ب- الشركات متعددة الجنسيات: International Company

تتعدد الأوصاف والإصطلاحات التي يطلقها المتخصصون على هذه الشركات ، فهناك من يسميها الشركات العالمية أو الدولية، والبعض يسميها الشركات عبر الوطنية، ويعود تاريخ إستخدام تعبير " الشركات المتعددة الجنسيات إلى عام 1963، حين نشرت مجلة: "بيزنس ويكلي" (Business Weekly) ماحقا خاصا بعنوان " الشركات متعددة الجنسيات "[2] .

هي شركات تمارس أنشطة إنتاجية عالمية، هدفها الربح، وعرف ماري مارتن " الشركات متعددة الجنسيات وفق الخصائص التالية :

- شركات خاصة ليس لها صبغة حكومية .
- هدفها الربح، مرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي.
- موجودة في عدد من الدول.
- تحتفظ بمركز قرار رئيسي في إصدار القرارات.

حتى تعتبر الشركة متعددة الجنسيات يجب أن تحرز على ثلاثة خصائص وهي[3] :

1- أنها شركات ذات طابع وطني تخضع لدولة أو لأخرى، وذلك حسب مكان مقرها الرئيسي.

2- إنشاء الفروع الخارجية .

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 267.

[2] حافظ عبد الرحيم وآخرون، مرجع سابق، ص75 .

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 237.

3- إنها شركات ذات روابط إستراتيجية موحدة.

برزت في العقود الأخيرة شركات كبيرة ذات قوة إقتصادية موازية للدول بل هناك من الشركات من يفوق حجم تعاملاتها قدرات أو ميزانيات بعض الدول، فمجموع مبيعات شركة جنرال موتورز (General Motors)، أكبر من الناتج الوطني الخام لبلد مثل المملكة العربية السعودية، وشركة (Wal Mart) يفوق حجم معاملاتها دولة مثل اليونانو بولندا، وشركة(Mitsubishi) اليابانية التي يفوق حجم معاملاتها دولة اندونيسيا، وشركة فورد (Ford) الأمريكية يتجاوز حجم معاملاتها دولة مثل جنوب إفريقيا، أما شركة (Toyota) يفوق حجم معاملاتها دولة النرويج .

تتحرك الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي متجاوزة بذلك الحواجز والحدود والقيود التقليدية على النشاط الإقتصادي والمالي.

اعتبر "جاك ميزونروج" (Jack Maisonrouge) الرئيس السابق لشركة (IBM World Trade) أن المستقبل يتوقف على الشركات العالمية، والتي تعمل على أن العالم ليس له حدود حقيقية، كما ورد في المجلة الأمريكية(Business Weekly) في 1990/05/14.في المقالة المشهورة " الشركات بدون دولة" (The Stateless corporation) [1]

غالبا ما تحتفظ هذه الشركات بخصائصها الوطنية، فقيادتها وإدارتها تنتمي عموما إلى بيئة سوسيو-ثقافية مطبوعة في الدول الأصلية، كما أن أغلب الشركات الكبرى مازالت تبيع ثلثي إنتاجها وتحتفظ بالجزء الأكبر من أصولها في أوطانها، كما تعمل الدول الكبرى على حماية الأسواق لشركاتها، والبحث عن أسواق جديدة وهو ما تعكسه مقولة "شارلي ويلسون ".(Charlie Wilson) المدير العام لشركة جنرال موتورز:" كل ماهو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لأمريكا"[2] .

[1] حافظ عبد الرحيم وآخرون، مرجع سابق، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص79.

ثالثا : إنحصار مفهوم السيادة .

يعبر الطرح الكلاسيكي للسيادة عن واقع تمركز السلطة المطلقة بين الدول، غير أن هذا الطرح سرعان ما تعرض لإنتقادات على إعتبار أنه لا يتفق مع الضرورة الحالية للمجتمع الدولي فنظرية السيادة أعاقت تطور القانون الدولي، وعرقلة عمل المنظمات الدولية.

يمكن الإعتماد في تعريف السيادة على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق " كورفو " سنة 1949 في أن " السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية إنفرادية ومطلقة وأن إحترام السيادة الإقليمية في ما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية."[1]

يرى الأستاذ "كاري ديمالبرغ" C .Demalberg " السيادة هي صفة أو هي إحدى خصائص السلطة العامة التي بموجبها لاترضى بأي حال من الأحوال وجود سلطة أخرى فوقها "[2].

و يرى الأستاذ "ليفير" Lefur"أن السيادة هي صفة في الدولة تمكنها من عدم الإلتزام والتقيد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون وطبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه"[3].

يرى الاستاذ "محمد العناني"" أن السيادة هي سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها وإستقلالها عن أي سلطة أجنبية وينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطتها التشريعية والإدارية والقضائية، وأيضا لها كامل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة."[4]

فرضت التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة في الميادين الإقتصادية والسياسية والعسكرية إلى إنحسار مفهوم السيادة وإبتعاده عن الفكر التقليدي والذي كان يحصد ظاهرة السيادة في المفهوم السياسي إذ كان من الضروري الإهتمام بالجانب الإقتصادي خاصة الضغوط الإقتصادية التي أصبحت تمارسها المؤسسات الدولية الإقتصادية، ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن المفهوم السياسي للسيادة قد إنعدم تماما ولكنه قد أصبح عاملا يقل أهمية عن العامل الإقتصادي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 120.

[2] عبد القادر بوراس، **التدخل الدولى الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009 ، ص22.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

أحدثت التطورات العلمية الحديثة إنقلابا في مفهوم السيادة فأصبحت الممارسة الفعلية للحقوق السيادية تحدد تبعا لما تيسر للدولة من الأجهزة والمعدات العلمية الحديثة فأصبحت بذلك السيادة كاملة لدى البعض من الدول ومحدودة لدى البعض الأخر.

من نتائج السيادة الدولية هو عدم خضوع الدولة بأي شكل من الأشكال لدولة أو منظمة لكن هذا الأمر قد لا يتفق مع أثار العولمة والتي تقتضي دوما من نتائج السيادة الدولية هو عدم خضوع الدولة بأي شكل من الأشكال لدولة أو منظمة لكن هذا الأمر قد لا يتفق مع أثار العولمة والتي تقتضي دوما الإندماج والتبعية للنمط الواحد، وقبول مبادئه على النحو الذي تصبح فيه الدول قرية كونية، يستحيل معها الحفاظ على المفهوم الكلاسيكي للسيادة، والتي تقتضي عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإنتهاك سيادة الدولة[1]. أصبحت العولمة تجتاح حتى الدول التي كانت في مرحلة من المراحل تعرف بالدول المغلقة وذات السيادة المطلقة، وهذا ما يكشف أن الحق السيادي للدول لا يمكن الحفاظ عليه.

شكلت أحداث 11/أيلول سبتمبر 2001 الأثر البارز في محيط العلاقات الدولية خصوصا مسألة التدخل بدعوى مكافحة الإرهاب، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإشتراك مع قوات التحالف العسكري الغربي في إحتلال العراق وأفغانستان، وهي بذلك تهدم المكاسب التي حققها القانون الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة كالمبادئ المتعلقة بتحريم إستخدام القوة، وإحترام السيادة والإستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يتوقع الباحثون اليوم أربعة سيناريوهات حول السيادة الوطنية: سيناريو إستمرار السيادة – سيناريو الحكومة العالمية –سيناريو إختفاء السيادة – سيناريو تفكيك السيادة.

- **سيناريو إستمرار السيادة** : يتوقع أن تبقى السيادة ما بقيت الدولة ذاتها، وأن ما يترتب على التطورات في النظام الدولي هو إستهداف الأدوار والوظائف التي تقوم بها الدولة دون المساس بمقوماتها الأساسية.
- **سيناريو الحكومة العالمية** : هو تنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديموقراطي.

[1] المرجع نفسه ، ص55.

- **سيناريو تفكيك السيادة :** يرى أصحاب هذا الطرح أن تفكيك الدول الضعيفة و سيادتها يكون عبر الحروب الأهلية والنزاعات الإنفصالية، وتحولها إلى دويلات فاقدة لمعنى السيادة المطلقة الحقيقية وبخاصة النزاعات الإثنية والطائفية.
- **سيناريو إختفاء السيادة :** يتركز هذا السيناريو على إختفاء الدولة القومية عبر زوال الفكر القومي القائم على وجود الأمة لتحل الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، وتكون الوظيفة الجديدة للدولة هي خدمة مصالح الشركات الإحتكارية[1].

رابعا : مبدأ التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان.

المفهوم الموسع للتدخل الإنساني هو الذي يتم دون إستخدام القوة أو التهديد بها، وذالك باستخدام وسائل الضغط السياسية أو الإقتصادية أو الدبلوماسية.

أكد الفقيه الدستوري الأستاذ "ليسلي إينوترو" (Leslie Enotron) على "ضرورة تسليط الضوء على الإنتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان وإبادة الآراء العلنية حول حقوق الإنسان مع إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة ضد الدول التي تنسب إليها هذه الأعمال"[2].

أما الأستاذ "ماريو بيتاري" (Mario Bettari) فهو يرى أن "مبدأ التدخل الإنساني يتم تنفيذه دون اللجوء إلى القوة، وإنما يمتد إلى الوسائل الدبلوماسية بشرط وقف الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان"[3].

أكد أيضا الأستاذ "بارنارد كوشنار" (Bernard Kouchner) أن "التدخل الإنساني لا يتم باستخدام القوة إلا عند الضرورة."[4]

يشير عدد من الفقهاء إلى أن التدخل الإنساني قد يأخذ صفة اللحق أو الواجب، نظرا للأهمية القصوى التي يتميز بها هذا النوع من التدخل، خاصة في وقت تفاقمت فيه المشاكل الإنسانية وإزدادت الحروب والكوارث الطبيعية.

عرف التدخل الإنساني على أنه "لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى وسائل الإكراه السياسية أو العسكرية ضد الدول، التي ينسب إليها الإنتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الانسان

---

[1] عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2012 ، ص 58.

[2] عبد القادر بوراس، مرجع سابق، ص178.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

،بهدف حملها على وضع حد لمثل هذه الممارسات، بشرط موافقة الدولة التي يتم فيها التدخل، وبالقدر المناسب دون تجاوز الهدف الإنساني، وأن يكون هذا التدخل ضروريا لإنقاذ الإنسانية ".

لإرساء نظام قانوني يكفل للتدخل الإنساني مجاله الشرعي، حدد الفقه جملة من الشروط وهي:

1- ضرورة الحصول على موافقة الدول التي تتم فيها العمليات الإنسانية، وتفقد هذه الموافقة عند تعنت الدول.

2- عدم تجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني .

3- الضرورة الملحة التي تستدعي التدخل لحماية المصالح الإنسانية المهددة بالخطر .

4- معيار الجسامة المرتكبة، فالإنتهاكات البسيطة لا يمكن أن تتخذ مبررا لتنفيذ التدخل الدولي الإنساني .

لقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى التدخل لحماية حقوق الإنسان إنطلاقا من ديباجته التي تقوم على تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحروب، وترقية الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للشعوب.

نصت المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة على أن "تعمل الأمم المتحدة على أن يشيع في العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"[1].

استهد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إرساء نظام عالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة 28 على أن لكل فرد حق التمتع بنظام يتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان.

الى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشكل الإتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان سند قانوني لإرساء دعائم التدخل الإنسان ونذكر منها:

- إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها،(قرار الجمعية العامة رقم 260 المؤرخة في 1948/12/09.)
- الإتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، قرار الجمعية العامة رقم 460 المؤرخ في 1952/12/20.
- الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري 1973.

[1] المرجع نفسه، ص 193 .

تعتبر إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 السند الأساسي للقانون الدولي الإنساني.

أصدرت الجمعية العامة في سنة 1988 القرار 43/131 المتعلق بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الإستعجالية المشابهة، واعتبرت الأمم المتحدة ضمن هذا القرار أن بقاء الضحايا من دون مساعدة يمثل تهديدا لحياة الإنسان ومساسا بالكرامة الإنسانية ويقع على عاتق الدول الإعتناء بضحايا الحوادث الطبيعية والحالات المشابهة التي تقع فوق إقليمها[1] .

يعتبر عام 1992 أكثر السنوات التي شهدت تدخلات عسكرية في بعض المنازعات الداخلية والخارجية لإعتبارات ودوافع إنسانية، ومن أهم هذه التدخلات نجد:

-النزاع في يوغوسلافيا السابقة، حيث أدت موجات الإنفصال والإستقلال إلى تفكك الإتحاد الفدرالي ونشوب الحرب خصوصا بين الصرب والكروات والمسلمين. وأمام هذا الوضع المتأزم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 758 بتاريخ 1992/07/08 بإنشاء قوة الحماية الأممية للإشراف على عملية الفصل بين الأطراف المتصارعة، وتوصيل المساعدات الإنسانية.

كما تدخلت الأمم المتحدة في قضية الصومال التي احتدم فيها الصراع بين العشائر والطوائف عقب الإطاحة بحكم الرئيس سيا دبري في 1992/01/21. وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 751 المؤرخ في 24 أفريل 1992 بإنشاء قوات تابعة للأمم المتحدة لضمان الأمن، ووصول مواد الإغاثة الإنسانية، غير أن بقاء الأوضاع كما هي واضطر بعدها مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 794 بتاريخ 1993/12/03 والذي يخول فيه للدول الأعضاء حق إستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة في الصومال، والولايات المتحدة الامريكية إرسال ثلاثين ألف جندي إلى الصومال وقيادة تحالف من عدة دول في عملية عسكرية واسعة لإستعادة الأمن في الصومال.

شكلت الحرب في كوسوفو سابقة في قضايا التدخل الإنساني فقد تذرع قادة حلف شمال الأطلسي بأن هذه الحرب هي حرب أخلاقية والهدف منها هو القضاء على سياسة التطهير العرقي وهي حسب تعبير طوني بلير " حربا من أجل القيم".[2]

[1] حافظ عبد الرحيم وآخرون، مرجع سابق، ص 126.

[2] المرجع نفسه، ص 127.

تم التدخل في كوسوفو من دون موافقة مجلس الأمن، ومثلت هذه الحرب إزدواجية في المعايير الدولية في حماية الأقليات بدليل وجود إعتبارات مماثلة تمت فيها مظاهر الإبادة الجماعية للجنس البشري ولم تحرك هذه الدول ساكنا ومن هذه الأمثلة نجد رواندا –سيراليون –ليبيريا وغيرها.

دفعت الحرب في كوسوفو إلى إعادة النظر في مفهوم التدخل الإنساني، وتم تكوين لجنة دولية حول التدخل والسيادة الوطنية (**ICISS**)[1]، المكونة من شخصيات دولية، وبمبادرة من الحكومة الكندية، وقدمت اللجنة تقريرها في ديسمبر 2001 ورحب بها الأمين العام للأمم المتحدة، ويشير التقرير إلى إستبدال "الحق في التدخل" إلى "توفير الحماية" وأن اللجوء إلى التدخل العسكري يكون إجراءا استثنائيا في حالات الإبادة الجماعية.

المطلب الثاني : التحولات الإقتصادية بعد الحرب الباردة.

يعد النظام الإقتصادي أهم سمات النظام الدولي الجديد ، حيث دخل العالم في مرحلة ما بعد "بروتن وودز"(Bretten Woods) وهي مرحلة ترتكز على إقتصاد السوق، والإنفتاح على الخارج وأدى تطور المسافة بين الوحدات إلى بروز تكتلات إقليمية إقتصادية كبرى، تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية الإقليمية والعولمة.

أولا : التكتلات الإقليمية:

إعتبر الباحث وليد عبد الحي أن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة أعطت لمفهوم القوة بعدا إقتصاديا على إعتبار أن الدول لا تمثل إلا ميكانيزم واحد من ميكانيزمات النظام الدولي بعد أن كانت الميكانيزم الوحيد، إضافة إلى أن التوجه العام يدل على تجاوزها تدريجيا باتجاه مركزية عالمية.

أضى التركيز العام في العلاقات الدولية وفق قاعدة الإعتماد المتبادل ، والذي برز كبديل للصراعات بين الدول مما عجل بظهور عالم متعدد المراكز(Multi– Center)، وهو طرح "جيمس روزنو"(James Reusnou) .[2]

---

[1]ICISS: INTERNATIONAL COMISSION ON INTERVENTION AND STATE SOVEREIGBTY

[2] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21** ، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 330 .

يستعمل مصطلح الإقليمية للتعبير عن ظاهرة إقتصادية تتمثل في التمركز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا –أوروبا –جنوب شرق اسيا).

بدأت الدول في عملية تطوير اشكال جديدة قائمة على أساس إقليمي لأسباب متعددة: الجوار الجغرافي (قرب المسافة يترجم إقتصاديا بانخفاض تكاليف النقل)، الهاجس الأمني، العامل الثقافي التاريخي.

هناك أيضا مصطلح الإقليمية الإستراتيجية الذي يشير إلى سياسة إقتصادية تهدف إلى الإعتماد على الإقليمية الإقتصادية في إنشاء علاقات قوة، وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق.

عرفت فترة التسعينات حركية إقتصادية مهدت لنمو تجمعات جهوية وإقليمية إنطلاقا من إلغاء التعريفات الجمركية، وإقامة مناطق التبادل الحر، وصولا إلى التكامل الوطني، ففي أمريكا أبرمت إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (NAFTAأو ALENA)، في سنة 1992. ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1994.

لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة التبادل الحر لشمال أمريكا رغم إحتواءها على 87 مليون مستهلك وناتج خام قدر بـ:11.4 تريليون دولار، بل أعلنت عن إقامة منطقة التبادل الحر للأمريكيتين بدءا من عام 2005 إضافة إلى منظمة أمم جنوب شرق أسيا (ANSEAأو ASEAN).

تضاعفت مشاريع التكامل الإقليمي واتجهت نحو التوسع، والتعميق مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة، التي تقوم على فكرة تحرير المبادلات و المنافسة الإقتصادية، فلم يكتف الإتحاد الأوروبي بترتيبات معاهدة ماستريخت (MASTRICHT) بل شرع في البحث عن شركات جديدة منها الملتقى الأوروبي الأسيوي (ASEM) بانكوك (BANKGKOK) سنة 1996، وهو منبر لمناقشة المشاكل الإقتصادية والسياسية ذات الإهتمام المشترك ثم قمة لندن (LONDON) سنة 1998، إضافة إلى الشراكة المتوسطية مع دول جنوب المتوسط (مسار برشلونة 1995).[1]

أصبحت التكتلات الإقتصادية الإقليمية في نظام ما بعد الحرب الباردة وسيلة للدول الكبرى لتعزيز دورها في المستوى العالمي أما الدول النامية، فهي وسيلة لحماية نفسها إقتصاديا وأمنيا.

[1] المرجع نفسه، ص 331 .

ثانيا : العولمة.

تشير العولمة إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع الدولي، الأمر الذي سمح ببروز العديد من المؤشرات بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم ،وخاصة المجال التقني .

أدى التطور في نهاية القرن العشرين الى التطور في مجالات عديدة منها الإتصالات المواصلات، الصناعات التقنية إلخ، وترتب عليه تغير التركيبات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

لقد عرف صندوق النقد الدولي في إحدى نشرياته حول الإقتصاد العالمي العولمة على أنها "ذلك التأثير الإقتصادي المتبادل بين جميع دول العالم، والناجم عن إرتفاع وتنوع حجم السلع والخدمات العابرة للحدود والتدفقات الدولية للرساميل، وكذا عن البث السريع والمعمم للتكنولوجيا وتعرفها "هيلن ميلز" (Helen Milluez)" بأنها ذلك الإندماج المتنامي للإقتصاديات الوطنية داخل الإقتصاد العالمي[1].

في هذه الوضعية تزول الخصوصيات التي تميز كل دولة على حدة وتوصلنا العولمة إلى تأسيس نظام دولي يميل إلى توحيد قواعده، قيمه، أهدافه، مع إمكانية إدماج البشرية كافة داخله.

يعرف علماء الإقتصاد العولمة بأنها تعني إما الظاهرة أو العملية فالعولمة كظاهرة تعني:

- توصيل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع إلى دائرة الإنتاج.
- هي ظاهرة تتداخل فيها أمور الإقتصاد والثقافة والإجتماع .
- حرية إنتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا.
- الإختراق الثقافي محل الصراع الأيدلوجي.

أما العولمة كعملية فلها تعريفات مختلفة فقد عرفها "جون باجيو وستيف سميث " على أنها عملية زيادة الروابط بين المجتمعات "، بينما يعرفها "ديفيد هيلد" "هي مجموعة عمليات تمثل تحولا في فضاء منظمات العلاقات الإجتماعية والتفاعلات المعبر عنها في إطار توسعها وكثافتها، وسرعة تنقلها والنتائج التي تشمل التدفقات عبر القارية أو الإقليمية وشبكات الأنشطة والتفاعلات وممارسة القوة" .

[1] المرجع نفسه، ص 331

يمكن حصر العولمة في ثلاث مداخل أساسية وهي :

- المدخل الأول : يشير إلى مجموعة مسارات متشابكة إقتصاديا، إجتماعيا، قيميا وتحركه فواعل فوق وطنية (المنظمات الدولية – الشركات متعددة الجنسيات).
- المدخل الثاني : تهدف العولمة إلى توحيد السلوكيات الفردية نحو التجانس و التماثل.
- المدخل الثالث : ينظر للعولمة كحراك إنساني، يتماشى مع طبيعة الوضع الدولي، الذي يمثله الغرب حضاريا.

وبهذا تمثل العولمة ظاهرة حركية مستمرة تعكس طبيعة التفاعلات القائمة في النظام الدولي.

تتجاوز العولمة حدود الإنتشار السريع والتوسع العمودي والأفقي في التفاعلات الدولية إلى درجة المطالبة بإزالة الحدود كلية، وإلغاء الدولة، وهذا الطرح ظهر في كتابات أوماي " نهاية الدولة القومية وصعود الإقتصاديات الجهوية " 1995، وكتاب مارشال هورسمان " ما بعد الدولة القومية " 1994 وكتاب سوزان بسترينج " إنجراف الدولة "1998، ومقال مجلة الأيكمونيمث البريطانية سنة 1991 بعنوان " وداعا الدولة الأمة ".[1]

تختلف تقييمات العولمة إختلافا كبيرا، فهي للبعض كلمة سرية تعني الهيمنة الأمريكية، وتحرير الشركات متعددة الجنسيات من الرقابة والتنظيم الفعليين، ويعتبر البعض الأخر أنها قوة إزدهار من خلال توسع الرأي العام، وفسرها بعض الناشطين اللبراليين على أنها تحمل تعزيزا لحقوق الإنسان العالمية والسلام العالمي، بينما يراها البعض قوة شر تهدد بقاء الثقافات وأنماط الحياة المحلية.

المطلب الثالث : التحولات القيمية بعد الحرب الباردة.

برزت التمايزات القائمة على المنشأ والإنتماء والثقافة والدين، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي مثلتها النزاعات العرقية في شرق أوروبا، وعلى الساحة الفكرية ظهرت نظرية صدام الحضارات لصمويل هنتغتون، ونظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما.

حاول العديد من العديد من المفكرين تقديم مجموعة من التصورات والنماذج النظرية الجديدة لتشخيص الواقع الدولي، وترسيم خريطة الوضع الدولي الجديد، مباشرة بعد الحرب الباردة والتي صادفت

[1] مبروك غضبان ، مرجع سابق ، ص 323.

نهاية الألفية الثانية، وأصبح من الصعب إيجاد نسق نظري مفاهيمي شامل وقادر على إدراك مختلف التطورات السريعة والجذرية لهذه التطورات، وأصبحت المنظومة الفكرية الغربية في الوقت الحاضر تعنى بباراديغم ما بعد "POSTE"، حيث يكثر الحديث عن ما بعد الإنسانية، مابعد الحداثة، ما بعد السلوكية ما بعد التاريخ، مابعد الأيديولوجيا، لهذا يلجأ العديد من المفكرين إلى وصف المرحلة الراهنة بالمرحلة الإنتقالية، التي تكون مطبوعة بالإستقرار واللانظام بفعل التشكل البطيء لخصائص النظام الجديد.

أولا: أطروحة نهاية التاريخ.

قال فرانسيس فوكوياما " ربما لا يكون ما نشهده هو مجرد نهاية الحرب الباردة، أو إنتهاء فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب بل التاريخ ذاته، أي نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية كلها وتعميم الديموقراطية اللبرالية الغربية تشكل نهائي للسلطة على البشرية جمعاء"[1].

صدرت أطروحة "نهاية التاريخ" على شكل مقالة سنة 1989 بالمجلة الأمريكية المصلحة القومية " (Natioal Interest) .

إعتبر فرانسيس فوكوياما في نظريته نهاية التاريخ مرحلة ما بعد الحرب الباردة أخر الحلقات في معارك الفكر اللبرالي الذي أصبح يشكل الطور النهائي للصراعات في العالم.

يرى فرانسيس فوكوياما أن التناقضات الجوهرية في المجتمعات الغربية الحديثة قد انتهت، فلم تعد هناك مشكلات أساسية لم تجد لها حلا داخل المنظومة اللبرالية الحديثة، وهذا ما يعد بقدوم عصر الدولة العالمية.[2]

يعتقد فوكوياما أن تطور التقنيات التكنولوجية في المستقبل القريب سيغير الطبيعة الإنسانية وسيمنح إمكانية إنهاء التاريخ الإنساني، ليبدأ عصر ما بعد الإنسانية، وأن العولمة والتطورات التكنولوجية ستؤدي إلى إضمحلال الميزات الحضارية والرمزية للإنسان، أي لاتوجد بدائل أيديولوجية وفكرية بإمكانها تحدي النظام اللبرالي، وحتى تضمن الأيديولوجية اللبرالية إستمرارها حسب "فرانسيس فوكوياما" عليها أن توجه إهتمامها نحو الخطر المحتمل والقادم من الجنوب وتحديدا الإسلام على إعتبار أن الإسلام هو المنظومة الثقافية الوحيدة التي تعادي الحداثة والقيم اللبرالية.

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 47.

[2] باهي سمير، مرجع سابق، ص 45.

إنتقد فوكوياما النظرية الواقعية للعلاقات الدولية التي تتحكم في دواليب السياسة الخارجية الأمريكية، فهي تختزل سلوكات الدول في القوة والمصلحة بينما المتغيرات التي عرفها الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في أواسط الثمانينات ترجع للتأثير السلمي للأفكار اللبرالية.

إعتبر فوكوياما أن القيم الغربية قيم كونية ستعرف الإنتشار في كل العالم، وأن أطروحة نهاية التاريخ هي صائبة من وجهة نظر إستنفاذ التاريخ الغربي لأفقه النظري ودخوله عصر الفراغ الفكري والايدولوجي، حيث لم تعد هناك نظريات شمولية جديدة واستراتيجيات سياسية كبرى، ومنظومة أيديولوجية قادرة على خلق التعبئة وسط الجماهير.

إعتبر الكثير من الباحثين أن خطاب نهاية التاريخ لا ينفصل في عمقه عن الخطاب الفلسفي " الموت للإنسان" عند كل من نيتشه – ميشال فوكو – وغيرهم.

ثانيا: أطروحة صدام الحضارات .

افترض "صامويل هنتغتون" النزاع بين الحضارات سمة مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث يقول " أفترض أن المصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد لن يكون بالأساس إيديولوجيا أو إقتصاديا، الفجوة الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للنزاع سيكونان ثقافيان، وستبقى الدول الأمم الفاعلين الأكثر قوة في الشؤون العالمية، لكن النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين أمم وجماعات تنتمي لحضارات مختلفة سيسود صدام الحضارات السياسة العالمية، وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل."[1]

يؤكد "هنتغتون" أن القوة الدولية تتحدد وفقا للأبعاد الثقافية والحضارية حيث يقول "من المفيد جدا أن تنصف الدول لا على أساس نظمها السياسية والإقتصادية أو على أساس التنمية الإقتصادية، لكن على أساس الثقافة والحضارة ".[2]

كان لأطروحة صدام الحضارات النقاش الأكبر صيف 1993، وأثارت ردود متباينة بين التأييد والحفظ والرفض، وينطلق "هنتغتون" من فكرة عامة مفادها أن الحضارات سوف يكون لها دور فعال في الخريطة السياسية خلال السنوات القادمة، وأن المجتمع الدولي يتبلور على أساس الحضارات وأن الصراع

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[2] صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات إعادة توزيع النظام العالمي**، ترجمة : طلعت الشايب، الطبعة الثانية ، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 1999 ، ص 38.

بين هذه الحضارات يشكل المصدر الرئيسي للنزاعات والحروب، وأن الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب هو أكثر الصراعات حدة.

في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت السياسة الكونية متعددة الأقطاب، متعددة الحضارات، فلم تعد الفروق بين الشعوب إيديولوجية أو سياسية أو إقتصادية وإنما هي فروق ثقافية، فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين والغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات لتحديد هويتهم، إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها.

يقول "هنري كسينجر" " النظام العالمي في القرن الواحد والعشرون سيضم على الأقل ستة قوى رئيسية : الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، اليابان، روسيا وربما الهند ".

لن تكون الصراعات في العالم الجديد ذات طابع إجتماعي أو إقتصادي، وإنما ستكون بين كيانات ثقافية مختلفة، ويقول "فاكلان هافيل" "الصراعات الثقافية تتزايد، وهي الآن أخطر مما كانت عليه في وقت سابق في التاريخ"، كما يقول "جاك ديلور"" إن الصراعات المستقبلية سوف تشعلها عوامل ثقافية منها إقتصادية أو ايديولوجية ".[1]

إن المجتمعات التي إتحدت عن طريق الأيديولوجيا أو الظروف التاريخية سرعان ما إنفصلت وإنهارت. كما هو الأمر بالنسبة لجمهوريات للإتحاد السوفياتي، بينما الدول التي لها صلات ثقافية هي نماذج أكثر نجاحا.

أصبحت الدول تحدد مصالحها على أسس حضارية، فهي تتعاون مع تتحالف مع دول ذات ثقافية مشتركة، وغالبا ما تكون في حالة صراع مع دول تنتمي لثقافات مختلفة، فالدول لا تتوقع تهديدا محتملا من شعوب يشعرون أنهم يفهمونها بسبب اللغة أوالدين أو القيم أو الثقافة المشتركة، بل هم يتوقعون التهديد من دول مختلفة عنهم ثقافيا.

[1] المرجع نفسه، ص 46 .

ملخص الفصل الأول :

نظرا للصيرورة والديناميكية المتواصلة التي تعرفها مفاهيم العلاقات الدولية، أصبح لزاما تتبع هذه الديناميكية، خصوصا الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، والتي شهدت تغيرات مفاهيمية وإدراكية عديدة أهمها مفهوم الأمن وهو من الناحية اللغوية طمأنينة النفس وزوال الخوف ومن الناحية الإصطلاحية ورغم إختلافاتها إلى أنها جميعا تربط تعريف الأمن بغياب التهديد الملازم لقيم المجتمع المختلفة، كما أن للأمن مستويات عديدة منها المستوى الفردي الذي يضمن حرية الفرد وممتلكاته، والمستوى الوطني أو القومي الذي يشمل الإجراءات المتخذة لمواجهة التهديدات على مستوى الحدود لضمان سلامة الدولة أما المستوى الإقليمي فهو إتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول لتأمينها داخليا، أما المستوى الجماعي فهو خضوع الإرادة الدولية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لأحكام المنظمات الدولية خصوصا منظمة الأمم المتحدة ومجلسها للأمن الدولي .

لمفهوم الأمن خصائص أساسية أولها النسبية فالدولة لا تستطيع تحقيق الأمن بصورة مطلقة دون التعاون مع الدول الأخرى، والخاصية الديناميكية والتي تؤكد أن الأمن ليس حقيقة ثابتة بل متغيرة وخاصية الشمولية لتوفر الأمن على عدة أبعاد مختلفة.

تمثل العلاقة بين مفهوم الأمن ومفهوم التهديد علاقة تأثير متبادل، فعملية تعريف الأمن لاتتم من تحديد مصادر التهديد المختلفة.

لم تقتصر التحولات المفاهيمية بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن، بل شملت المتغيرات الجيوسياسية من خلال إعادة تعريف النظام الدولي وبنيته، وإعادة تعريف مفهوم السيادة والتدخل الإنساني، وأيضا التحولات الإقتصادية من خلال إنفتاح العالم على حركية العولمة /الإقليمية، كما حلت المتغيرات الجديدة ذات الأبعاد القيمية المبنية على التمايزات الثقافية والحضارية محل التمايزات الأيديولوجية.

الفصل الثاني

دوار المنظو رات المعرفية في حقل الد راسات الأمنية

المبحث الأول : مفهوم الأمن في المقاربات التقليدية (الوضعية).

تعتبر مرحلة الخمسينيات (50) إلى منتصف الثمانينات (80) في الدراسات الأمنية بالمرحلة الكلاسيكية، وتسمى أيضا الدراسات الإستراتيجية لتناولها الدراسات العسكرية (التسلح، الردع النووي) هدفها حماية أمن الدولة في تهديدات الدول الأخرى.

المطلب الأول : الطرح الواقعي (الدولاتي) للأمن.

تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج مركزية الدولة (State Centure) أو دولاتي التمركز، أي التمركز حول الدولة، "إن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في امتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالحها من أعدائها".[1]

ارتبط مفهوم الأمن القومي بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن يعرف "والتر ليبمان" (Walter Lippmann) الأمن القومي في المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم أو الحرب ويقول : "إن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في هذه الحرب"[2].

عرفه "أرنولد والفرز" (Arnold Walfers)، "غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم"[3].

الأمن في إطار هذا المنظور يكمن في مفهوم البقاء، حيث عبر عنه المفكر" وولفز" في قوله " الأمن ما يكفي لضمان البقاء على قيد الحياة"، فالأمن مربوط بعلاقات الصراع والتوتر والحرب، واستخدام القوة جوهر السياسة الأمنية للدول، والقوة العسكرية تحديدا تمثل محور القوة[4].

---

[1] تاكايوتي ياهامورا ، ترجمة : عادل زقاغ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، على الموقع:www.geocities.com /adelzeggagh/secpt.html : يوم 2016/03/11.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص15.

[4] David a. Baldwin, " **the concept of security**" , in : http://tau.ac.il/~daniel/pdf/37.pdf.

إن معظم الأفكار والنظريات المطورة في حقل الدراسات الأمنية في هذه المرحلة ترجع إلى فرضيات النموذج الواقعي فأفكار مركزية الدولة إضافة إلى محورية قضايا الحرب والنزاع من بين الفرضيات الأساسية للواقعية. يفترض منظرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، أما القضايا الاجتماعية والثقافية هي قضايا السياسة الدنيا، فالقوة العسكرية هي العامل المحوري لأمن الدولة التي تضمن الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي.

ارتبط مفهوم الأمن في اختيار الواقعي بعسكري لدول للحفاظ على سيادتها ضمن حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح، كما أن الأمن الوطني يرتكز على عنصرين رئيسيين هما :

أ – المصلحة الوطنية :

الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية. هو ما أكد عليه "هانز مورنجانتو" .(Morgentantho) في قوله : "أن المحافظة على الوجود المادي للدولة بعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية".[1]

ب – زيادة حجم القوة :

إن العمل على زيادة قدر القوة العسكرية هي الوسيلة النهائية لحسم الصراع إذا تعذر سلميا.

إن ضمان الأمن مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أم نووية، وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد في البنية الفوضوية للنظام الدولي، فالعلاقات الدولية تدور في فلك تغيب فيه السلطة المركزية مما يسمح ببروز ظاهرة الخوف أو ما يعرف حسب "أوبر بترفيلد" Butterfield Hubert بالخوف المركزي[2]. نسبة لأفكار الفيلسوف "توماس هويز" في تصوره للحالة الفطرة والليفياتان*. والذي أظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه.

إن التركيز على القوة في نظام دولي تسوده الفوضى سينقل الصراع من الحرب إلى وضعية اللاحرب، مما يجعل احتمالية قيام الحروب واردة رغم وجود مؤشرات التعاون من خلال تشابك المصالح والمكاسب المشتركة وبالتالي أصبح النظام الدولي مرهون بالمعضلة الأمنية.

[1] علاق جميلة، ويفي خيرة، مرجع سابق ص 07.

[2] صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 234.

* الليفياتان: هو ما نحتاجه من قوة فوقية لإقرار النظام ، وإنهاء حالة الفوضى المميزة لحالة الفطرة.

المعضلة الأمنية عند الواقعية :

ستعمل هذا المصطلح لأول مرة المفكر الأمريكي "جون هارت" (John Hart) في كتابه (Realist Internationalism and Sécurity Dilemma)، ويعد مفهوم المعضلة الأمنية نقطة انطلاق في تحليل النظرية النيواقعية للحوار بين التيار الهجومي والدفاعي Offensive and Défensive Realisme

فيراها "جون هارت " على أنها : "أين يوجد مجتمع فوضوي يظهر ما يعرف بمعضلة الأمن وأن الجماعات والأفراد يكونوا متخوفين على أمهنهم بسبب احتمال خطر الهجوم من جماعات أو أفراد آخرين".[1]

يشير المصطلح إلى أن المبالغة في زيادة الأمن قد تؤدي إلى نتائج عقيبة بإنقاصه في ظل نظام فوضوي يسوده الشك، وتنعدم فيه موثوقية المعلومات المتبادلة، فعندما يقوم الطرف "أ" بزيادة حجم تسلحه لأسباب دفاعية يقوم الطرف "ب" بتفسير هذه الزيادة على أنها نوايا هجومية فيزيد من تسلحه لتأمين نفسه. و هنا تنشأ المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني.

إن السعي لزيادة الأمن يؤدي إلى إنقاصه. أكد العديد من المحللين أن الحرب العالمية الأولى والثانية تمثل نموذج للمعضلة الأمنية.

تبقى المعضلة الأمنية أحد الخيارات الصعبة التي تواجه الدول في سبيل تقوية إجراءاتها الدفاعية الأمر الذي يفهم من جهة أخرى على أنه تهديد، فيشير الشكوك ويقوي الضغوط من أجل خوض سباق التسلح.

[1] المرجع نفسه، ص 235.

المطلب الثاني : الطرح اللبرالي للأمن.

الأمن الجماعي (Collective Sécurity) أو الأمن المشترك (Common Sécurity).

يستبدل التصور اللبرالي للأمن القومي (التصور الواقعي) بمفهوم الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات دولية كفيلة بضمانات حقيقية.

تمتلك الليبرالية تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. هو الأمن الجماعي وهو بحسب "قولدستين" هو تشكل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر" وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.[1]

أدى هذا التحول بالرئيس الأمريكي " رودرو ويلسون" إلى التفكير في إنشاء منظمة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لتعزيز السلام العالمي. غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عصف بهذه المنظمة وفسح المجال أمام فرضية الأمن القومي، والمخالفات العسكرية. الأمر الذي مهد لاندلاع حرب عالمية ثانية مدمرة، تركت نتائجها آثارا كبيرة على الدول المحاربة مما عجل بإنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة للعب دور منظمة الأمن الجماعي.

يعد الطرح الليبرالي امتحانا لمنظور المثالية الكلاسيكية، وقد عاود الظهور وركز على أهمية بناء مؤسسات الدولية وتدعيمها أو ما يسمى باتجاه بناؤوا المؤسسات(Institution Builders)[2] أساس الطرح اللبرالي هو أن الفرد وحده التحليل الأساسية، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف كحكم في النزاعات بين الأفراد لضمان الحصول على حقوقهم كاملة[3]. وتفترض الليبرالية أنه وكما يمكن أن يكون هناك إنسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون

---

[1] تاكايوتي ياهامورا، ترجمة عادل قانع، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق.**

[2] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في نظريات العلاقات الدولية**، محاضرات ألقيت على طلبة العلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2009، ص 28.

[3] صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 237.

إنسجام في المصالح بين الدول، وتضمنت الليبرالية عبر تطورها اتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية.

رغم وجود الكثير من العقبات في تحديد الأمن الجماعي، إلا أن التصور الكانطي لا يزال قائما. وقد أفضت النقاشات إلى بروز أطروحة السلام الديمقراطي(Democratic Peace Theory) وظهرت نظرية السلام الديمقراطي ضمن حقل بحوث السلام. وأقدمت على إلحاق الأمن إلى مفهوم السلام وكليهما يندرجان ضمن أعمال الديمقراطية.

تعود أصول هذه النظرية إلى أفكار "إمانويل كانط" (السلام الدائم 1796) الذي دعا إلى إقامة جمهورية دستورية في سبيل تحقيق السلم الدائم، ثم قدمت أعمال "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter (سوسيولوجيا الإمبريالية 1955)، الذي خلص فيه إلى استنتاج أن الرأسمالية الديمقراطية هما أساس السلام. وأن تطور فكرة السلام الديمقراطي كأطروحة معاصرة ترجع إلى كتابات "مايكل دويـل" Michel Doyle سنة 1983 في مقالته (كانط والإرث اللبرالي والشؤون الخارجية) والذي يرى أن السلوك السلمي بين الدول الديمقراطية يجعل من الحرب تاريخا من الماضي.[1] ويستدل "دويل" على أن الديمقراطيات التي ترى بعضها البعض كالديمقراطيات هي التي لا تحارب.

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على فرضية رئيسية وهي أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض وفرضية ثانوية هي أن قادة الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية يختارون التمسك بالسلطة، وظهرت هذه الفرضية الثانوية عند كل من : (Bruce Nueno de Mesquita) بروس ميسكيتا وراندولف سايفرسون (Randolph Siversin) وجايمس مورو (James Morrow) والاس تاير سميث(Alas Tair Smith).[2]

استخدم الكثير من منظري نظرية السلام الديمقراطي مفهوم الديمقراطية كمتغير مستقل لتغيير المتغير التابع للسلام، وأرجعوا هذا التأثير إلى مجموعة من الأسباب حسب : "كليفتون مورغان" (Clifton Morgan) و"سالي كامبل" (Sally Campbell). أن التوافق بين الدول الديمقراطية

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 30.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الطبعة الأولى، الأردن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 104.

تقتضي التقارب بشأن آليات فض النزاعات بينهما، كما أشار "جون أوين" إلى دور الرأي العام في الضغط على الحكومات الديمقراطية في تبني سياسات سلمية.

استنتج كل من "مايكل سايمون" و"اريك غارتزكي" إلى وجود تحالف للديمقراطيات بعد الحرب الباردة، من جهته أكد "مايكل موسوا" "أن النزاعات الخطيرة بين الدول الديمقراطية يمكن أن تحل عن طريق الوساطة".[1]

هناك إجماع على أن الديمقراطيات تظهر ميلا إلى التعاون فيما بينها لتحصيل المصالح المشتركة ولتوفير آليات سلمية لفض النزاعات فيما بينها، هذه الآليات يسميها علماء نظرية السلام الديمقراطي النموذج المعياري الديمقراطي الذي يقوم على التنشئة الإجتماعية للقادة السياسيين.

بالإضافة إلى النموذج المعياري الذي يقوم على الديمقراطية في تحقيق السلام، يركز النموذج المؤسساتي (بنية المؤسسات)، على التعاون المؤسساتي بين الدول الذي يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار.

يرى كل من "كيوهان Kehane" و"مارتن Martin " أنه: "بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات و جعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل".[2]

فالمؤسسات لا تمنع الحرب إلا أنها تلطف المخاوف التي تنشأ أحيانا من المكاسب غير المتكافئة الناتجة عن التعاون، وهي آلية مهمة في تحقيق الأمن. إن القيود التي تفرضها البنى المؤسساتية على المسؤولين التنفيذيين في حالة اختيار استخدام القوة بحسابات التكلفة والفوائد تؤدي إلى نتيجة عكسية، وهي إنخفاض احتمالية أن تؤدي الخلافات إلى الحرب.

[1] المرجع نفسه، ص 107.

[2] صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 238.

المطلب الثالث : إعادة صياغة مفهوم الأمن.

(Reconceptualizing Security)

أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن إلى إحتدام النقاش حول تبني تصور معين لمفهوم الأمن، فإذا كان التقليديون/ الواقعيون) يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن (الدولتي /الوطني) أو إقتراح مراجعات سطحية وشكلية بسيطة له، فإن تيار الدراسات الأمنية النقدية **(C.S.S)** يتبنى طرحا مغايرا لمفهوم وطبيعة الأمن من خلال إنتاج العديد من المفاهيم في حقل الدراسات الأمنية.

هناك بعض التغيرات التي دفعت إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، وهذه التغيرات حدثت على مستويين إثنين هما:

أ – تغير على مستوى الفاعلين:

شهدت فترة أواخر السبعينات، وبداية الثمانينات توجيه انتقادات واسعة للنظرية الواقعية من خلال تزايد معدل التفاعلات الدولية المتمثلة في الإعتماد المتبادل، وسميت تلك المرحلة بمرحلة ما بعد السلوكية، انتقدت ما بعد السلوكية المدرسة الواقعية لتركيزها على الدولة معتبرة الإطار المفاهيمي الذي قدمته الواقعية عقيما وغير صالح، ويعتبر رواد هذا الفكر أن هناك أطرافا غير الدولة تلعب دورا موازيا لأهمية الدولة من أبرزهم "روبرت كوهين " و "جوزيف ناي".[1]

دعت الأزمة في النموذجين الواقعي والليبرالي إلى إعادة النظر في العديد من الفرضيات فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد والعقلاني، بل برزت معها فواعل غير تقليدية أسهمت في صياغة العلاقات الدولية بشكل متوازي مع الدول من خلال عملية الاعتماد المتبادل، التي تتم بين قنوات متعددة يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، فعلى المستوى الدولي تزايد دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات .

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 185.

كما أنه في ظل الإعتماد المتبادل تكون القضايا الدولية "هراركية" الشكل "تراتبية" أي أن كل قضية، قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى عكس الواقعية، التي تفترض محور الأمن ضمن القضايا العليا بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان.

ب- تغير على مستوى مصادر التهديد:

لم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على الجواب التقليدية وهي الحفاظ على سلامة إقليم الدولة، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي، مع توفير القدرة للتصدي له، كما أن عملية إختراق إقليم الدولة بالوسائل العسكرية المباشرة لم يعد مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة بل أصبحت الدول تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد من قبل تجار المخدرات عبر الحدود، شبكات الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي إنتشار الفقر والأوبئة، التلوث البيئي، إضافة إلى جرائم الإتجار بأعضاء الإنسان .

الأكيد أن القوة العسكرية لا تصلح لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي تفوق آثاره المدمرة أثار التهديد العسكري المباشر.[1]

تعود بدايات إعادة صياغة مفهوم الأمن إلى كتابات "روبرت ماكنمارا "في كتابه جوهر الأمن (The essence security)، الذي ركز فيه على الأبعاد غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن، " إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة ".[2]

إضافة إلى أعمال "كنيث بولدينغ" (Kenneth Bulding) حول السلام المستقر(Stable peace) جون غالتونغ (John Galtoung) حول السلام الإيجابي (Positive Peace)، تقرير

[1] جمال منصر،"**تحولات في مفهوم الأمن...من الوطني إلى الإنساني**."مداخلة من المؤتمر الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي: 30/29/ أفريل 2008) ، ص11.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص 17.

"إغون باهر"(Egon Bahr) المقدم للجنة Palime (1982) حمل عنوان الأمن المشترك (Common Security).[1]

إن البداية الفعلية لعملية توسيع مفهوم الأمن كانت مع كتاب "باري بوزان"(Barry Buzzan)الشهير بـ: "الشعب، الدولة، الخوف1982" .

خلصت نتائج إعادة تعريف الأمن في الدراسات الأمنية النقدية إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن ويمثل مصطلح التوسيع إلى التحليل الأفقي حسب القطاعات: السياسية، الاقتصادية، البيئية المجتمعية، أما مصطلح التعميق، فهو يشير إلى التحليل العمودي حسب الفواعل انطلاقا من الدولة ثم المجتمع ثم الأفراد.

إن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني، أصبح غير مجدي قي ظل التهديدات الجديدة، والتي أعطت مفهوما أوسع للأمن من خلال تسميات جديدة كالأمن المتكامل (Conprehensive security) والشراكة الأمنية (Partnership Security) والأمن المتبادل (Metual Security)، الأمن التعاوني (Cooperative Security).

يرى كل من "كروز" و"ويليامس" على ضرورة التركيز على الأفراد كمرجعية للأمن ، لأن التهديدات التي تصيب الأفراد لا تأتي من العالم الفوضوي للعلاقات الدولية وإنما من مؤسسات دولهما الخاصة، حيث يصبح مذهب السيادة والأمن القومي تبريرا لاستعمال مؤسسات الدولة ضد المعارضة السياسية.

[1] عادل زقاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، على الموقع : www.geocities.com /adelzeggagh/recon1.html : يوم 2016/03/11.

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن في النظريات النقدية (ما بعد الوضعية).

أبرزت التحولات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة العديد من المتغيرات في شكل النظام الدولي وانعكست هذه التحولات على مفهوم الأمن، فلم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على الجانب العسكري، بل أصبحت له أبعاد إقتصادية وسياسية وثقافية ومجتمعية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تتبع المراحل الأساسية في تاريخ هذا المفهوم من المعنى الضيق(الإتجاه التقليدي) إلى المعنى الشمولي (الطرح النقدي).

لقد دخلت الحوارات المنظورية مع بداية الثمانينات منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية حيث دعت الأزمة في النموذجين الواقعي واللبرالي إلى ضرورة إجراء برويسترويكا جديدة في النظرية الدولية، فظهر ما يعرف "بتيار ما بعد الوضعية" وهو تيار يتسائل عن الكيفية التي تبنى بها الحقيقة المعرفية، وهذا التيار له نزعة معيارية ترفض الفصل بين القيم والحقيقة.

أسفر التوسع التنظيري لحقل العلاقات الدولية نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عن وجود ثلاث نظريات قيادية لها خاصية النموذج المعرفي: النظرية النقدية الإجتماعية، نظرية ما بعد الحداثة والنظرية البنائية والتي أنهت الحوار الثاني وأعلنت الحوار الثالث في نظرية العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظرية النقدية الإجتماعية.

ارتبطت النظرية النقدية بأعمال معهد الأبحاث الإجتماعية أو ما يعرف "بمدرسة فرانكفورت"* عند كل من (كيودور أدورنو، هوبرت ماركيوز، يرغن هابرماس).[1]

تتألف النظرية النقدية من مجموعة تحليلات نقدية مستوحاه من الماركسية وموجهة إلى النظرية الدولية وممارساتها، تقدم هذه المدرسة نفسها كفلسفة إجتماعية نقدية، وظهرت كرد فعل لكل من الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة وترى أن هدف الدراسة في العلاقات الدولية هي تغيير الواقع وليس دراسته فقط، وكذلك معرفة إحتمالات وإمكانات التغيير الممكنة بهدف تأمين الحرية في مجالات

* تأسس معهد فرانكفورت في 03 فبراير 1923 بمدين فرانكفورت – ألمانيا، وانتقل المعهد من مدينة فرانكفورت إلى الولايات المتحدة الأمريكية إثر الاضطهاد النازي ثم عادت إلى ألمانيا سنة 1950 تحت إسم مدرسة فرانكفورت.

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 42.

المعرفة والممارسة وتحرير الناس من البنى العنصرية مثل العبودية – السلطة – التمييز العنصري – السلطة الأبوية – الهيمنة الطبقية – غياب العدالة الاجتماعية وغيرها.

أكد "ماكس هوركهايمر" (Max Horkheimer) على توجيه موضوع النظرية النقدية إلى الإنسان كمنتج لأشكاله المعيشية يسعى بواسطته للتحرر من زيف الاستبعاد الذي أثقل كاهله.

وحسب "ماكس هوركهايمر" تمثل الوضعية شكلا جديدا للهيمنة المتطورة لكونها تقر بالنظام القائم و ترفض التغيير فيها، واستمد هوركايمر دراسته من ايمانويل كانط إزاء أهمية الفرد كقيمة لا ينبغي طمسها على الإطلاق.[1] ومن جهته انتقدا "يورغن هابرماس" (Jurgen Habermas) في كتابه المعرفة والمصلحة. النزعة المضطربة للفلسفة الوضعية. في تحليله للعلاقة الموجودة بين المعرفة والمصلحة، وحسب" يورغن هابرماس " أن الوصول إلى معرفة معينة يجب البحث عن المصلحة الكامنة وراء إنشاءها. تتبنى النظرية النقدية مقاربة تغيرية، حيث تتصور البنى الإجتماعية بوصفها تمتلك وجودا "تذاتانيا" * intersubjective .

يقول "ربوبرت كوكوس" : "بالرغم من أن البنى كمنتجات تذاتانية ليس لها وجود طبيعي مثل مناضد أو كراسي غير أنها تمتلك مميزات ملموسة حقيقية "[2].

لا تهتم النظرية الإجتماعية النقدية بتغيير الحقائق دول النظام العالمي بل تهدف إلى تغييره فهي تحاول فهم العمليات الاجتماعية لبدء التغيير.

تمثل النظرية الدولية النقدية تحصيلا تكامليا للواقع الإجتماعي، وشملت على قضايا تحليلية وهي : الجماعة – الأخلاق – الديمقراطية – العولمة – القوة – الاقتصاد – البيئة.

---

[1] توم بوتومورو، مدرسة فرانكفورت، ترجمة : سعد هجرس، الطبعة الثانية، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2004، ص53.

* التذاتانية: هي النتائج وهي الصور والمعاني والاعتقادات التي يحملها الناس جول بعضهم البعض بنتيجة للخبرة المشتركة الناتجة المتوقعة من تفاعل ذاتي أو أكثر عن التفاعلات الماضية، كما تقوم (التذاتانية) بخلق الفهم والشك.

[2] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص27.

يعتبر مفهوم الجماعة (Community) من المواضيع الرئيسية متقاربة النقدية الدولية. وهي تهدف إلى التنسيق على مظاهر وأبعاد اللاعدالة والهيمنة في علاقات القوة على المستوى الدولي بهدف إزالتها.

إهتم "لينكلاتر" بتحليل الإرتباط التاريخي التقليدي بين الهيمنة وعدم لمساواة والجماعة السياسية المرتبطة بالدولة ذات السيادة والنظر في الإشكال البديلة للجماعة السياسية التي كروح للإنعتاق الإنساني، كما ذكر في كتابه الرجال والمواطنون الرواية الفلسفية لـ "الخصوصية"، وقد نتج عن فكرة الإقصائية والخصوصية مظاهر الحرب والاقتصاد الجماعي، والتمييز بين "نحن" "هم".[1]

يرى "ربوبرت كوكوس" أن دمج النظام السياسي للدول ذات السيادة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي أنتج طبقة استثنائية تفرض نفسها على أنها عالمية والتي خلقت حالة من الإستقطاب بين الغني والفقير، وأعاقت نمو المجتمع المدني وتنامي أفكار اليمين المتطرف وكراهية الأجانب.

ركز منظروا النظرية النقدية الدولية على مفهوم "الاعتناق" (Emancipation) الذي يعتبر المكون الرئيس للمعرفة الأخلاقية. وهو ضمان الحرية من القيود غير المدنية. وعلاقات الهيمنة والفهم المشوه التي تعيق البشر على صياغة مستقبله الخاص ومن مظاهر الممارسات الإنعتاقية نجد : الظلم – السلطة الأبوية – التمييز العنصري – التهميش وغيرها.

أصبح مفهوم الإنعتاق مرادفا لتجاوز النظام السائد والظروف التي أوجدته.

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص44.

المطلب الثـاني : نظريـة مـا بعـد الحداثـة

يشير مصطلح بعد الحداثة (Post Modernism) إلى حقبة العصر بعد الحديث وهي رد فعل على الحداثة وتقوم على إعادة النظر في الفرضيات التالية : الثقافة – الهوية – التاريخ – اللغة تعود فجورها إلى أعمال الفلاسفة أمثال : (ميشال فوكو، فرونسوا ليوتر، باك دريدا)، وهي ظاهرة فكرية حاولت نقد المجتمع والثقافة الغربية[1].

على غرار النظرية النقدية نشأت نظرية ما بعد الحداثة من خارج حقل التنظير في العلاقات الدولية، وترى أن معظم المجهود التنظيري في العلاقات الدولية إنما هو تبريرا للواقع وتكريسه.

كان ظهورها رد فعل من زاويتين: الأولى كرد فعل على هيمنة التيار العقلاني على الحقل التنظيري للعلاقات الدولية بزعامة الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة، كما إنتقد الحداثيون النظرة الواقعية للأمن، فهي تنظر للسياسة الدولية على انها صراع تحكمه عوامل مادية عسكرية بالدرجة الأولى.[2]

قدمت ما بعد الحداثة أعمالها في تخصص العلاقات الدولية في منتصف الثمانينات بوصفها إحدى نظريات "ما بعد الوضعية" ومن منظريها نجد : "ريشارد اشلي، جيمس دير ديرمان، دافيد كامبل، سيمون دالي" وغيرهم.

تقوم هذه النظرية على التزام أخلاقي في حقل العلاقات الدولية، أي أن المعيار الأخلاقي كان مفقودا في تخصص العلاقات الدولية، وركزت نظرية ما بعد الحداثة على غرار النظرية النقدية الدولية على دراسة طبيعية العلاقة القائمة بين القوة والمعرفة، مع رفض الفكرة القائلة بأن المعرفة بعيدة عن القوة في النظريات الوضعية فحسب "ميشال فوكو" فإن القوة هي من ينتج المعرفة فكل قوة تتطلب معرفة، وكل معرفة تعزز علاقات القوة القائمة و خلص علماء نظرية ما بعد الحداثة إلى أن الأفكار والمفاهيم الخاصة بنظرية العلاقات الدولية محددة بعلاقات القوة[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص43.

[2] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية :دراسة في المنطلقات والأسس**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015)، ص 305.

[3] المرجع نفسه، ص47.

ساهمت المفاهيم والإستراتيجيات لما بعد الحداثة في إعادة تصور جذري لحقل الدراسات الأمنية، برفض الأسس الوضعية التي تقوم عليها الدراسات الأمنية الواقعية.

أشار "برادلي كلاين" (Bradly Klein) أن الخطاب الواقعي للدراسات الإستراتيجية والأمنية هو خطاب خالي من القيم الأخلاقية، ويقول "دافيد غروندين" (David Grondin) : "أنه من يملك صلاحيات تعريف الأمن يملك الشرعية على الخطابات الأمنية".[1]

قام " برادلي كلاين " بفحص كيفية تشكل الوحدات السياسية عبر التاريخ فوجد اعتماد الدول على العنف (القوة) للتمييز بين الفضاء السياسي الداخلي عن الخارجي[2].

ينظر علماء ما بعد الحداثة إلى أن العنف هو مؤسس الدولة السيادية (بالمعنى الهوبزي) وبالرغم من محاولة ما بعد الحداثيين الكشف عن العلاقة بين العنف والدولة السيادية إلى أنهم لم يهملوا الدور الذي تؤديه السيادة في حماية الأفراد والجماعات من الإنتهاكات والتهديدات.

مثلت مسألة الهوية أحد المركبات الأساسية لمفهوم الأمن عبر التصور ما بعد الحداثة، وهي ذات صلة وثيقة بالعنف والسيادة، كما انتقد منظروا ما بعد الحداثة إهمال الهوية في المقاربات التقليدية للأمن، وناقشت أعمال ما بعد الحداثة فكرة الهويات الوطنية لوجود هويات تميل نحو العنف والعدوان وهويات أقل قابلية للعيش مع الهويات الأخرى.

تعتبر نظرية ما بعد الحداثة أن القضية الرئيسية في الدراسات الأمنية هي قضية الأخر المختلف وما يشكله من تهديد أو خطر يتم احتواءه أو تقييده.

أسهمت محاولات الفكر ما بعد الحداثي في إعادة تعريف الأمن وفق مقاربات الهوية– العنف– السيادة.

[1] المرجع نفسه، ص 54.

[2] المرجع نفسه، ص55.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

تمثل البنائية ثمرة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في ثمانينات القرن العشرين، استعمل مصطلح البنائية (Constructism) في العلاقات الدولية من طرف نيكولاس أوناف في كتابه "عالم من صنعنا 1989م"، غير أن ترشح البنائية كنظرية جديدة كانت مع كتابات "ألكسندر وايندت" (Alexander Wendt) في مقالته الشهيرة (الفوضوية ما تصنعه الدول بنفسها) عام 1992[1].

تشدد البنائية على البعد الإجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها في افعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يدعي الواقعيون، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي كما يدعي الليبراليون[2].

يتقاسم رواد البنائية فرضيات أساسية أهمها أن السياسة العالمية مبنية بشكل اجتماعي أي أن السياسة الدولية هي إجتماعية وليست مادية، في المقابل يعتقد المثاليون أن المجتمع منظم عبر بنية الوعي الاجتماعي، وتمارس البنية الاجتماعية تأثيرها عبر طرق مختلفة وهي تشكيل الهويات – المصالح.

إن العنصر المحوري للبنائية هو تركيزها على العناصر المثالية وهي (الثقافية – الهوية – المعتقدات – الأفكار – المعايير – المعاني – الرموز) التي يتقاسمها عامة الناس وفكرتهم عن أنفسهم كأمة أو جنسية معينة وحتى من الناحية الثقافية أو الدينية أو العرقية.

تعتبر العناصر المثالية عناصر غير مرئية غير أن ذلك لا يعني عدم وجودها فبالرغم من أن الهوية لا ترى بالعين المجردة إلا أننا نستطيع الحكم على وجودها من خلال تأثيرها في الظواهر وفي سلوك الفواعل.

بخلاف الواقعية التي تركز على البنية المادية لتوزيع القوى والماركسية في البنية المادية للنظام الرأسمالي العالمي، فإن البنائية حسب "وندت" لها خصائص غير مادية تأثر بدورها على سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 69.

[2] مارتن غريفتش تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص108.

البنية غير المادية تؤثر على هوية الفاعلين وهي بدورها تعيد تشكيل المصالح على أساسها لذلك يرى "ألكسندر وندت" أن الهويات هي أساس المصالح.[1]

توظف النظرية البنائية في العلاقات الدولية مسألة الهوية التي تحدد بواسطتها الإدراكات بالنسبة للقادة والموظفين، وشكلت هوية الدولة أحد أهم اهتمامات الباحثين في النظرية البنائية نظرا للدور الذي تؤديه البيئة الثقافية الدولية في تشكيل هوية الدولة، وحسب "رونالد جيبرسون " (Ronadl Jepperson) هناك ثلاث تأثيرات للبيئة الثقافية الخارجية على هوية الدولة :

أولا : أدى الاعتراف بالسيادة القانونية والإعتراف الدبلوماسي الجماعي من قبل أعضاء المجتمع الدولي إلى منح الشرعية للدول الضعيفة في البقاء على قيد الحياة.

ثانيا : كغير البيئة الثقافية الخارجية في الطابع العدواني للدول بمرور الزمن فقد كان ينظر للحرب في أواخر القرن 19 عشر على أنها ممارسة فاضلة لكن التحولات الدولية قلصت من هبة الممارسة في ظل القانون الدولي.

ثالثا : قد تؤدي البيئة الثقافية إلى تغيير في هوية الدولة فقد تغيرت هوية كل من ألمانيا واليابان من الطبيعة العسكرية إلى الطبيعة التجارية.

الأمن والسلام عند البنائية.

اهتم أتباع النظرية البنائية بدراسة الأمن والسلام عبر ثلاث محاور:

1- حاول أنصار النظرية البنائية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع من الثقافة ملامحها الأساسية الأمن أي أن إرتكازاتها الأساسية هي تحقيق الأمن والسلام كأولوية للحكومة المركزية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من العديد من الأزمات والتحديات وعدم الإستقرار، ويقود هذا إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن وتصبح هذه القيم جزءا كبيرا من الإطار الإجتماعي الذي يتفاعل معه الأفراد[2].

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 39.

[2] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد30، العدد الثاني،2014،ص ص 327.

2- طور مجموعة من الباحثين في إطار المدرسة البنائية مجموعة من الدراسات تحت عنوان "التجمعات الأمنية" أو "الجماعات الأمنية" (Security communities). وتوجد التجمعات الأمنية عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها واحدة، ولديها الإحساس بالإنتماء إلى هذا التجمع، وتبدأ هذه الدول في تأسيس مؤسسات وهيئات للحفاظ على السلام والأمن داخل هذا التجمع.

3- ترفض النظرية البنائية إفتراضات الواقعية في تصورها للعلاقات بين الدول في النظام الدولي ، وإغفالها العوامل الإجتماعية والثقافية وعلى رأسها مسألة الهوية .

أراد أتباع البنائية وضع منهج أو تصور إجتماعي للعلاقات الدولية مقابل التصور المادي الحتمي الذي تقوم عليه النظريات الوضعية، ومحور هذا التصور هي الأفكار ودورها في تشكيل الوعي الإنساني.

يعتبر إثبات وجود المعايير الإمتحان الرئيسي للمقاربة البنائية، وقد ذكر "تيو فاريل" (Théo Farel) أن المقاربة البنائية للدراسات الأمنية تبنى على وجود مشكلتين منهجيتين هما إثبات المعايير و من ثم تأثيرها على النتائج السلوكية وبحسب تيو فاريل "المعايير ببساطة ليست مجموعة أفكار داخل رؤوس الناس بل هي الاعتقادات المشتركة الموجودة في العالم الحقيقي"[1].

أثبت البنائيون الدور الذي تؤديه المعايير، فقد أدى قرار غورباتشوف بإلغاء مذهب بريجينيف* إلى تغيير السياسة الجوهرية للكتلة السوفياتية ومن ثم إعادة تكوين النظام العالمي، وتمثل الهوية والمعايير الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية الأمنية، كما يضيف أنصار البنائية أن تصور الأمن لا يفهم من زاوية النخب السياسية بل للرأي العام وللجماهير أهمية كبيرة في تغيير ممارسات السياسة الأمنية .

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 77.

* مذهب بريجينيف: الذي يقضي بأن لدول حلف وارسو "حقاً" في إدخال قواتها إلى أي دولة عضو يتعرض الوضع الداخلي فيها للخطر.

المبحث الثالث : المدارس النقدية في حقل الدراسات الأمنية.

تميزت الدراسات الأمنية النقدية في هذه المرحلة بتنوع النظريات في مقاربتها لمفهوم الأمن وهي ثلاثة : مدرسة أبريستويث (ويلز)، مدرسة كوبنهاغن – مدرسة باريس.

بدأ الحوار بين هذه المدارس مع مطلع التسعينيات وهي الفترة التي بدأت فيها محاولات جادة لإعادة تعريف الأمن، وتم إنشاء ما يعرف بـ "منتدى المقاربات النقدية للأمن في أوروبا". وهو منتدى للعلماء العاملين في مجال الدراسات الأمنية النقدية. وتمثل مدرسة أبريستويث وكوبنهاغن إستمرارية فكرية للنظرية النقدية الدولية والناحية الاجتماعية في حين أسندت مدرسة باريس إلى مقاربة ما بعد الحداثة.[1]

المطلب الأول : مدرسة أبريستويث.

أبريستويث بلدة صغيرة تقع في الساحل الغربي من ويلز، أصبحت مع بداية التسعينات معقل المقاربة النقدية للأمن عند كل من "كيث بوث"، "واين جونز".

تمثل مدرسة أبريستويث(Aberystwyth) ، أقدم مدرسة نقدية في قسم السياسة الدولية أصبحت منبرا لدراسات السلام التي عارضت بشدة التغيرات الواقعية للسياسة الدولية، فيما غلب الطابع النقدي والمعياري لمعظم العلماء المتخرجين من قسم السياسة الدولية.

قدم أنصار مدرسة "أبريستويث" مع مطلع التسعينيات نظرية أمنية موجهة بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية، فالأمن يعني الإنعتاق [2] (Emancipation).

يبدأ أنصار مدرسة أبرستويث في أجندتهم البحثية إلى التساؤل حول ماهو الموضوع المرجعي للأمن؟ هل هو الدولة أم الأفراد ؟، وقد اختاروا الفرد مقابل الدولة، فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة دولة أو جماعة معينة، وإنما حاجة الأفراد الوجودية والتأمين من التهديدات والمخاطر.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق ،34.

[2] سيد احمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي" ، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 169، ص30.

ركز علماء مدرسة أبريستويث على ثلاث أسس فكرية في إعادة تعريفهم للأمن : الإنعتاق – الأفراد – دور المؤسسة الأكاديمية.

أولا : الإنعتاق :

كتب "كين بوث" احد أقطاب المدرسة الويلزية أن جذور الدراسات الأمنية النقدية يرجع إلى تحدي المنظرين النقديين لمعايير وأخلاقيات الدراسات الإستراتيجية في حقبة الحرب الباردة، مع التفكير في الأمن بشكل جديد في إطار الالتزام بالانعتاق مقابل ترك القوة وبفكرة الإنسانية المشتركة مقابل أشكال ثقافية أو جماعية.

وضع "كيث بوث" تعريف الإنعتاق في مقال كتبه بعنوان الإنعتاق والأمن 1991.

"يسعى الإنعتاق إلى تأمين الناس من ذلك الجور الذي يعقهم على تنفيذ ما يختارون عمله بحرية، وبشكل متوافق مع حرية الآخرين، الإنعتاق فلسفة نقدية وسياسة اختراع الإنسانية"[1].

أعاد أنصار مدرسة أبريستويث في تبنيهم لمفهوم الإنعتاق البعد المعياري للممارسة الأمنية والأمن عندهم ليس كما هو في الواقع وإنما يجب أن يكون وفق قاعدة جديد. "الأمن– الإنعتاق والمعيارية" تقوم على إدراك أكثر شمولية للأمن.

ثانيا : الأفـراد

يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي أي أن أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، وأن موضوع الحقيقة أو المعرفة الأمنية ليس الفرد في سياق الدولة، إنما أمن الفرد في بعده الذاتي، يصبح أمن الأفراد عبارة عن إنعتاق من التهديدات التي تمتد إلى العنف الجسدي، الإضطهاد، تردي الوضع الصحي، الجهل، إنخفاض المستوى المعيشي، البطالة وغيرها.

[1] سيد احمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص37.

ثالثا : دور المؤسسة الأكاديمية

إن المعرفة الأمنية حسب منظور أبريستويث لا تأتي من فراغ، كما أنها ليست إقرارات أو أحكام علمية بل هي أفكار وقيم وتقاليد ومصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه ومن مزايا المعرفة الأمنية داخل المؤسسة هو التأطير العلمي حيث نجد أن الطلبة يسيرون على منوال أساتذتهم ويقول "كيث بوث" : "نحن إلى حد كبير ما يصنعه أساتذتنا".[1]

إضافة إلى التمويل والدعم المالي كما أدى تزايد إهتمام الرأي العام لقضايا الأمن إلى مضاعفة الدعم المالي من طرف مؤسسات عديدة منها مؤسسة "فورد" – مؤسسة "مار أرثر" – مؤسسة "جول أولن" – مؤسسة "سميث ريتشارد سون" – وغيرها كما ساهمت مؤسسة مدرسة "أبريستويث" في توسيع مفهوم الأمن وفق خاصية الإنعتاق.

المطلب الثاني : مدرسة باريس.

أدت مرحلة بداية التسعينات إلى بروز دراسات تركز على مواضيع الأمن الداخلي باستعمال الضبط الاجتماعي كآلية للرقابة عبر الوسائل التكنولوجية وعبر شبكات مهني الأمن، وهم مجموع الخبراء في مجال الأمن الداخلي والخارجي : الجنود – الشرطة – الدرك – حراس السجون وآخرون. وسميت هذه الدراسات بمدرسة باريس تحت إشراف الأستاذ ديديه بيغو (Didier Bigo).[2]

بعيدا عن التمثيل الكلاسيكي للعنف (الحرب) ركزت مدرسة باريس على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي: الهجرة – الجريمة المنظمة – أعمال الشغب وغيرها، كما أدت ظاهرة العولمة إلى بروز فكرة عالمية انعدام الأمن في الخارطة المعرفية للأمن العالمي.

ركز أنصار هذه المدرسة في إعادة تعريفهم للأمن على ضرورة الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي عكس التمييز التقليدي بين الأمنيين الداخلي والخارجي الذي لم يعطي الإهتمام لبعض الأجهزة الأمنية : الجمارك – حرس الحدود.

---

[1] المرجع نفسه، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص62 .

ينطلق أنصار مدرسة باريس في تشكيلهم للحقل الأمني على ضرورة تعريف الحدود بين الأمنيين الداخلي والخارجي.

يعتقد ديديه بيغو (Didier Bigo) أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة أو الإكراه بل يؤسس على قدرة القواعد في إنتاج البيانات والمعلومات التي تبنى عليها الحقائق والإستراتيجيات الأمنية.[1]

أصبح من المهم حسب أنصار مدرسة باريس الاستماع إلى أصوات لكل من القضاة المحامين والمنظمات الغير الحكومية المدنية بكونهم موظفين ومهنيين في المجالات المتعلقة بالإدارة التهديد والقلق يملكون إمكانية إنتاج المعلومات والبيانات المتعلقة بالحقيقة العلمية، وهم بحسب مدرسة باريس يسمون بـ مهني إنعدام الأمن أو (إدارة القلق).

قامت مقاربة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق أولا: بدلا من تحليل مفهوم الأمن كمفهوم حتمي، تقترح الأمن باعتباره تقنية الحكومة، ثانيا: بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء إستخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة، ثالثا: بدلا من التركيز على أفعال الكلام "Speech Acts"، تؤكد على الممارسات والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة[2].

أدت الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات إلى إظهار مدى ترابط العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دورا فعالا في المهام الأمنية، وقد تشمل هذه المهن: الشرطة الحظرية – شرطة مكافحة الإرهاب– الجمارك– الإستخبارات – تكنولوجيا مراقبة المعلومات، كل هذه المهن بحسب "ديديه بيغو" تتقاسم الممارسة أو الخبرة ذاتها، كما تتلاقى في وظيفة واحدة تحت عنوان الأمن.

انتقد علماء مدرسة باريس إهمال الدراسات الأمنية التقليدية لمهني انعدام الأمن أنهم، كونهم المصدر الأكثر موثوقية للحقيقة أو المعرفة العلمية.

[1] سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 32.
[2] المرجع نفسه، ص33.

يرجع الإهمال لدور مهني انعدام الأمن إلى التمييز بين الأمنيين الداخلي والخارجي، بمعنى التمييز بين الشرطي والعسكري، هذا التمييز بين عالم الشرطة مقابل عالم الجيش أدى إلى تقليص قيمة المؤسسات الوسيطة مثل: الدرك – الجمارك – حرس الحدود وغيرهم.

تعرف مدرسة باريس الأمن بالقدرة على تقنية ممارسة المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشبه فيهم في الأماكن العامة، المطارات والموانئ، السجون، المستشفيات، عبر استعمال التكنولوجيات الحديثة : كاميرات مراقبة، أجهزة التنصت، أجهزة تحديد الهوية[1].

أدنى تطور أشكال المراقبة إلى إنشاء ما يسمى بـ "تجمع المراقبة" عبر تكنولوجيات تخزين البيانات الشخصية التي تستعملها أجهزة الإستخبارات مما يسمح بنقل وتبادل البيانات الأمنية بشكل سريع.

يشكل النفوذ المتزايد للتقنيات وأساليب المراقبة تحديا معياريا للمعرفة أو الحقيقة الأمنية، وتعد الرقابة بحسب مدرسة باريس شكلا من أشكال الإستثنائية، وهو مبدئيا ما يتعارض مع مبادئ الليبرالية بوصفها نسقا للحقوق والحريات نظرا إلى استحالة معرفة هوية وموقع العدو وتزايد الغموض اتجاه الشخص الذي تتوفر فيه الخصائص المرتبطة بمرتكبي العنف مما أدى باللبرالية السياسية إلى شرعنة الممارسات الرقابية بادعاءات المخاطر العالمية، وبالتالي فرض الإجراءات الاستثنائية[2]، وهي وسيلة فعالة لحماية المجتمع اللبرالي.

أسهمت مدرسة باريس في حقل الدراسات الأمنية إلى إعادة تعريف الأمن بإدخال مفهوم الممارسة الشرطية، وذلك بتمويل الأمن من موقع الدفاع من مخاطر التهديد إلى موقع الهجوم، وهو استباق التهديد عبر المراقبة والسيطرة المجتمعية للمصادر المحتملة لانعدام الأمن.

إن الأمن في إطار مدرسة باريس نمط من أنماط الممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة[3].

---

[1] سيد احمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص 66.

[2] يشير مصطلح الاستثنائية إلى تعليق العمل بالإجراءات الديمقراطية لتحقيق الأمن العام مع سن قوانين تحيز ممارسات استثنائية (إعلان حالة الطوارئ – طرد بعضها البعض – التنصت المداهمات).

[3] سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 35.

المطلب الثالث: مدرسة كوبناهجن.

أسهمت أعمال كل من : "باري بوزان" (Barry Bouzan)– "أولي وايفر" (Olé Weaver) و"جاب دي وايلد" (Jaap Di Wilder) و "مورتن كيلستروب"(Morten Klestrop) وبيير ليميتر" وغيرهم من طلبة الدكتوراه لمعهد أمجاد السلام في كوبنهاجن إلى تشكيل مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية.

إن الدور الأهم والأكثر تأثيرا في أعمال مدرسة كوبنهاجن كان عقب إنضمام "باري بوزان" إلى المعهد عام 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد، وهو " السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي " تلاه بعد ذلك إلتحاق "أولي وايفر" بالمدرسة، واشتراكه مع "بيوزان" في تأليف سلسلة من البحوث النظرية .

قدم هؤلاء مقاربتين نظريتين، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف "بيوزان" وهو ما يعرف "بالأمن المجتمعي" والثانية قدمها "أولي وايفر" حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ "نظرية الأمننة "[1].

أصبحت مدرسة كوبنهاجن علامة مميزة الأشغال والأبحاث بمعهد السلام لكوبنهاجن. (Compenhagen Peace Research Institute).

مثلت أعمال المدرسة إطارا نظريا للدراسات الأمنية، وما يميز برنامج البحث لمدرسة كوبنهاجن هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن "عسكري – سياسي – اقتصادي – بيئي – مجتمعي"[2]

إبتعدت أعمال المدرسة على الأنطولوجيا المادية التي هيمنت على حقل الدراسات الأمنية والتي نسبت الأمن إلى القوة العسكرية وطرحت فكرة توسيع الأمن عبر المحاور والقطاعات الخمس.

[1] مرجع نفسه، ص 25.

[2]Charles philippe David et Jean-Jacques roche :**Théories de la sécurité**,(Paris : Montchrestien,2002),p88-90.

1 / القطاع السياسي : يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو نسقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي تحديدا بالحفاظ على الحد الأدنى من الأمن، وذلك بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة، مثل الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنيد النزاعات الداخلية خاصة من الدول المتعددة عرقيا، أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول الكبرى في موارد الدولة وأراضيها.

2 / القطاع العسكري : يشمل هذا القطاع على مستويين هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي بالإضافة إلى مدركات الدول حول بعضها البعض، يرى "باري بوزان" أن الدول الصناعية يمكن لها أن تتحول عند الضرورة إلى دول منتجة للأسلحة نظرا لتفوقها العلمي والمعرفي.

3 / القطاع الاقتصادي : حسب "باري بوزان" فإن الأمن الاقتصادي يتأسس على قدرة الدولة في توفير الإمكانيات المالية اللازمة لضمان استقرار نظام الحكم، من مختلف التهديدات التي تمس التماسك والتكافل الاجتماعي، كما أن الأمن الإقتصادي تهدده مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الإقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء والأغنياء وندرة الموارد الإقتصادية والمالية وبالتالي فإن عملية تحقيق الأمن الإقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد[1] .

4 / القطاع المجتمعي : يمثل القطاع المجتمعي أهم القطاعات الأمنية، وهو يتمحور أساس حول حماية التطور الطبيعي للمجتمع وخصائص هويته الوطنية من الخطر، كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، والتي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديموغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الإستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي.

---

[1] منيرة بلعيد،"**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : د ور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة.**"مداخلة من المؤتمر الدولي : **الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع وآفاق** ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . يومي : 30/29/ أفريل 2008) ، ص11.

5 / القطاع البيئي : يقوم عنصر الأمن البيئي على وحدتين مرجعتين هما : التهديدات الطبيعية والإجتماعية، مثل التهديدات الطبيعية الهزات الأرضية، الفيضانات، الجفاف، التصحر،أما التهديدات الإجتماعية هو ما يضر البيئة من مختلف أنشطة الإنسان: التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية وغيرها.وتدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي وانقراض أنواع حيوانية ونباتية، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى إرتفاع نسبة الوفيات وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع تزداد خطورة هذه المؤشرات في تهديد بقاء الفرد .

يرى أنصار مدرسة كوبنهاجن ضرورة التمييز بين أمن الدولة المسند على حماية السيادة وأمن المجتمع المسند على حماية الهوية، هذا التمييز أكده "أول ويفر" في مقاربته حول ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع، حين يصبح الأمن المجتمعي قطاعا من أمن الدولة حيث اقترح أن يعاد تصور الأمن من زاوية ازدواجيته أمن الدولة وأمن المجتمع، فالقيمة النهائية لأمن الدولة هي السيادة وأمن المجتمع قيمته الهوية، وكلا الاستعمالين يد على البقاء.

يرى"أول ويفر" أن السبب المؤدي لهذه الازدواجية هو أن التهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق وإنما إلى جماعات الاجتماعية، الأقليات، المهاجرين وغيرهم.

أولا : الأمن المجتمعي .

إنتقد أنصار مدرسة كوبنهاجن مركزية الأمن غير المبررة في الدول السيادية، ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حامية للمواطنين، بل قد تكون مصدر التهديد، وذلك بحسب "واين جونز " الدولة ذات السيادة ...هي أحد الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدلا من حلها "[1].

تزامن هذا النقد مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في الجمهوريات السوفياتية وإفريقيا.

[1] سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 26.

وضع علماء مدرسة كوبنهاجن المجتمع موضوعا مرجعيا للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت مصدر تهديد، وتغيرت سمة الأمن من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي الذي يعرفه "بيوزان" إلى أنه " الإستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية اللغة والثقافة والهوية والبيئة والقومية والعادات "[1] وعليه فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية.

ثانيا: المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني المجتمعي .

تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية إحدى أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاجن، صاغه لأول مرة عالم السياسة "باري بوزان" في كتابه المعضلة الأمنية والصراع الإثني (The Security Dilemma and Ethnix Conflict) . إضافة إلى كل من ستيوارت كوفمان – دونالد روتشيلد – دافيد لايك.

المأزق الأمني المجتمعي هو حجم التهديدات التي يستشفها مجموعة اتجاه تطورها.

يرى" باري بوزان" أن المأزق الأمني يتمحور حول مسألة الهوية، وهي جوهر الصراع على المصالح في العلاقة مع المجموعات الأخرى من أجل البقاء، وربما يتطور إلى حد العنف في ظل القيمة التي تجعل استقرار المجموعة الإثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية[2].

يطرح المأزق الأمني المجتمعي تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية أهمها :

- احتمالية تصادم دولة ما مع دول الجوار سبب وجود مجموعة إثنية مشتركة.
- وجود مخاطر ما يسمى بـ "فعل ماتزوكا" Matzoka Effect وهو تجزئة الدول إلى وحدات سياسية صغيرة لا تملك القدرة على البقاء.
- التوتر على الحدود قد يؤدي ببعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية لإضعاف الدولة المعنية بالتوتر معها.

[1], Barry Buzan, op cit, p 07.

[2] عادل زقاغ ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، مرجع سابق.

في تعريفه للمأزق المجتمعي ربط "مولر Muller":" قدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها في سابق الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، وبالتحديد أكثر فغنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة – الثقافة والدين والهوية والعادات أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"[1].

اقترح "مولر Muller" ثلاثة مستويات لدراسة الأمن يورد فيها الأطراف موضوع الدراسات الأمنية و القيم المهددة:

أ- الدولة : تهدد في سيادتها وقوتها.

ب- المجموعة : تهدد في هويتها.

ج- الأفراد : يهددون في مسألة البقاء والرفاه[2].

في مقابل المأزق الأرضي المجتمعي طرح أنصار مدرسة كوبنهاجن مفهوم التماسك كآلية للدفاع المجتمعي، وتحقيق هذا التماسك يتم عادة عبر توحيد الجماعة في مواجهة التهديد الخارجي سواء كانت الجماعة أو الدولة ذاتها، كما يتم الدفاع عن الجماعة ضد التهديدات الموجهة إلى هويتها بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة كالاستجابة دفاعية.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

جدول رقم 1: يوضح الفرق بين برامج البحث حول موضوع الأمن.

مؤشرات المقاربة	الأمـــن الدولاتـي (الواقعية النيوواقعية)	الأمـن المجتمـعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمــن الإنسانـي (مدرسة UNDP)
الأمن لمن ؟	الـــــدول	المجموعات الأقليـــات	الأفـــراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر ؟	المأزق الأمني Security Dilema (Robert Jervis)	المأزق المجتمعي Society Dilema (Barry Buzan)	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد (John Burton)
مصدر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	- استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد - التسلح و توازن القوى (الواقعية) - تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول - توظيف القوة الاقتصادية (النيوواقعية)	- تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف. - العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية. - التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	- استخدام القوة بشكل جماعي. - الضوابط المؤسساتية و الديمقراطية. - التنمية الاقتصادية المتساندة
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية و الإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة و واقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	

Bajpai K. 2000. buzan, 1997, Hermann C. 1999

ثالثا: الأجندة الجديدة لمدرسة كوبنهاجن .

أ- الأمننـة .

أدى التوسع في مفهوم الأمن إلى بروز مفهوم "الأمننة" (Securitization) في أعمال أولي ويفر الذي يرى أن هذا المفهوم أخذ من الأنظمة المصرفية وحول إلى العلاقات الدولية وأصبحت الأمننة برنامج بحث قيادي في الأجندة للبحثية المدرسة كوبنهاجن: وتنطلق الأمننة من نقطة الفعل الخطابي.

إن إعتبار قضية معينة كعنصر تهديد يعود إلى طريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور وتستند الأمننة على فكرة أن الأمن هو ممارسة تذاتانية، لا يقتصر تهديده على الجوانب المادية بل التهديد علاقة اجتماعية في الأساس.

تعني الأمننة إضفاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر قضية أمنية من قبل مثال: مشكلة الهجرة لم ينظر إليها في السابق كتهديد ذلك لاعتبار أن الغرب المهاجرين نسيج طبيعي من المجتمع، لكن مع تزايد المشاكل المرتبطة بهذه الفئة حولها إلى عنصر تهديد للمجتمعات المستقبلة وأصبحت ذات بعد أمني أي أمننتها[1].

إن النقطة الرئيسية في قضية الأمننة هي نظرية اللغة، حيث يعتبر نطق الأمن نفسه هو فعل كما أن إخفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية والخطاب الأمني بحسب مدرسة كوبنهاجن له وظيفة منتجة، يتضمن فصاحة في إطار ما يعرف بنظرية اللغة.

طرحت مدرسة كوبنهاجن آليات يمكن من خلالها جعل القضية مؤمننة وهي :

- القضية غير مسيسة : الدولة لا تتعامل مع أي قضية غير مسيسة.
- تسيس القضية : إخفاء الطابع السياسي على القضية لتصبح جزء من السياسة العامة.
- الأمننة : إخفاء الطابع الأمني على القضية التي تم تسيسها.

[1] سيد أحمد **قوجيلي ، الدراسات الأمنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص 86.

إن نجاح أمننة القضايا بحسب أنصار مدرسة كوبنهاجن يعود إلى:

أولا : تحديد المشكلة الأمنية، حيث تمتلك النخبة الحاكمة القدرة على وصف قضية معينة كتهديد أمني، وهذا ما يصغي طابع الانتقائية على الأجندة الأمنية وفق مصالحها وغاياتها الشخصية بالإضافة إلى تدخل المجتمع الذي يعتبر شرطا ضروريا لحدوث الأمننة.

ثانيا: الحالة الاستثنائية: "إن أمننة قضية معينة تعطي للسلطة الحق في استعمال الإجراءات الإستثنائية وذلك بتعليق العمل بالقواعد الديمقراطية.

اعتمد أنصار مدرسة كوبنهاجن في دراستهم للحالة الاستثنائية على أعمال "كارل سميث" (Carl Schmitt)، الذي اعتبر السيادة هي القوة الشرعية للحكم، وأنها أي السيادة لشخص الذي يمكنه إعلان حالة الاستثناء، وصاحب السيادة له الحق في تعليق الإجراءات الديمقراطية ما دام هناك تهديدا فعليا للمجتمع.[1]

تقوم فكرة الأمننة بحسب مدرسة كوبنهاجن إلى عملية دعوة استجابة يقوم صاحب السيادة (النخب الحاكمة) بتحديد المشكلة الأمنية ومن ثم استجابة الجمهور بالموافقة لإضفاء الشرعية عليها.

ب-نـزع الأمننـة :

ينتقد أنصار مدرسة كوبنهاجن ميل السياسة إلى أمننة المزيد من القضايا أي صياغة القضايا من الناحية الأمنية لهذا يدعوا "وايفر" إلى إستراتيجية معاكسية تتمثل في نزع الأمننة (Desecuritization) أو تدمير الأمن (Unmaking Security) حيث تعود القضايا المؤمننة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية[2].

[1] المرجع نفسه، ص89.

[2] المرجع نفسه، ص90.

تقترح مدرسة كوبنهاجن ثلاث خيارات ممكنة بخصوص نزع الأمننة :

أولا : عدم التطرق إلى المشكلات أو القضايا عبر المصطلحات الأمنية.

ثانيا بقاء الردود تحت المستويات حتى لا تولد معضلات أمنية.

ثالثا : تحريك القضايا إلى الوراء نحو السياسة العادية.

إن محاولات تدمير الأمننة في إطار عمل مدرسة كوبنهاجن أبقت السياسة العادية من دون تعريف رغم اقتراحهم أن السياسة العادية في إطار الأمننة هي الديمقراطية اللبرالية، وتمثل أعمال مدرسة كوبنهاجن حول الأمن المجتمعي، والأمننة أكثر التطورات النظرية تأثيرا في الدراسات الأمنية المعاصرة.

إن االتحدي العظيم الذي واجهته المقاربات النقدية للأمن في أوروبا هو تطوير بناء معرفي يستوعب التنوع الفكري الموجود، عموما يمكن إستخلاص نقاط رئيسية في اعمال هذه المقاربات :

-أولا: توسيع وتعميق مفهوم الأمن من الدولة إلى المجتمع ثم الفرد، والقطاعات من العسكرية إلى الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية.

- ثانيا : حركة التوسع شملت أيضا بنية الحقل من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية

جدول رقم 2 :مقارنة مفهوم الأمن من المقاربات النقدية للأمن في أوروبا.

	مدرسة كوبنهاجن	مدرسة أبريستويث	مدرسة باريس
مرجعية للأمن	الأمن كفعل الكلام	الأمن كانعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالأمننة؟	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهني الأمن
كيف يتحقق الأمن	نزع الأمننة	التحرر من التفكير	تكثيف تقنيات المراقبة

ملخص الفصل الثاني :

أخذ التصور حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية مسارات عديدة، أهمها الحوار بين إتجاهين الوضعي وما بعد الوضعي .

طرح الإتجاه الوضعي(العقلاني) تصوره للأمن عبر أعمال النظرية الواقعية والنظرية اللبرالية فالنظرية الواقعية طرحت تصورها للأمن من خلال نموذج مركزية الدولة ، فدور الدولة تمركز حول القوة وتعزيز القدرات العسكرية، فالأمن مربوط عندها بعلاقات الصراع والحرب وأن إستخدام القوة هو جوهر السياسة الامنية للدول، وأن القضايا العسكرية هي من ضمن قضايا السياسة العليا.

إلى جانب التصور الواقعي للأمن طرحت النظرية اللبرالية مفهومها للأمن من خلال استبدال مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي، وهو ما عكسته الفرضيات الخاصة بدور القيم الديموقراطية وانتشارها، وهو العامل الذي بإمكانه تقليل التصادم بين الدول.

شكلت التحولات لفترة ما بعد الحرب الباردة أرضية خصبة في توسيع مفهوم الأمن واستجابته للديناميات الجديدة لبنية النظام الدولي، والتي كانت سببا في زوال المقاربات التقليدية، وبداية بروز النظريات النقدية التي عملت على توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات جديدة (السياسية– الإقتصادية – المجتمعية – البيئية– الثقافية–وغيرها). وأيضا إنتقال مستويات من الدولة إلى المجتمع والفرد.

ساهمت أعمال نظرية ما بعد الحداثة والنظرية النقدية الإجتماعية، في بروز مفهوم الإنعتاق وهو تأمين الناس من الجور المفروض عليهم، وأعمال النظرية البنائية وتشديدها على البعد الإجتماعي المشترك للسياسة العالمية، وأن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها في أفعال وقيود مادية.

ساهمت النظريات النقدية الثلاث في إنشاء مدارس فكرية إهتمت بدراسة الأمن، وأبعاده وأهمها مدرسة كوبنهاجن حول مفهوم الأمن المجتمعي عند "باري بيوزان "ومفهوم الأمننة عند أولي وايفر.

الفصل الثالث

التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية واستراتيجية مواجهتها

المبحث الأول : الدوائر المختلفة لمصادر التهديدات الجديدة للأمن المغاربي.

في ظل المتغيرات الجديدة برزت مصادر تهديد جديدة قادمة أساسا من دول الجنوب، والتي أصبحت لها إنعكاسات سلبية على مجال السلم والأمن الدوليين، خصوصا وأن دول الجنوب تعرف العديد من الهزات السياسية والإقتصادية، والتي نتجت أساسا من الفشل في بناء الدولة وانتشار الفقر بسبب عجز وغياب المشاريع التنموية، إضافة إلى مشكلات الهجرة السرية وتجارة المخدرات وصعود التيارات المتطرفة. .

المطلب الأول : المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي.

أولا : الموقع .

تقع منطقة المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا ، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم ويحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي .[1]

تقع الجزائر في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله إلى 1200 كلم ويحدها النيجر ومالي وموريتانيا من الجنوب، تونس وليبيا شرقا ، والمغرب غربا.

بينما تقع تونس في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي ويحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، الذي يصل طوله إلى 1300 كلم يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر .

يقع المغرب في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي يصل طوله إلى 537 كلم والمحيط الأطلسي بطول 2446 كلم يحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي ، ومن الجنوب الصحراء الغربية.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 22.

أما ليبيا فهي تقع وسط شمالي إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بطول 1900 كلم، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشرق مصر والسودان ومن الجنوب النيجر والتشاد.

أما موريتانيا فهي تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، يحدها من الشمال الجزائر، ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق مالي ومن الغرب المحيط الأطلسي بطول 700 كلم.

ثانيا : الوضع الجغرافي.

إن الوضع الجغرافي في منطقة المغرب العربي يختلف باختلاف المناطق، فمنطقة التل المحاذية للبحر الأبيض المتوسط فيها سلاسل جبلية تشمل على السهوب، والأراضي الصالحة للزراعة في حين يشمل الجنوب على مناطق صحراوية.

تنقسم الطبيعة الجغرافية في الجزائر إلى ثلاث مناطق :

منطقة التل المحاذية للبحر الأبيض المتوسط وبها سلسلة جبال الأطلس التي يصل إرتفاعها إلى 2328 متر، وتليها منطقة السهوب وهي المنطقة الفاصلة بين التل والصحراء، ثم المنطقة الصحراوية وهي سهلية قليلة الإرتفاع.[1]

في المغرب تختلف الطبيعة الجغرافية من منطقة لأخرى، فيها منطقة مطلة على البحر الابيض المتوسط، التي توجد بها سهول ضيقة، كما نجد السهول المنخفضة، والهضاب المترامية بين جبال الأطلس، ثم الجنوب المتمثل في الصحراء التي تكثر فيها الكثبان الرملية.

أما الوضع الجغرافي في ليبيا فنجد أكثر من 95 بالمائة من مساحة ليبيا تتكون من صحاري صخرية ورملية قليلة الإرتفاع، ومنطقة خصبة محاذية للبحر الأبيض المتوسط، ثم منطقة الصحراء الجنوبية التي توجد بها المياه الجوفية.

[1] المرجع نفسه، ص 25.

بينما في تونس فإن الوضع الجغرافي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط فيه سهول خصبة، أما الجزء الجنوبي فهي منطقة منخفضات توجد بها واحات عديدة. وتتكون الطبيعة الجغرافية لموريتانيا من سهول تتخللها الهضاب والمرتفعات التي تتعدى 600 متر إلى 917 متر.

المطلب الثاني : الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة المغاربية.

هناك عاملين رئيسيين يسهمان في جعل مناطق أكثر من غيرها :

- **العامل الأول :** هو عدم قدرة الدولة على ممارسة مسؤوليتها وصلاحياتها على إقليم خاضع لها بالأساس، وهذا العامل مشتق من عدم قدرة الدولة على إختراق المجتمع وتنظيمه، ومدى إحتكار الدولة الشرعي لإستخدام القوة، ومدى قدرة الدولة على السيطرة على حدودها.
- **العامل الثاني :** فيشمل مدى توفر الظروف الملائمة لوجود التمرد أو الإرهاب[1] .

يأتي إنشغال الغرب بالمنطقة المغاربية، من إحتمالية قيام التنظيمات الجهادية العالمية باستهداف إمدادات الطاقة، حيث تعتبر البنية الأساسية للنفط والغاز، مصدر جذب للتنظيمات الإرهابية وذلك راجع إلى التكلفة العالية التي تعتمدها الدول للدفاع عن منشأتها، وهي بذلك عملية إستنزاف عبر المناورة.

زاد في الأونة الأخيرة إهتمام الدوائر الغربية بالتراث الجغرافي للمنطقة حيث اهتمت المراكز الأكاديمية الأمريكية بأعمال إبن حوقل كأشهر المؤرخين الذين تناولوا مسالك الصحراء، والتي جمعها في كتابه "صورة الأرض"، وكذلك تحتفظ مراكز الخرائط والطوبوغرافيا العسكرية الفرنسية بأعمال الإدريسي في كتابه " المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس " الذي أورد فيه معلومات دقيقة عن ممالك إفريقيا جنوب الصحراء.

أصبحت الحدود الجنوبية لدول المغرب العربي(جنوب الصحراء) أكبر مصدر للتهديدات التي أثقلت أجندة الدول المغاربية، وذلك راجع على إنتشار التهريب، فأغلب مناطق التهريب تقع على حافة

[1] نسيم بهلول، "**الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية للأمن المغاربي**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي28/27 فيفري 2013)، ص 164.

الشريط الحدودي، فحياة الكثير منهم تغيرت بتغير النشاط الإقتصادي في المنطقة، ولم يعد الكثير منهم رعاة الإبل ولا الماشية، إذ وفرت خبرتهم بمسالك المنطقة الصحراوية مصدر دخل لهم، وبنفس تمدد شبكات التهريب تنتشر شبكات الإرهاب .[1]

غالبا ما تعمل الجماعات الإرهابية على توفير الحماية لمافيا التهريب العابر للحدود، كما أن الأجيال الجديدة من هذه التنظيمات والمهربين من أبناء المنطقة نفسها، وغالبا ما تلعب القرابة والمصاهرة دورا في إيجاد الحماية لهم.

المطلب الثالث : مصادر التهديدات الداخلية.

في ظل المتغيرات الجديدة برزت مصادر تهديدات جديدة قادمة أساسا من دول الجنوب، والتي أصبحت لها إنعكاسات سلبية على مجال السلم والأمن الدوليين، خصوصا وأن دول الجنوب تعرف العديد من الهزات السياسية والإقتصادية، نتجت أساسا من الفشل في بناء الدولة، وانتشار الفقر بسبب عجز وغياب المشاريع التنموية، إضافة إلى مشكلات الهجرة السرية وتجارة المخدرات وصعود التيارات المتطرفة .

أولا : طبيعة الظاهرة الأمنية الجديدة.

شهدت المرحلة الحالية من تاريخ العلاقات الدولية تغيرات هامة في طبيعة التهديدات الأمنية ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها، ويمكن دراسة ملامح هذه الظاهرة في العناصر التالية.

أ- الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة الوطنية.

لم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة محددا بنطاق حدود الدولة، بل تعداه إلى الإطار الإقليمي والدولي، ويمكن القول أن هناك تداخلا واضحا بين العوامل الداخلية والخارجية للأوضاع الأمنية في جميع دول العالم[2].

[1] المرجع نفسه، ص166.

[2] محمد سعد ابو عامود، "**المفهوم العام للأمن**"، على الموقع:www.policemc.gov.bh يوم: 2016/04/04.

ما يزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود، هو أن مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية، كما أن بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة، وما يترتب عنها من نزوح اللاجئين إلى الدول المجاورة، إضافة إلى منظمات الجريمة الدولية، تجارة المخدرات والسلاح، الأوبئة والأمراض الفتاكة(إنفلونزا الطيور والخنازير).

ب- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.

ازدادت أهمية مصادر التهديد الداخلي للأمن في معظم دول العالم ولا تختلف في ذلك الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة ولا الدول الغنية عن الدول الفقيرة، وذلك راجع إلى المتغيرات العديدة التي يشهدها العالم المعاصر جراء الخلافات الإثنية والعرقية والدينية والمذهبية .[1]

لم تعد مصادر التهديد الأتية من دول الجوار الجغرافي مقتصرا على الخلافات الحدودية التقليدية بل اتسعت لتشمل التطورات الداخلية لدول الجوار بمعنى أن توتر الأوضاع بإحدى دول الجوار يؤدي إلى تهديد أمني مباشر لدول الجوار الجغرافي الأخرى. يمثل الإطار الإقليمي عمقا استراتيجيا لبعض الدول وقد يتحول إلى مصدر من مصادر التهديد، في ظل إختلال توازن القوى الإقليمي لصالح دولة معينة الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد احتمال تعرض الأطراف الأقل قوة إلى تهديد أمني.

ج- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية.

أبرز هذة التهديدات هي المتعلقة بنظام المعلومات، عبر ممارسة أعمال القرصنة المعلوماتية بإبعادها المختلفة، ومع ازدياد الإعتماد على أنظمة المعلومات والحواسيب الألية في تسيير الأعمال فإن إمكانية اختراق المنظومة المعلوماتية، من شأنه أن يخلق تهديدات أمنية خطيرة كالتأثير على حركة الطيران والمعلومات من خلال ميكانزمات التجارة الإلكترونية وأعمال البنوك وغيرها من المؤسسات التي تستخدم الأساليب الألية الحديثة في المعاملات بالإضافة إلى اختراق منظومة المعلومات للأجهزة الأمنية المختلفة .

[1] المرجع نفسه.

ثانيا : مصادر التهديدات الجديدة.

يجمع دارسي المعضلات الأمنية إلى تنامي التهديدات غير العسكرية من جريمة منظمة – هجرة غير شرعية – تلوث بيئي– إرهاب دولي وغيرها.

أ– الإرهاب.

في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية المغاربية على مواكبة التطورات الإقتصادية والإجتماعية العالمية، وفشل التحول الديموقراطي خلقت موجة إحباط جماعية نتج عنها تنامي التطرف الديني الذي يلغي قيم الإختلاف أو التسامح.

يعد الفقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة بين الطبقات الإجتماعية، إلى الشعور بالإغتراب والعزلة، كما أكدت بعض التقارير على أن البطالة تمثل الدافع الأكثر قوة في تغيير وعي الشباب واستقطابهم نحو الجماعات المتطرفة .

تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة المغاربية من حركة بويعلي (الجزائر) بداية الثمانينات إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وغريمها الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، ثم الجماعة الإسلامية للهجرة والتكفير في كل من تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، حركة التوحيد والجهاد ومركزها الأساسي ليبيا[1].

وأهم الحركات المسلحة الناشطة في هذه المنطقة الحساسة والمهمة جدا نجد :.

[1] محند أبرقوق ،"**الإشكالات الجديدة للأمن في المتوسط**" ، على الموقع : .boulemkahel.yolasite.com يوم: 2019/04/12.

– **القاعدة في بلاد المغرب العربي** : تنظيم منبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، يترأسها عبد المالك دروكدال، وهذه الجماعة الأكثر تسليحا وخبره قتاليه عن باقي المجموعات، كما تمتاز بعلاقاتها مع شيوخ القبائل في المنطقة، وهي المحرك الحقيقي لكل الفصائل الاسلامية المسلحة في شمال مالي. تهدف هذه الجماعة إلى تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي، خاصة الوجود الفرنسي والأمريكي، وينظر التنظيم إلى منطقة شمال مالي على أنها المنطقة التاسعة لإمارة الصحراء وفق التقسيم الإداري لتنظيم القاعدة، حيث يقسم التنظيم شمال إفريقيا إلى مناطق عسكرية تمتد بين مالي والنيجر ونيجيريا وموريتانيا وتشاد، ويتولى إمارة هذه المنطقة المدعو يحيى أبو الهمام[1].

– **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا** : يقودها المدعو محمد ولد نويمر، وتدعو هذه الحركة إلى الجهاد في منطقة غرب إفريقيا ، وتتمركز في مدينة (قاو)، انشقت هذه الحركة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومعظم مقاتليها جزائريين وموريتانيين وطوارق، وتمتلك ترسانة عسكرية جيدة ولها روابط قبليه متينة وحضور ميداني واسع.

– **كتيبة أنصار الشريعة** : يتزعمها المدعو عمار ولد حماها، معظم مقاتليها من أبناء قبائل البرابيش والعرب، ويصفها زعيمها بأنها كتيبة إسلامية شعبية إقليمية، تهدف إلى تطبيق شرع الله في كل دولة مالي. ويتهم مقاتلي هذه الكتيبة بالهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي[2].

– **كتيبة الموقعون بالدماء:** يتزعم هذه الكتيبة الجزائري خالد أبو العباس مختار بالمختار شكلها حديثا بعد أن تم عزله عن زعامة كتيبة الملثمين، وقامت هذه الحركة بالهجوم على مجمع عين أميناس للغاز في الجزائر قائدها معروف بمشاركته وتزعمه لعمليات التهريب في المنطقة، خاصة تهريب السجائر.

– **حركة تحرير أزواد:** يرأسها بلال اغ الشريف، وهي حركة سياسية عسكرية مؤلفة من الطوارق تأسست عام 2011.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد بوبوش، "**التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي**"، على الموقع:
www.oujdacity.net/national-article-73433-ar/ : يوم :2016/03/23.

[3] المرجع نفسه.

- **جماعة أنصار الدين :** هم طوارق من أصول عربية، يرأس هذه الجماعة المدعو إياد أغ غالي والحركة ذات توجه سلفي تدعوا إلى تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في دولة مالي، ولكنها لا تطالب باستقلال شمال مالي، مؤسس هذه الجماعة إياد غالي تأثر بالفكر السفلي حينما عمل كدبلوماسي لبلاده في منطقة الخليج العربي، وتعد هذه الحركة أكبر الجماعات المسلحة وينظر إليها بمثابة طالبان في أفغانستان[1].

ب-الهجرة غير الشرعية .

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 إلى أن أهم تعريف للهجرة غير الشرعية، هو إنعدام التوازن التنموي بين الدول، فالشعور بغياب الأمن الإنساني من حرية وحقوق، كلها عوامل مسببة للهجرة[2].

تعد مشكلة الهجرة غير الشرعية إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه دول المغرب العربي وأوروبا وأصبحت قضية الهجرة من المشاكل التي تؤرق الجانبين، أولا الدول المستقبلة للمهاجرين وعلى رأسها أوروبا والثانية الدول المصدرة للمهاجرين وخاصة دول المغرب العربي. عالجت الدول المستقبلة للهجرة بالقوة عن طريق تجميع المهاجرين في مراكز احتجاز بينما لجأت الدول المغاربية إلى معالجة الظاهرة بعيدا عن الحل الأمني، وذلك بضرورة دعم جهود التنمية في دول الجنوب وخلق المزيد من فرص العمل.

حركة الهجرة	العدد
المهاجرين القادمين إلى الإتحاد الأوروبي سنة 2002	**680 ألف**
إجمالي المهاجرين من خارج الإتحاد الأوروبي	**13000,000 مليون**

[2] ميلاد مفتاح الحارثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط :دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط** ، السليمانية :مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013 ، ص 83.

[1] محمد بوبوش، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه، ص83.

بلدان الأصل للمهاجرين	أوروبا 45% شمال إفريقيا 18 % اسيا 17 % افريقيا جنوب الصحراء 9% الولايا المتحدة 3% دول أخرى 8%

جدول رقم 3 : حجم الهجرة العالمية إلى أوروبا.

Source: euro statistics, 2002

يوضح الجدول أن مجموع المهاجرين من شمال إفريقيا وجنوب الصحراء إلى أوروبا يقدر بحوالي 27% . أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية على مستويين، الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية، وبالنسبة للمستوى الأول تعتبر اوروبا، أكثر الدول إستهدافا حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن عدد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250.000 إلى 300.000 شخص.

أما المستوى الثاني والمتمثل في إعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الكبرى، وتشير الإحصائيات أنه في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الإنتقال عبر الموانئ التونسية إلى 17.000 وإرتفع إلى 50.000عام 2000 ووصل إلى أرقام كبيرة في السنوات الأخيرة .[1]

في الجزائر وصل العدد إلى 100.000عام 2006، ووصل في ليبيا إلى الضعف.

ج-الجريمة المنظمة.

أصبحت الجريمة المنظمة، مصدر تهديد حقيقي للدول المغاربية لكونها تمتاز بهيكلة كبيرة، وذات ارتباط بأطراف خارجية ،وتشكل تجارة المخدرات عملية ربط بينها وبين الجريمة المنظمة، والتي هي

[1] عمر فرحاتي، "**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول: **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي28/27 فيفري 2013)، ص 25.

ظاهرة موجودة في كل المجتمعات وهي مفهوم نسبي يختلف باختلاف الأزمنة، كما أنها تختلف باختلاف المجتمعات.

قدم مجموعة من الباحثين في مجال الدراسات المتعلقة بفهم سلوك الإنسان، أن عوامل إرتفاع الجريمة المرتكبة ترجع إلى ظاهرة الهجرة الوافدة [1]، وألقت الهجرة غير الشرعية بظلالها على المجتمعات المستضيفة لها، فظهرت المظاهر الإجرامية لاسيما في بلدان العبور والتي أصبحت تتلقى الكثير من العصابات الإجرامية وبالتحديد في مجالات السرقة، النصب، التزوير، الدعارة، التسول، جرائم خطف الأطفال، الإعتداءات على ممتلكات الغير.

شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة نزوح العديد من المهاجرين الأفارقة ، وتحولت بعدها من منطقة عبور إلى بلد إقامة، وانتشرت فيها مظاهر الإجرام ومصدرها المهاجرون الأفارقة، خصوصا وأن الكثير منهم لم يستطيعوا الإندماج في المجتمع الليبي نظرا للإختلافات الثقافية مع مجتمعاتهم، وإمتهن هؤلاء العمل الإجرامي بغية الحصول على المال للعبور نحو أوروبا .

جدول رقم 4: أنواع الجرائم المرتكبة في ليبيا من قبل المهاجرين غير الشرعيين خلال سنة 2005.

الجريمة المرتكبة	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
القتل العمد	**77**	**%2.69**
تزييف العملة والأختام الرسمية	**227**	**%7.93**
التزوير في المستندات والوثائق الرسمية	**103**	**%3.60**
السرقة	**2142**	**%74.87**
الرشوة	**5**	**%0.17**
الإختلاس	**3**	**%0.10**
صكوك من غير رصيد	**9**	**%0.31**
التسول	**111**	**%3.88**
جرائم إقتصادية	**4**	**%0.14**
تشكيل عصابات إجرامية	**13**	**%0.45**
إنتحال الشخصية	**23**	**%0.70**

[2] ميلاد مفتاح الحارثي، مرجع سابق، ص 105.

تهريب السلع الأساسية	**32**	**%1.12**
حيازة الأسلحة	**24**	**%0.84**
التعاطي والإتجار بالمخدرات	**88**	**%3.08**
الإجمالي	**2861**	**%100**

المصدر: اللجنة الإعلامية بالمؤتمر الوزاري لإفريقيا والإتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية، طرابلس 23/22/ نوفمبر2006، ص12.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن جريمة السرقة هي الأكثر تكرارا تليها جريمة تزييف العملات الوطنية والأجنبية والأختام الرسمية، أوضح بعض المسؤولين في ليبيا أن إرتفاع نسبة البطالة في أوساط المهاجرين أدى إلى تصاعد معدلات الجريمة، فالأجانب يرتكبون 40 بالمائة من مجموع الجرائم في ليبيا[1].

لم يكن المغرب في منأى عن مخاطر الجريمة المنظمة والتي ولدت خارج حدوده، وبدأت تبرز على السطح جرائم السطو على المؤسسات المالية والتجارية، وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وجرائم النصب والإحتيال، كما تم ضبط العديد من المهاجرين غير الشرعيين متورطين في هذه الجرائم .

يعاني المغرب من التواجد المكثف للمهاجرين الأفارقة، الراغبين في الهجرة إلى أوروبا غير أن صعوبة الوصول حتم عليهم إتخاذ المغرب منطقة إستقرار ومع إنعدام فرص العمل إتجه هؤلاء إلى الأعمال غير الشرعية لتوفير المال.

[1] المرجع نفسه ، ص 107.

جدول رقم 5: يوضح أنواع الجرائم المرتكبة في المغرب من قبل المهاجرين غير الشرعيين خلال سنة 2008.

أنواع الجرائم المرتكبة	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
حالات العنف	1746	% 12.9
حجز الممنوعات	876	%6.49
قضايا المحذرات	171	%1.26
حالات إحداث الفوضى	98	%0.72
الإخلال بالنظام	83	%0.61
السرقات	39	0.28%
حالات الهروب من السجن	35	%0.25
إتلاف المعدات	14	%0.10
حالات التحريض	2436	%18.06
إعتداء وممارسة العنف	151	%1.11
حجز المحذرات	29	%0.21
قضايا التهريب والخطف	151	%1.11
تكوين عصابة إجرامية	10.41	%7.72
الإعتداء على الموظفين	366	%2.71
الإعتداء على المسجونين	1578	%11.7
حالات الرشوة	96	%0.71
حجز الهواتف المحمولة	50	%0.37
الإعتداءات الجنسية	2.24	%15

جرائم القتل	8.7	%5.98
الإجمالي	9192	%100

المصدر: اللجنة الإعلامية بالمؤتمر الوزاري لإفريقيا والإتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية، طرابلس 22/23/ نوفمبر2006، ص12.

د- التلوث البيئي.

البيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، أما علم البيئة فيعرف بأنه العلم الذي يعنى بدراسة مجموع العلاقات والتفاعلات الموجودة بين عناصر البيئة : الإنسان والكائنات الحية الأخرى سواء كانت حيوانية أم نباتية، ويعرف التلوث البيئي بأنه ذلك التغير السلبي الذي يطرأ على أحد مكونات الوسط البيئي، وينتج كليا أو جزئيا عن نشاط الإنساني والصناعي.

إن التلوث البيئي بكافة أشكاله شكل تهديدا لأمن المغرب العربي، وذلك نتيجة لزيادة الأنشطة الصناعية فيها، وتعد مشكلات البيئة خطرا أمنيا نتيجة زيادة معدلات تلوثها خلال الربع الأخير من القرن الماضي وبداية العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد المصانع ووسائل النقل ومحطات توليد الكهرباء والزراعة المكثفة للأراضي وعدم كفاءة نظام الري.

أجرى البنك الدولي دراسة حول التدهور البيئي في تونس بينت معها أن نسبة التلوث وصلت إلى نسبة 2.1%، وشهد خليج قابس تدهورا كبيرا على مستوى التلوث الهوائي والبحري سببه النشاط الصناعي المكثف بالخليج، ما تسبب في القضاء على الثروات البحرية، مع إنتشار الأوبئة الناجمة عن تلوث الهواء .

أوضحت الدراسات الغربية أن نسبة التلوث العالمية هي بين 1% و1.9% مقابل 3% و6 % في بلدان جنوب المتوسط.

– عقدت في بنغازي ليبيا ندوة نظمتها جهات حكومية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية حول مدى تاثير التغيرات المناخية على البيئة والصحة العامة، رصدت هذه الندوة أن التدهور البيئي ناتج عن إنحسار الغطاء النباتي وقلة عدد الغابات، مشيرة إلى أن سهل جفاره انحسرت نسبته إلى 70% عام 2008 ، وتناقصت الغابات في هذا السهل إلى 23 ألف هكتار[1].

– تعاني الجزائر من خطر زحف رمال الصحراء على الهضاب العليا والشمال الزراعي واكتساح العمران للأراضي الزراعية نتيجة النمو الديموغرافي السريع ، وعرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا مهما على الصعيد الحضري والصناعي ولد تلوثا هوائيا.

ينتج الفرد في الجزائر يوميا ما يعادل 1.5 كغم من النفايات الحضرية الصلبة في كبريات المدن مع عدم وجود معالجة تقنية للنفايات، ونقص ثقافة المستهلك.

– يشهد المغرب قلقا متزايدا نظرا لاستمرارية تدهور البيئة وتقلص الموارد الطبيعية وزيادة التصحر والتقلبات المناخية وارتفاع نسب التلوث، يشتكي المغرب من الزحف العمراني فالغابات تفقد نسبة 1.000 هكتار سنويا وتعاني التربة من الإنجراف والملوحة، وخاصة في مناطق الريف الأوسط ويزيد معدل ما يضيع من التربة سنويا بسبب الإنجراف إلى 2000 طن في كل كلم مربع ،يعاني المغرب أضا من تلوث المياه الجوفية والسطحية، وقد أصبح معرض للجفاف باستمرار.

أشارت تقارير أعدتها وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة في المغرب سنة 2008 أن المغرب ينتج بليونيين ونصف البليون من أكياس البلاستيك سنويا، إضافة إلى أخطار أخرى منها: إحداث المنشات المائية الإصطناعية والطرق السيارة .

هـ- التهديدات الإقتصاية.

تمثل التهديدات الإقتصادية إنعكاسا للأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية، فقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي، إلى إمكانية تعرض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها:

- تراجع نسبة النمو.

[1] ميلاد مفتاح الحارثي، مرجع سابق، ص131.

- تراجع الإستثمارات الخارجية، وهذا راجع لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات.
- تراجع التحويلات المالية لعدد من المغتربين نتيجة الأزمة المالية .
- إرتفاع واردات الدول المغاربية[1].

يضاف إلى هذه الإنعكاسات ما وقع من تحولات سياسية في المنطقة المغاربية، سنة 2011 التي كانت لها إنعكايات سلبية، ضاعفت من الأزمات الإقتصادية المتتالية في المنطقة المغاربية.

كذلك إستمرار تدني نسب التجارة البينية للدول المغاربية ، والتي هي في حدود 3 إلى 4 بالمائة.

المطلب الرابع : أزمة الساحل الإفريقي وأثرها على أمن المنطقة المغاربية.

هناك إختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطق الساحل، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق، والتشاد من الجنوب، أما قلب الساحل فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر، والبعض الأخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة ثلاثة ملايين كلم مربع.

إستنادا إلى المعيار السياسي، فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير " Un Grand Sahel " يضم الدول التي تواجه أزمة إقتصادية وسياسية وبيئية .

وبهذا الموقع فإن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية، وإمتلاكها مصادر الطاقة واليورانيوم، وتمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 بالمائة من الإنتاج العالمي وتغطي نسبة 12 بالمائة من إحتياجات الإتحاد الأوروبي [2].

[1] عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص18.

[2] شمسة بوشنافة، "**إستراتيجية الإتحاد الاوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل : الرهانات والقيود**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي28/27 فيفري 2013)، ص 20.

إضافة إلى عبور إمدادات الطاقة عبر مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط النيجر – نيجيريا – الجزائر والذي يمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار مكعب.

تشهد دول الساحل أزمة مؤسساتية وسياسية وإجتماعية، وهي نتاج لفشل الدولة بعد الإستقلال ويمكن تلخيص أزمات الدولة في الساحل إلى :

- أزمة الشرعية السياسية التي تفتقدها نخب الحكم السلطوية، هو الأمر الذي أفقدها التواصل مع شعوبها.
- أزمة الفشل الإقتصادي وتراجع معدلات التنمية، وهو ما خلق حالة اللاعدالة إجتماعية .
- أزمة الإندماج الوطني، والتي ظهرت في عجز الأنظمة عن التعامل مع تعدد الإثنيات.
- قابلية دول الساحل اللامحدودة للتأثيرات الخارجية .
- إنتشار الجريمة والأشكال الجديدة للعنف البنيوي[1].

أولا : أزمة الطوارق(إشكالية فوق دولتية).

إعتبرت منطقة إنتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية الحساسة أمنيا، وتعد هذه الأزمة موروثا إستعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى إستقلال كل من ليبيا 19651–مالي 1960 النيجر1960– الجزائر 1962.

عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي إتفقت على إحترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار المنصوص عليه في الميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 .[2]

[1] مخلوف ساحل، "**الأمن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي: 28/27 فيفيري2013)، ص108.

[2] بوحنية قوي، "**الإستراتيجية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، على الموقع: www.mohamedzitout.com يوم :2016/03/29.

ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء لم تراعي الحدود الأنثروبولوجية(العرقية- الدينية) للمجتمعات والقبائل الصحراوية، في ظل هذا الواقع إنقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين، موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة الطوارق في الصحراء الكبرى وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة للدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية ، وإن كان أغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود، وهو الأمر الذي ضاعف من حدة الخلاف بينهم وبين بعض الدول لا سيما مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضدهم خلال عشرية الثمانينات، مما أجبرهم على حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي، ومن هنا ظهرت مجموعة من حركة الأزواد تمردت على سلطة الحكومة المركزية في مالي .

هناك سببين أساسيين ساهما في حدة الأزمة وتطور النزاع في دولة مالي من نزاع مسلح داخلي إلى نزاع مسلح دولي.[1]

- أولا : النقلاب العسكري على الرئيس " أمادو توري" في أفريل 2012، وهو ما أدخل البلاد إلى مرحلة اللاشرعية السياسية.
- ثانيا : التدخل العسكري الفرنسي الذي زاد في تفاقم الأوضاع في المنطقة.

ثانيا : أثر التنافس الغربي في الساحل على أمن المنطقة.

تنامى الإهتمام الغربي بمنطقة الصحراء في الساحل الإفريقي في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 أيلول /سبتمبر 2001. وفي سنة 2006 قررت الإدارة الأمريكية إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا " الأفريكوم" وأعلنت رسميا في أكتوبر 2008، بدأ العمل الفعلي لها إنطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا، وهو مقر مؤقت في إنتظار إستضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية. بلور الإتحاد الأوروبي سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية له إستراتيجية من أجل الساحل، وقامت على الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة وتقوم على أربعة محاور أساسية وهي:

- تشجيع التنمية عبر المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة .

[1] مخلوف ساحل ، مرجع سابق، ص 109 .

- تشجيع التعاون الإقليمي عبر دمج دول المنطقة في حوار فعال لإدارة التهديدات.
- تقوية قدرات المؤسسات الأمنية في فرض الأمن.
- محاربة الفقر والتهميش الإجتماعي .

وقد خصص لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا قدر بـ : 650 مليون دولار، ويظهر تأثير الإستراتيجية الغربية على الأمن المغاربي عبر ثلاث جوانب رئيسية وهي:

أ- إبعاد وتهميش الدور الجزائري في منطقة الساحل بالدرجة الأولى، لاسيما وأن الجزائر تمثل الحارس الأمامي للمنطقة المغاربية عبر الحدود الجنوبية التي يزيد طولها عن 6427 كلم وأي إختراق للحدود الجزائرية هو إختراق لأمن دول المغرب العربي. [1]

كما أن تصور الجزائر في حل المشكلة هو حل شامل ومتعدد الأبعاد، أولها الجانب الإقتصادي والتنموي والجانب السياسي، الذي يقوم على الحوار بين جميع الأطراف عكس الطرف الغربي الذي يركز على الجانب الأمني العسكري.

ب- عسكرة منطقة الساحل: إن مضاعفة التواجد الغربي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية وقواعد مراقبة وتدريب الجيوش يعيد المنطقة إلى حالة إستعمار جديد تحت غطاء محاربة الإرهاب، وهو ما يؤدي إلى تحول المنطقة إلى قاعدة عسكرية غربية هي في حد ذاتها تهديد للدول المغاربية، ومحاولة للضغط عليها.

ج- خلق حالة اللاتوازن: تقوم الإستراتيجية الغربية المبنية على المقاربة العسكرية الأمنية إلى زيادة فرص عدم الإستقرار، الأمر الذي يؤدي إلى إستنزاف موارد الخزينة المالية المغاربية، في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه.

بحكم الجوار الجغرافي ستظل المنطقة المغاربية مهددة ما دام الصراع مستمر، ويبقى البديل الأساسي لحل أزمات المنطقة في مقاربة الأمن الإيجابي (Paix Positive) أو بناء الأمن التي يطرحها المفكر جون غالتون " Johan Galtoung " من خلال العدل والتنمية.

[1] شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص 25.

المطلب الخامس: الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية.

سيكون عام 2011 بدون شك مميزا بالإنتفاضات الشعبية التي طالت دول من شمال إفريقيا، وقطيعة تاريخية مع الأنظمة القديمة ونقلة نوعية واضحة على مستويات عدة :

– المستوى الوطني في إطار مراكز صنع القرار السياسي نفسها حيث طبيعة السلطة حاليا بصدد التغيير.

– المستوى الإقليمي مع تأثيرات الفراغ الأمني في الدول المجاورة.

أيقضت الأزمة الليبية وتبعاتها الإقليمية التي لم تتوقعها القوى الأجنبية صراعات قديمة كان قد طواها التاريخ. لقد أخل سقوط القذافي بالتوازنات الإستراتيجية القديمة مسببا صدمة نفسية عند عدد من الجماعات التي ظلت على ولائها للقائد الليبي، وأحدث ضربة مضادة على مستويات إجتماعية وإقتصادية[1] .

في ضوء الأزمات الداخلية المشتركة، والتحديات الإستراتيجية فإن إشكالية المركز والأطراف تطرح بقوة وتنقل على المستوى المستقبلي، في ليبيا كما في الدول المجاورة، فالمنطقة هشة أصلا بسبب عدد من المصاعب الأمنية، كتهريب المخدرات والأسلحة والبشر وتكثف عمليات الإختطاف والإرهاب التي يقوم بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي اليوم تواجه تهديدات مرتبطة بعدم الإستقرار الذي تولد عن الربيع العربي، وبالتحديد في مناطق التماس بين الساحل والصحراء ويتعلق الأمر بـ :

– نشاط عدة بؤر للصراع في المنطقة العابرة للحدود عن طريق ظهور جماعات على الساحة السياسية تعترض على الأطر الأيديولوجية القديمة التي كانت محصورة فيها، فاستغلت الفرصة للمطالبة بحلول للأزمات التي تعطلها دول المنطقة و المجتمع الدولي.

[1] لورنس عايدة عمور واخرون، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط** ، الأردن : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012 ص 127.

– إتساع رقعة عدم الإستقرار في مجمل شمال إفريقيا والساحل عبر تعدد حركات، وعملاء الجريمة المنظمة، وتعزز الشبكات الجهادية المحلية والدولية على مستوى القارة .

بسبب الإنتفاضة الليبية والربيع العربي شهدنا إعادة التأكيد للهويات الإثنية، وإعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبة بالتمثيل السياسي وبالعدالة الإجتماعية .

لقد كان للثورات العربية تأثير غير متوقع على الجماعات البعيدة عن قلب الإنتفاضة، والتي ظلت لفترة طويلة غير مرئية، ولهذا فإنه في المناطق الحدودية ذات الصراعات القديمة تظهر الرغبة في الإلتحام بعملية التحرر العامة عبر الإحتشاد المنجرف للسكان.[1]

السبب الأخر الذي يفسر استيقاظ الصراعات القديمة هو الدور والتأثير الذي كان يلعبه الرئيس الليبي في الصحراء الكبرى بتوظيفه لمختلف الأقليات القومية في ليبيا، وفي الأراضي المجاورة كان العقيد القذافي عاملا لعدم الإستقرار لعدد من الشعوب، وبالذات قبائل التبو والطوارق .

كان القذافي قد عهد لقبائل التبو بإدارة الأطراف والحدود ضد إحتكار التجارة والتهريب العابر للحدود، ولقربهم من حقول البترول ومخزونات المياه الجوفية، ولوقوعهم عند ملتقى الجنوب الليبي بالشمال التشادي وشرق النيجر، كان التبو يفاوضون على وضعهم الإستراتيجي مقابل إعتراف بلغتهم وحقوقهم ووزنهم السياسي بإدارة الجنوب الليبي الموحد المتقاسم بين فزان (FEZZAN) برقة(CYRENAIMA) ويطالبون بتمثيل في إحدى الوزارات السيادية الثلاث : البترول –الخارجية – الداخلية وكعلامة على المنافسة المحلية على التحكم في مدخلات الأنشطة الإجرامية على الحدود بين تشاد والسودان ومصر، فإن المواجهة الدموية بين التبو وقبيلة الزوي (ZUWAYA) في فبراير 2012 تظهر درجة التوتر السائد أنها تقع على طريق تهريب المخدرات، الذي يربط شمال مالي بأوروبا عبر مصر وليبيا.

أدت الحرب في ليبيا إلى تدفق الأسلحة الثقيلة على الحدود التي يسهل اختراقها، وأصبحت في متناول التجار والمهربين والمرتزقة منها بنادق آلية، صواريخ وألغام وقذائف، صواريخ سام 57 أرض جو

[1] المرجع نفسه ، ص 128.

صواريخ SA-24 المضادة للطائرات[1]، هذه الأسلحة مضادة أيضا لفصائل متمردة، لا تعترف بسلطة ولا بشرعية المجلس الوطني الإنتقالي الليبي وتشكل جبهة سياسية مضادة للحكومة .

أدى إنهيار الأمن الليبي إلى إعادة تمركز الجماعات الإرهابية في المنطقة، وإلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي بحيث تشير الإحصاءات إلى أن المجاعة تهدد عشرة ملايين نسمة بسبب الجفاف، في كل من مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد.

[1] المرجع نفسه، ص129.

المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الجديدة في إطار عملية الشراكة.

بالنظر إلى خطورة التهديدات الأمنية الجديدة، بدأت دول الشمال تفكر في إعتماد مقاربات أمنية جديدة تتلائم مع طبيعة التحولات الجديدة، بحيث طرحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي مشاريع شراكة ذات طابع إقتصادي كان الهدف منها هو جذب دول الجنوب إلى تكييف أوضاعها السياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية مع التحديات العالمية الجديدة .

بموجب التحولات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهرت نظريات تدعو إلى تطوير التعاون والتكامل الإقتصادي بين الدول، ومنها النظرية الوظيفية الجديدة التي عبر عنها "إرنست هاس " بأنها المنطلق الأساسي لظهور التكتلات الإقليمية في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية إقتصاديا (سوق جديدة وواسعة)، وأمنيا (درع أمام المخاطر القادمة من الجنوب)، طرحت على دول المنطقة المغاربية العديد من المبادرات في عملية شراكة يمكن تحديدها فيما يلي:

المطلب الأول : الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل المنطقة المغاربية أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدة إعتبارات إستراتيجية واقتصادية وسياسية.

– يعتبر الأمريكيون أن سواحل شمال إفريقيا هي إمتداد لسواحل أوروبا الأطلسية، لذلك فهم يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.

– تعتبر المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية، فهي طريق وممر لأهم سلعة إستراتيجية "النفط" وهي طريق إلى الشرق الأوسط .

من الناحية الإقتصادية تعتبر المنطقة المغاربية سوقا واعدة لبيع البضائع الأمريكية لحوالي 150 مليون شخص، كما تعتبر خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية.[1]

تزايد الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، ودخلت أمريكا في مرحلة هجومية معاكسة على مناطق نفوذ حلفائها، وذلك لإحراز مواقع مهيمنة في المنطقة والمتمثلة في ضمان الأمن والإستقرار والتواجد التجاري .

إرتبطت الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي بعلاقات متعددة منها: آلية الشراكة من خلال مبادرة إيزنستات، ومبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط.

أ- مبادرة إيزنستات .

أدت التغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة ، إلى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة كأداة لإختراق منطقة المغرب العربي، وقد إتضحت ملامح تلك السياسة منذ سنة 1998، حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية، إرتكزت على الموقع الإستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، وهي كلها عوامل لعبت على التأكيد على أهمية منطقة المغرب العربي في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق مبادرة " إيزنستات " نسبة إلى الكاتب الدولة الأمريكي المكلف بالإقتصاد والشؤون الزراعية، والذي قام بجولة في منطقة المغرب العربي من 12-18 جوان 1998[2]، حاملا لمشروع شراكة امريكية مغاربية حيث أطلق تلك المبادرة من تونس في 17-جوان 1998 مع البلدان الثلاثة : الجزائر -تونس -المغرب.

وعموما فإن مبادرة "إيزنستات" ترتكز على أربعة محاور أساسية تتمثل فيما يلي :

- الإعتماد على حوار سياسي دائم ومتواصل بين المسؤولين الأمركيين ونظرائهم المغاربيين.

[1] محمد الأمين لعجال أعجال، **مكانة الولايات المتحدة الامريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط**."مداخلة من المؤتمر الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية. يومي : 30/29/ أفريل 2008).

[2] المرجع نسه.

- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الإقتصادي، بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغاربية.
- تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية، وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للإستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة، من أجل توفير المناخ الإقتصادي المناسب ودعم الإصلاحات المصرفية والبنكية.
- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي، وذلك بتشجيع إتحاد المغرب العربي، أو أي هيئة إندماجية أخرى، من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة[1].

شهدت مبادرة " إيزنستات" إنطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت إيزنستات الإدارة الأمريكية بعد إنتخاب جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ليطلق عليها إسم الشراكة الأمريكية للإقتصادية مع شمال إفريقيا.

ب-مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط. "MEPI".

تم إطلاق هذه المبادرة في ديسمبر 2002، والتي تزامنت مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11/ سبتمبر 2001، وتشمل 14 دولة عربية ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز أساسية:[2]

- تشجيع الديموقراطية، والحكم الرشيد.
- بناء مجتمع المعرفة .
- توسيع الفرص الإقتصادية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مكاتب إقليمية رصدت لها مبلغ مالي قدر بـ100 مليون دولار في سبيل إنجاح مشروع الشرق الأوسط والذي ينطلق من حقيقتين أساسيتين:

[1] باهي سمير، مرجع سابق، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص71.

الحقيقة الأولى تقول بأن هناك تدهورا كبيرا في الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدول العربية، أما الحقيقة الثانية فهي تبن أن تدهور الأوضاع المعيشية يشكل دافعا لنمو الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف.

بناءا على هذه الحقائق تنطلق المبادرة في دعوتها إلى ضرورة التعجيل ببدء عملية الإصلاح والتغيير، فقد أشار المشروع في إحصائياته أن ثلث العرب يعيشون على مدخول دولارين في اليوم وأن ما نسبته 40 بالمائة من العرب أميون وتشكل النساء ثلثي هذا العدد ويوجد في المنطقة 25 مليون عاطل عن العمل، كما أن نسبة الشباب الراغب في الهجرة إلى أوروبا وصلت إلى نسبة 15 بالمائة .[1]

بقيت مشاريع الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي تواجه تحديات جغرافية، وعقبات تاريخية وثقافية يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- إستئثار الإتحاد الأوروبي بثلثي المبادلات المبادلات المغاربية مع الخارج.
- بعد المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة المغرب العربي يمثل عائقا حقيقيا في تطوير التبادلات التجارية.

المطلب الثاني : الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

بعد إنهيار المعسكر الشيوعي، ونظام الثنائية القطبية، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن العالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الإستعمال بسبب تغيير مفهوم الأمن وإنتقاله من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع والفرد، فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها، بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية، وهذا ما أدى بها إلى إعتماد ميكانيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشيا مع هذه المعطيات، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات والتي أخذت أشكالا مختلفة بمسارات متعددة، تتضمن الشراكة الأمنية على إتفاقيات إجرائية، وهي إجراءات موجهة لإدارة المشاكل الدولية ضمن جهة معينة، لغرض الوقاية من خطر أي نزاع محتمل قادر على تهديد الإستقرار على مستوى هذه الجهة.

[1] إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية**، الجزائر: منشورات ANEP ، ص365.

إكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية ويبدو أن ندوة برشلونة قد أعطت إهتماما متميزا لقضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الأورومتوسطي.

يشير الباحث إدوارد مورتيمير إلى أنه مع إنتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية، بعد إنتقال التهديد من شرق أوروبا إلى جنوب القارة، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذور إقتصادية وإجتماعية وسياسية، فالفكرة الجديدة اليوم هي أن أمن الأخر يرتكز بشكل كبير على أمن الأخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الأخرين وهو ما يعكس التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي، وليس التحالف العسكري.

يرى المؤرخ "**شارل زورقبيب** " أن خطر الجنوب له ثلاثة أشكال :

- خطر التطرف الديني : أوروبا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الديني كظاهرة مرتبطة فقط بأعمال عنف وإرهاب بل أيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الإجتماعي وإستقرارها.
- خطر إمتلاك أسلحة الدمار الشامل : وهو ما يمثل تهديد حقيقي للسلم والأمن في المتوسط لأن إمتلاك أسلحة الدمار الشامل يفتح المجال لسباق التسلح.
- خطر الضغط الديموغرافي: تؤدي الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية إلى تزايد عدد المهاجرين واللاجئين إلى شمال المتوسط.[1]

وحسب شارل زورقبيب وحده التعاون مع الضفة الجنوبية يسمح للإتحاد الأوروبي التعامل مع هذه الأخطار والتهديدات العابرة للحدود.

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت في الدول الأوربية شعورا باللاأمن، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري، إنما ذو طبيعة إقتصادية إجتماعية ثقافية، فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط، حيث أن ازدياد حدة المشكلات على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوربي.

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص123.

من هنا نجد أن الاتحاد الأوربي عندما أراد أن يواجه مشكلات مثل الهجرة والتطرف القادمة من الجنوب قرر بعث مشروع الشراكة الأورمتوسطية، وكما يشير إلى ذلك روبرتو أليبوني " Roberto Aliboni« الدول الأوربية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا(...)، لكن العوامل السوسيو –ثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل"، وبالطبع يجب الإستعداد للتعامل معه ومواجهته .

إن مشروع الشراكة الأورمتوسطية في حقيقته يعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكنه يعني التعاون والإعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

أولا : مشروع برشلونة 1995.

فضلت دول المغرب العربي التنسيق والتعاون مع الإتحاد الأوروبي، من خلال أليات عمل مشروع برشلونة 1995، الذي يهدف إلى إقامة فضاء مشترك للسلم والإستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين شعوب المنطقة المتوسطية.[1]

انعقد مؤتمر برشلونة يومي 27–28 جوان 1995 والذي توجت أعماله ببيان برشلونة والذي يعد بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية حيث تم تحديد الخطوط العريضة للشراكة ما بين دول الاتحاد الأوروبي (15 دولة) والشركاء المتوسطيين(10 دول).

تضمن مشروع برشلونة ثلاث محاور أساسية :

أ- الشراكة السياسية والأمنية :

إحترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الديموقراطية، التسامح الديني والثقافي، وهو التوجه الإستراتيجي الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويسيطر على الخطوة الأوروبية في

[1] باهي سمير، مرجع سابق، ص 72.

هذا المجال "الهاجس الأمني" على عدة مستويات : التطرف الديني –الهجرة غير الشرعية – الجريمة المنظمة – الإرهاب وغيرها.[1]

ب – الشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية .

حظيت العديد من المواضيع في هذا الإطار بالإهتمام منها توفير الظروف الإجتماعية التي تساعد على إستقرار المجتمعات، وكذا مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، والعمل على إدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية، تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان، تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، وأيضا تطوير الموارد البشرية، وتشجيع المبادلات بين المجتمعات المدنية، والتقارب الثقافي[2].

ج– الشراكة الإقتصادية والمالية .

يمثل هذا المحور أساس الشراكة الأورومتوسطية والتي تعمل على زيادة معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحسين ظروف المعيشة للسكان، وزيادة مناصب العمل وتقليل الفجوة بين الضفتين ودعم التعاون الإقليمي ولتجسيد هذه الأبعاد خصصت دول الإتحاد الأوروبي موارد مالية على شكل منح بالإضافة إلى القروض المقدمة من بنك الإستثمار الأوروبي .

ثانيا : سياسة الجوار الأوروبية " ENPI " .

إقترح الإتحاد الأوروبي سنة 2003 سياسة الجوار الأوروبية المعروفة بـ :إنبي **(ENPI)**، والتي تم إعتمادها سنة 2004، وتنطوي هذه الإتفاقية على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجيرانها مع التركيز على ضرورة تبني الدول المنضوية تحت الشراكة بإصلاحات سياسية.

تتضمن سياسة الجوار الأوروبية أربعة مجالات :

- تعزيز سلطة القانون.
- الديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان.
- تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز إقتصاد السوق.

[1] المرجع نفسه، ص73.

[2] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 396.

- التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وخطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما بالنسبة لآلية العمل في إطار هذه السياسة، فهي تبدأ بإعداد التقارير من طرف المفوضية الأوروبية حول البلدان المعنية، وتشمل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والوضع المؤسساتي، وفي مقابل الإصلاحات التي يتم إنجازها من قبل الدول المنضوية في سياسة الجوار، يوفر الإتحاد الأوروبي الإمتيازات التالية :

- إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.
- تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية.
- تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية و البحرية للإتحاد الأوروبي.[1]

ثالثا : الإتحاد من أجل المتوسط.

بعد إنتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، قام نيكولا ساركوزي بزيارة إلى المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 22 أكتوبر 2008 عن مشروع بناء الإتحاد المتوسطي، كما شكل اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 محطة بارزة لمشروع الإتحاد المتوسطي.

يعد مشروع الإتحاد من أجل المتوسط شراكة متعددة الأطراف لزيادة إمكانية التقارب الإقليمي، فهو لا يختلف عن عملية برشلونة إذ أنه يمثل إمتداد لها[2]، من الصعب القول بأن مسار برشلونة الذي لقي الترحيب في بداياته، فموافقة الدول المغاربية كانت متباينة بين متحفظ ومنخرط ولكن بشروط وبين رافض للمشروع برمته.

رابعا : التعاون الأمني الإقليمي في غرب المتوسط.

يعتبر إقليم غرب البحر الأبيض المتوسط جزءا من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتتمتع الضفتين في الإقليم الأوروبي والمغاربي بموقع استراتيجي وتتشاركان في ثلاثة أرباع المساحة الكلية

[1] باهي سمير، المرجع السابق، ص85.

[2] المرجع نفسه، ص 81.

للبحر الأبيض المتوسط، وتعد المصالح الإستراتيجية المتبادلة بين دول الإقليم نتيجة للروابط التاريخية والإقتصادية والثقافية، والتي أنتجت إرتباط مصلحي ثنائي، فمصالح الطرفين في سلامة المرور البحري تمثل أهمية قصوى، هذه العوامل رتبت منظومة من المصالح المتشابكة، ودفعت إلى الإهتمام بمسار التنسيق والتعاون في إدارة الحدود الخارجية والتدفقات متعددة الجنسيات، والحد من الهجرة غير الشرعية وعبور الأشخاص والسلع والحدود .

1-نظام الأمن الإقليمي.

من بين أهم دوافع وأسباب ظهور مفهوم الإقليمية، وزيادة الإهتمام بالنظام الإقليمي هو الدافع الأمني فقد سعى كل من العملاقين الإتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة الإستقطاب الثنائي (BIPOLARITY) في فترة الحرب الباردة (1945-1989) بغية الحصول على مناطق نفوذ جديدة، وهو ما شكل عنصر تهديد للدول في تحقيق أمنها القومي الأمر الذي دفعها إلى التجمع مع دول المنطقة في سبيل بناء منظومة أمنية إقليمية[1].

يقوم النظام الإقليمي على إتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة وترتبط فيما بينها بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني يعمل على حفظ الأمن، غير أن إقامة منظومة أمنية إقليمية تتطلب توافر بعض الشروط وهي :

- وجود نخب سياسية تستلزم بهذا التعاون .
- وجود رأي عام ضاغط.
- وجود تدخلات خارجية إيجابية لها مصلحة في قيام هذا التعاون.

أوردت بعض الدراسات مجموعة من الركائز التي يقوم عليها نظام الأمن الإقليمي وهي :

- التخلي عن إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها .
- عدم إثارة القضايا الخلافية لضمان الإستقرار الداخلي .
- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي .

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص22.

- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول، وتشجيع التعاون والتكامل.
- إحترام الحريات العامة، وإشراك منظمات المجتمع المدني في النشاطات السياسية والإقتصادية والأمنية.

إن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية تتطلب جهدا مستمرا، عبر عمليات معقدة طويلة الأمد، بدءا من إجراءات بناء الثقة، مرورا بالتعاون الأمني ،وصولا إلى مرحلة التكامل الأمني، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية (SECURITY COMMUNITY)، والتي عرفها كارل دويتش "Karl Deutsch" "بأنها مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الإجتماعية يجب حلها، وذلك عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات على درجة من القوة و الإتساع تكفي للإعتماد عليها في التغيير السلمي بين أفرادها ".[1]

يعمل النظام الأمني الإقليمي على ترسيخ التعاون عوضا عن الإعتماد الذاتي في تحقيق الأمن، وقد يكون أحد الحلول الناجحة في التخلص من معضلة الأمن.

2-المركب الأمني الإقليمي. (Regional Security Complex).

تشرح نظرية المركب الأمني الإقليمي ماذا يمكن أن يقدمه المستوى الإقليمي للتحليل في تفسير الظواهر في العلاقات الدولية.

قدم كل من بوزان (Buzan) وويفر(Weaver) المستوى الإقليمي للأمن كأداة بارزة لدراسات السياسة الدولية وخصوصا منذ نهاية الحرب الباردة في كتابهما " الأقاليم والقوة بنية الأمن الدولي" مؤكدين على أن القوة المحلية لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية[2].

بالنسبة لـ(بوزان وويفر) تمكن نظرية المركب الأمني الإقليمي من الحصول على فهم أفضل لبنية السياسة الدولية ، فهي ترفض بنية المستوى العالي، وتشدد على المستوى الإقليمي.

[1] المرجع نفسه، ص 26.

[2] محمد مجدان، **تحليلات النظم في العلاقات الدولية**، الجزائر : دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015 ، ص95.

تركز نظرية المركب الأمني الإقليمي على العوامل الجغرافية، لأن الدول تبذل المزيد من التفاعل الأمني بين الدول المجاورة أكثر مما تبذله بين الدول التي تقع خارج في مناطق مختلفة عرف كل من (Barry.Buzan) و(Ole.Weaver) المركب الإمني الإقليمي على أنه : " تحقيق مستوى من الإرتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، بحيث يصبح أمن كل دولة فيها، مرتبط وغير قابل للإنفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في النظام الإقليمي، ويتأثر أمن كل دولة نتيجة ما يحصل لأمن دولة أخرى. "[1]

هناك ثلاث أنواع من المركبات الأمنية وهي :

أ- المركب الأمني الإقليمي المعياري.(Normative Regional Security).

يقوم على وجود قوتين أو أكثر داخل النظام الإقليمي مثل : إيران –المملكة العربية السعودية – الهند– باكستان، وهناك عنصر أساسي للسياسة الأمنية في المركبات المعيارية، وهو التفاعل بين القوى الإقليمية على أساس الصداقة والعداوة، ويتسم هذا النوع بالبنية النزاعية التي يسودها الأحلاف، ونظام توازن القوى.

ب- المركب الأمني الإقليمي المركزي. (Central Regional Security).

يتميز بوجود قوة عالمية عظيمة، والقوى الإقليمية الأخرى هي تابعة لهذه القوة العالمية، وتوجد ثلاث أشكال من المركبات المركزية، الأول محوره القوة المتعالية (Super Power) مثال : الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية ،الثاني : محوره القوة العظمى (Great Power). مثال : روسيا في أوروبا الشرقية، الثالث: محوره إقليمية (Regional Power)مثال : الهند في جنوب أسيا.

ج- المركب الأمني الإقليمي المؤسساتي .(Institutional Regional Security)

الهيمنة تكون فيه لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من الدول، مثال: نموذج الإتحاد الأوروبي.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص 129.

حاولت نظرية المركب الأمني الإقليمي، إظهار مدى عدم كفاية مستويات التحليل (الفرد–الوحدة–النظام) في تفسير فترة ما بعد الحرب الباردة، وأظهرت المستوى الإقليمي للتحليل كبديل لدراسة الظواهر الدولية.

3–مجموعة (5+5).

يرجع التنسيق والتعاون بين أوروبا والدول المغاربية إلى اتفاقية روما سنة 1957 من خلال الإتفاقيات التفضيلية للتبادل التجاري خصوصا مع تونس المغرب الجزائر وتعود فكرة اجتماع بلدان المتوسط الأوربية والمغاربية إلى فترة الثمانينات، ذلك أن الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران " اقترح في زيارته للمغرب سنة 1983 م عقد اجتماع يضم أربع دول اوروبية متوسطية وخمس دول مغاربية ، وهذه الندوة التي كانت مقترح عقدها وفق صيغة (4+5)[1] وأصبحت بعد فترة تعرف بصيغة (5+5) 2 أي مجموعة العشرة بعدما انضمت إليها مالطة ولقد دخلت جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى المنعقد في مارسيليا في 17 فيفري 1987 م تحت عنوان حقائق وأفاق العلاقات بين البلدان الأوربية للبحر المتوسط الغربي والبلدان المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، ولقد عرض خلال هذا الملتقى ثلاث مواضيع هامة للنقاش تناولت المشاكل المالية والصناعية والعلاقات بين المجموعة الأوربية والمغرب العربي وأفاق العلاقات بين البلدان المغاربية.

وتلتها ندوة ثانية بمدينة طنجة من 24إلى 27 ماي 1989 م حضرتها كل البلدان المغاربية بما فيها ليبيا، لقد لوحظ من بداية التسعينات تطور ملحوظ في موقف المجموعة الأوربية اتجاه بلدان المغرب العربي لصالح تقوية وتعميق التعاون الاقتصادي .

كانت الانطلاقة الرسمية لحوار (5+5) من خلال الندوة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما في 10 أكتوبر 1990 ، وصدر عنها إعلان روما التأسيسي الذي نص على أن هذا المسار يهدف إلى رعاية حوار فعال في إجاد أرضية مشتركة للعمل الثنائي .

في 03/أكتوبر 1991 جاء إعلان الجزائر والذي ركز على بناء علاقات حسن الجوار والعمل على تقليص الفوارق بين الضفتين، ثم جاء بعدها إجتماع وزراء الداخلية لمجموعة (5+5) في طرابلس

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق ، ص 89.

ليبيا في 11/جويلية 2002 تحت عنوان "الإرهاب وحقوق الإنسان في غرب المتوسط"، بعدها جاء إعلان سانت ماكسيم في أفريل 2003، ثم قمة تونس في الفترة من5-6 ديسمبر 2003 والتي اهتمت بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة السرية كانت هذه القمة هي الأولى بين رؤساء دول المجموعة وإنعقد بالرباط في الفترة 23/22/ديسمبر 2003 المؤتمر الوزاري لدول غرب المتوسط وعالج المؤتمر قضية الهجرة والإرهاب[1] .

أدت زيادة الهواجس الأمنية الجديدة إلى عقد عدة لقاءات على مستوى وزراء الدفاع كان أولها في نوفمبر 2005 بالجزائر ويناير 2006 في فرنسا، وعقدت في مالطا 6/5 اكتوبر2012 قمة لدول المجموعة نظرا للظروف المستجدة في المنطقة.

المطلب الثالث : تفعيل آليات الإتحاد المغاربي.

1-واقع الإتحاد المغربي.

عقدت دول (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريطانيا) مؤتمرا في مراكش في الفترة مابين 17/15 فبراير 1989 وتم فيه الإعلان عن الإتحاد المغاربي والذي يهدف إلى :

-تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء عبر إقامة تعاون مشترك.

-تحقيق التنمية الإقتصادية عبر إنشاء مشروعات مشتركة.

حددت هذه المعاهدة مؤسسات الإتحاد وهي "مجلس الرئاسة، الأمانة العامة، مجلس وزراء الخارجية، مجلس الشورى، مجلس الوزراء الأول، الهيئة القضائية، لجنة المتابعة، اللجان الوزارية المتخصصة".

قام الإتحاد المغاربي بعقد دورات لمجلس رئاسة الإتحاد وهي: مجلس الرئاسة واتحاد المغرب العربي في تونس 23/21 يناير 1990، ثم عقدت الدورة الثانية في الجزائر ما بين 23/21 جويلية 1990، ثم عقدت الدورة الثالثة في ليبيا 11/10 مارس 1991، وعقدت في موريتانيا الدورة الخامسة

[1] ميلاد مفتاح الحارثي، مرجع سابق، ص 60.

في نوفمبر1992، وعقدت الدورة السادسة في تونس أفريل 1994، وشهدت الإتحاد المغاربي بداية الجمود سنة 1995، وأفاد تقرير نشرته صحيفة العلم المغربية بتاريخ 17 فبراير 1995 " أن الإتفاقيات الأساسية الخاصة بالتكامل الإقتصادي لم تفعل بعد "[1].

يمكن التركيز في تحليل إتحاد المغرب العربي على أربعة أبعاد في إطار أدبيات التحليل الرباعي (SWOT ANALYSIS) وهي :

جدول رقم 6 :الإتحاد المغاربي في إطار التحليل الرباعي.

نقاط القوة	نقاط الضعف
– الإتحاد المغاربي كمنظمة فاعلة وواعدة. – التزام القيادات المغاربية بالتغيير. – التاريخ المشترك ومكافحة الإستعمار. – الموقع الجيوسياسي لشمال إفريقيا. – القيم المشتركة والمعايير الأخلاقية. – غنى الشمال الإفريقي بالموارد. – القدرة على التكييف والتطوير. – الثقل النسبي والسمعة العالمية. – المنطقة كبيئة لجذب الإستثمار. – قوة المشاعر القومية.	– الإعتماد على الأخر، خاصة فرنسا والغرب. – التدخل الاجنبي وبث الفرقة بين دول الإتحاد. – ضعف الإقتصاديات المغاربية. – صعف البنية التحتية. – ضعف العمل الجماعي. – تدني مستويات المهارات والقيادات الإدارية. – ضعف التمويل ومصادره. – تدني مستويات التعليم والدخل. – هجرة العقول والمهارات المغاربية. – الإرهاب وعدم الإستقرار السياسي.
الفرص المتاحة	**التهديدات والتحديات**

[1] كفاح عباس رمضان،" **تفعيل إتحاد المغرب العربي**"، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل.ص 05

– بناء وتطوير القدرة التنافسة. – الإندماج والمشاركة العالمية الفعالة. – الحد من الازمات والمنازعات. – الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة. – الحكم الرشيد ونشر الديموقراطية. – تحقيق المساواة بين الجنسين. – الإسراع في عملية نقل التقنية. – قيام شراكات إستراتيجية جديدة. – زيادة حجم المساعدات المالية والفنية.	– تحديات سياسية : عدم الإستقرار – تحديات إجتماعية : زيادة معدلات الفقر. – تحديات ثقافية : الأمازيغية والعربية. – تحديات صحية : إنتشار الأمراض. – تحديات بيئية : تغير المناخ والتصحر. – تحديات أمنية : الطاقة– الغذاء– الإرهاب. – تحديات مالية : الإقصاء من النظام المالي العالمي.

هناك مجموعة من الأسباب التي أعاقت الوحدة المغاربية منها الأسباب الداخلية والمتمثلة في:

أ–إختلاف الانظمة السياسية: يعتبر اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية تحديا أمام عملية التكامل نظرا لإفتقار السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية الكاملة، وغياب المشاركة السياسة وتدني مستوى الثقافة السياسية، فمن مميزات السلطة في دول المغرب العربي أنها سلطة مركزة في يد نخب سلطوية قليلة العدد كبيرة النفوذ وهي منفصلة عن المجتمع، كما أن هذه الدول تفتقد العمل الديموقراطي والتداول على السلطة، وترفض التغيير خوفا على مصالحها وكياناتها السلطوية.

ب–الخلل البنيوي للإقتصاديات المغاربية: من مميزات العلاقات الإقتصادية المغاربية أنها علاقات ثنائية في مجملها لا تتجاوز تجارتها البينية 5% والمقدرة بنحو 84 مليون دولار سنة2002 [1]. إضافة إلى زيادة حجم المديونية الخارجية، وإرتفاع معدلات التضخم، هشاشة التجارة الخارجية، أيضا الإنفجار السكاني الكبير، زيادة معدلات البطالة.

جـ–مشكلة الصحراء الغربية : تعتبر مشكلة الصحراء الغربية(وادي الذهب) واحدة من القضايا المهمة والحيوية والتي شغلت عددا من الدول الأقليمية في المغرب العربي واحتلت مكانتها السياسية لدول

[1] باهي سمير ، مرجع سابق، ص 56.

المغرب العربي على المستوى الرسمي والعبي بكل معطياتها المحلية والأقليمية والدولية، وظهرت هذه الأزمة نتيجة المباحثات التي أجريت في العاصمة مدريد بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا في 14سبتمبر 1975 ، والتي إنتهت بموافقة إسبانيا على تصفية الإستعمار في الصحراء، والتعاون مع الجمعية الصحراوية في إقامة إدارة مؤقتة في الإقليم تشارك فيه المغرب وموريتانيا، لكنها إصطدمت بمقاومة كل من الجزائر وليبيا[1].

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية هناك أسباب خارجية ساهمت في تعطيل عمل الإتحاد المغاربي وأهمها التنافس الغربي على المنطقة خصوصا مشاريع الشراكة مع أمريكا والإتحاد الأوروبي والمفروض أن الشراكة تضمن المساواة في الربح والخسارة غير أن الواقع أثبت أن وثيقة الشراكة هي وثيقة مقدمة للبلدان المغاربية كل دولة على حدى، ولم تستطع دول المغرب العربي أن تفرض نفسها كقوة تفاوضية وقد أثبتت التجارب عن عدم نجاح مشاريع الشراكة المختلفة نظرا لغياب التكافؤ بين الطرفين

جدول رقم8 : يوضح نسبة البطالة دول المغرب العربي لسنة 2008.

الدولة	السنة	معدل البطالة
موريتانيا	2004	32.5
ليبيا	2004	17.5
تونس	2006	14.3
الجزائر	2006	12.3
المغرب	2006	9.7

المصدر: التقرير العربي الموحد سنة 2008، جامعة الدول العربية ،20009.

جدول رقم 7: يوضح الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي.

[1] جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية** ، العدد4 ،المجلد 19، 2011 ، ص 674.

الدولة	نسبة نمو الناتج المحلي لسنة 2006	نسب نمو الناتج المحلي لسنة 2007
موريتانيا	11.4	0.9
ليبيا	5.2	8.6
تونس	5.4	6.3
الجزائر	2.5	4.6
المغرب	8.0	2.2

المصدر: التقرير العربي الموحد سنة 2008 ،جامعة الدول العربية ،20009.

2-العوامل المؤدية إلى تفعيل الإتحاد المغاربي في مواجهة التحديات الأمنية .

لم يعد مفهوم الأمن القومي ذا بعد عسكري كما كان علية الحال خلال الحرب الباردة، بحيث إتسع ليشمل الأبعاد السياسية والإقتصادية والمجتمعية والثقافية والبيئية، وعليه واجهت دول الإتحاد المغاربي تحديات امنية تتعلق : بالإرهاب – التطرف الديني – الهجرة غير الشرعية- تجارة المخدرات- الجريمة لمنظمة وغيرها. وهو الأمر الذي زاد من الحاجة الماسة إلى عملية التكامل الجهوي.

أ-**تأثير العوامل الإقتصادية** : يؤكد أصحاب النظرية الوظيفية أن العوامل الوظيفية تحقق التكامل التدريجي بين الدول وخاصة الدول التي تقاسم تاريخا مشتركا، ولغة واحدة ومصلحة مشتركة، فتغليب العوامل الوظيفية على الإعتبارات السياسية كفيل بتغير الولاءات من الدول القومية إلى مؤسسات التكامل الوظيفي، والعملية التكاملية تتطلب من الناحية الوظيفية قيام تكامل بين القطاعات الواعدة لدول أعضاء الإتحاد المغاربي، ومن أمثلة ذلك تطوير صناعة الملابس في تونس، البيتروكميات في الجزائر وليبيا، الأسمدة في المغرب، الصيد البحري في موريتانيا، فالتركيز الوظيفي على توطين المشاريع المغاربية المشتركة كفيل بتحقيق عملية الإنتشار (SPILL OVER)[1].

[1] أمال حجيج واخرون، مرجع سابق، ص 40.

ب- تأثير العوامل السياسية : لقد كان لثورات الربيع العربي تداعيات إيجابية مبدئية على مسيرة إتحاد المغرب العربي المستقبلية، واتضح ذلك من خلال دعوة الرئيس التونسي منصف المرزوقي إلى تفعيل دور الإتحاد المغاربي، كما تعهدت تونس باستضافة أول قمة مغاربية، وقام الرئيس التونسي بزيارة كل كا من ليبيا وموريتانيا والمغرب والجزائر.

إن نقطة الإنطلاق لتفعيل الإتحاد المغاربي عند الرئيس التونسي هي بتجنب القضايا الخلافية بين البلدان المغاربية، والإنطلاق من القضايا المتفق عليها وهي إستراتيجية ملائمة للخروج من مأزق الجمود.

ج-تأثير عامل القوة والأمن : هناك نظريات تفسر عملية التكامل من أبرزها النظرية اللبرالية والنظرية الفدرالية، فالنظرية اللبرالية تشترط وجود خطر خارجي يهدد أي جماعة ديموقراطية وهو الكفيل بتسريع عملية التكامل الإقليمي، فيلاحظ أن الخطر الشيوعي قد زاد من وتيرة عملية تكامل الجماعة الأوروبية ذات النظم الديموقراطية[1].

أما النظرية الفدرالية فهي تركز على وجود دولة أو قيادات سياسية كاريزمية يمكنها أن تحقق الوحدة السياسية والإقتصادية، فدور فرنسا في تأسيس السوق الأوروبية المشتركة كان كبيرا، ودور السعودية القيادي في مجلس التعاون الخليجي .

[1] المرجع نفسه ، ص 47.

ملخص الفصل الثالث :

أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على أمن المجتمعات قضية ذات أولوية في السياسات الأمنية للدول، وعكس الموقع الجغرافي المتميز للمغرب العربي ثقل على دول هذه المنطقة نظرا لتصاعد التهديدات الأمنية على ضوء التوسع الذي شهده حقل الدراسات الأمنية، وأصبحت تهديدات الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي تصاعد موجات الحركات الإرهابية من معيقات التنمية وازدهار الشعوب المغاربية، ولم تقتصر التهديدات الأمنية على المصادر الداخلية بل هناك مصادر خارجية فرضتها التحولات الإقليمية، أبرزها الأزمة في الساحل الإفريقي، وأثر النفوذ الخارجي، وأزمة الربيع العربي في كل من تونس وليبيا .

فرضت التهديدات الأمنية لجديدة بناء استراتيجية مواجهة عبر الشراكة الثنائية بين الدول المغاربية وأوروبا التي تشترك معها في إقليم البحر الأبيض المتوسط من مشروع إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط، ثم التعاون والتنسيق عبر مجموعة (5+5) في غرب المتوسط، وأيضا والشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية (مبادرة إزنستات– مشروع الشرق الأوسط الكبير).

إن استمرار تأثير التهديدات الأمنية رغم محاولات الشراكة والتنسيق مع الأطراف الدولية، أكد الحاجة الماسة إلى تفعيل دور الإتحاد المغاربي كنظام إقليمي واعد، على ضوء نجاح التكتلات الإقليمية في التقليل من حدة التهديدات الأمنية.

خاتمة

الخاتمة .

عرفت نهاية الحرب الباردة سلسلة من التحولات على المستوى الجيوسياسي والاقتصادي والقيمي ومثل مفهوم الأمن أكثر المفاهيم تغيرا حيث انتقل مفهوم الأمن من إطاره الضيق الأمن الوطني أو القومي والذي استخدم مع بدايات تشكل الدول القومية بعد معاهدة واست فاليا 1648.

ازدهر مفهوم الأمن الوطني في المقاربة الواقعية من خلال نموذج مركزية الدولة، ومثلت الدولة وحدة التحليل الأساسية، كما اعتبرت القوة العسكرية من أهم قضايا السياسات العليا.

بنت النظرية اللبرالية مقاربتها للأمن عبر تصور الأمن الجماعي أو المشترك والتي تجسده المنظمات الدولية و التعاون بين الوحدات السياسية، وافترضت اللبرالية أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض حسب نظرية السلام الديمقراطي.

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي بروز العديد من المقاربات البديلة للمقربات التقليدية الوضعية وهي (النظرية النقدية الاجتماعية، نظرية ما بعد الحداثة، النظرية البنائية) حيث ارتبطت النظرية النقدية الاجتماعية بأعمال المدرسة الماركسية من خلال تحرير الإنسان من البنى العنصرية (العبودية، التمييز العنصري، غياب العدالة الاجتماعية، الطبقية وغيرها)، و وجهت النظرية النقدية موضوعها إلى الفرد وهي تعمل إلى فهم البنى و العمليات الاجتماعية في التغيير، وركزت على مفهوم الاعتناق وهو التحرر من القيود.

قامت نظرية ما بعد الحداثة على الربط بين القوة والمعرفة بحسب **"ميشال فوكو"** وانتقد أنصار هذه النظرية إهمال العناصر المثالية (الثقافة، الهوية، القيم) وهي عناصر لا تراها العين المجردة، غير أن تأثيرها واضح في سلوك الفاعلين وهذا ما أكده **"ألكسندر وايندت"** في قوله الهويات هي أساس المصالح.

خلصت النظريات التكوينية أو ما بعد الوضعية إلى تكوين مدارس فكرية في حقل الدراسات الأمنية بداية بمدرسة **"ابريستويث"** وهي موجهة بأفكار النظرية النقدية فالأمن عندها يعني "الإنعتاق".

وظهرت مدرسة باريس لتأكد على فكرة الضبط الاجتماعي كآلية للرقابة باستخدام الوسائل التكنولوجية فالأمن هو مرادف للرقابة المجتمعية.

يرجع الأساس الفعلي في عملية توسيع الأمن عبر القطاعات الخمس المختلفة إلى أبحاث مدرسة كوبنهاجن، والتي أبرزت مفاهيم "الأمن المجتمعي" عند "باري بيوزان" ومفهوم "الأمننة" عند "أولي وايفر".

شهدت دول المغرب العربي موجات من التحولات الاقتصادية والسياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة فقد أثرت العولمة على نمط الإنتاج الاقتصادي للدول المغاربة، وذلك بتبني التوجه الرأسمالي وتحول الأنظمة السياسية نحو الديمقراطية، هذه المرحلة الانتقالية خلقت العديد من التهديدات الأمنية الجديدة، أثرت على استقرار المنطقة سياسي واقتصاديا، فبرزت تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجر غير الشرعية كالثالوث مهدد للأمن المغاربي، ولم يقتصر التهديد على العناصر الداخلية بل برزت إلى السطح مخاطر أمنية إقليمية من الوضع في الساحل الإفريقي جراء فشل الدولة الوطنية و تفككها، وكل دول الساحل تعرف أزمة بناء الدولة ما بعد الاستعمار وخصوصا الصراع في دولة مالي بعد انقلاب 2012، وانهيار الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي سنة 2011 وما حملته من عناصر تهديد عبر انتشار الأسلحة ووقوعها في يد الجماعات الإرهابية، وزادت أزمة اللاجئين من تزايد حدة التهديدات الأمنية فقد زادت مستويات الهجرة على دول المغرب العربي هربا من الحروب المستمرة.

سيطر الهاجس الأمني على كل مناطق العالم، فلم تعد عملية مجابهة التهديدات الأمنية عملية منفردة بل أن التعاون الثنائي المشترك كفيل بالتصدي لهذه المخاطر، والتي أفضت إلى وجود بعد أمني سيطر على العلاقات بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي بداية من مشروع برشلونة 1995 إلى حوار 5+5 كصيغة إقليمية للتنسيق الأمني المشترك، كما لم تغفل الدول المغاربية ضرورة التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة.

إن المتتبع لمسار الشراكة والتعاون المغاربي مع الكتل الدولية في عملية التصدي والتهديدات لم تكن حصيلته كما توقعت البلدان المغاربية، نظرا لاختلاف إستراتيجية كل دولة من دول المغرب العربي، وهذا ما شهدناه أيام الأزمة الليبية بحيث اختلفت المقاربات المغاربية، فقد رفضت الجزائر وتونس التدخل الأجنبي بينما سائد المغرب التحالف الأجنبي. في ظل التهديدات الأمنية المتسارعة في المنطقة المغاربية، أصبح لازما على دول المغرب العربي بناء مقاربة موحدة ومتشركة في ظل نظام أمني يجمع دول المغرب العربي في مواجهة التهديدات الأمنية، ولا يتم هذا إلا إذا فعلت آليات عمل الإتحاد المغاربي ومنها آلية الدفاع المشترك.

قائمة
المصادر والمراجع

المصـــادر والمـراجـــع

1 المصادر

- **القران الكريم**

2 المراجع

- **الكتب باللغة العربية :**

1-- الحارثي، ميلاد مفتاح، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط :دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، السليمانية: منشورات مركز السليمانية للدراسات الإستراتيجية، 2013 .

2- بوحوش، عمار، الذنيبات، محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

3- بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة :دراسة في الأهداف والرهانات**، القاهرة : دار الفجر للمشر والتوزيع، 2006 .

4-- بوراس، عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، دار الجامعة الجديدة، 2009.

5- بوتومورو، توم، **مدرسة فرانكفورت**، ترجمة: (سعد هجرس)، الطبعة الثانية، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2004.

6- باهي، سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

6- هنتغتون، صامويل، **صدام الجضارات: إعادة توزيع النظام العالمي**، ترجمة: (طلعت الشايب)، الطبعة الثانية، 1999.

7- زاقود، عبد السلام جمعة، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

8- حافظ،عبد الرحيم، وآخرون، **السلطة والسيادة: الافاق الوطنية والحدود** العالمية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 .

9- حجيج، أمال واخرون، **المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013.

10- طاشمة، بومدين، **مدخل إلى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2014.

11- معراف، إسماعيل، **الوضع الأمني في ظل المتغيرات الدولية**، الجزائر: منشورات ANEP،(د.س.ن).

12- مجدان، محمد، **تحليلات النظم في العلاقات الدولية**، الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015.

13- مسعود، عبد الله محمد، مراد، علي عباس، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية**، الطبعة الأولى، ليبيا :المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر.

14- مانع، جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

15- ئاكرة ي، نجدت صبري، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، الأردن: دار دجلة للنشر،(د.س.ن).

16- سعدي، محمد، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات على أنسنة الحضارة وثقافة السلام** ،الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 .

17- عودة، جهاد، **النظام الدولي ... نظريات وإشكاليات** ، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

18- عمور، لورنس عايدة واخرون، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**، الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2012.

19- فرج، أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007.

20- قوجيلي، سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الطبعة الأولى، الأردن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2014.

21- خير الدين، شمامة، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009.

22- غريفتش، مارتن، أوكلاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008.

23- غضبان، مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولية** ،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Barry ,buzzan , **People, State and Fear :an Agenda for International Security Studies in The Poste-Cold War**, London: Harvester Wheatsheart, 1991

2- Peter, Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004

3- Charles, philippe David et Jean-Jacques roche :**Théories de la sécurité** ,(Paris : Montchrestien.2002

ثانيا : المجلات .

1– الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته داسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 19 . سنة 2008.

1– علوي، مصطفى، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، **مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية**، العدد 4 ، سنة 2005.

3– المصري، خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 2، سنة 2014.

4– قوجيلي، سيد أحمد، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي" ، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 169 سنة 2012 .

5– جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية** ، العدد4 ،المجلد 19، سنة 2011 .

ثالثا : الملتقيات.

1- علاق، جميلة، ويفي، خيرة، "**مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة**". مداخلة من الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق،(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29–30 افريل 2008).

2- منصر، جمال ، "**تحولات في مفهوم الأمن ... من الوطني إلى الإنساني**". مداخلة من الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ،(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29–30 افريل 2008).

3- بلعيد، منيرة،"**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : د ور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**". مداخلة من المؤتمر الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . يومي : 30/29/ أفريل 2008).

4- محمد الأمين لعجال أعجال، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط** "، مداخلة من المؤتمر الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . يومي : 30/29/ أفريل 2008).

5- بهلول، نسيم، "**الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية للأمن المغاربي**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي28/27 فيفري 2013).

6- فرحاتي، عمر، "**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول: **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي28/27 فيفري 2013).

7- بوشنافة، شمسة، "**إستراتيجية الإتحاد الاوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل : الرهانات والقيود**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي28/27 فيفري 2013).

8- مخلوف، ساحل، "**الأمن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي: 28/27 فيفيري2013).

رابعا: المطبوعات.

1-عبد العالي، عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، مطبوعات محاضرات ألقيت على طلبة العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2009.

خامسا :الدراسات الغير المنشورة .

1- تباني، وهيبة ،"**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب**".(رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014).

2- عديلة، محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**"،(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015).

المواقع الإلكترونية.

1- العربية:

- بوحنية قوي، "**الإستراتيجية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، على الموقع:

www.mohamedzitout.com يوم :2016/03/29.

-محمد بوبوش، "**التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي**"، على الموقع:

www.oujdacity.net/national-article-73433-ar/ : يوم :2016/03/23.

- محند أبرقوق ،"**الإشكالات الجديدة للأمن في المتوسط**" ، على الموقع :

boulemkahel.yolasite.com. يوم: 2019/04/12

- تاكايوتي ياهامورا ،(ترجمة : عادل زقاغ)، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، على الموقع: /adelzeggagh/secpt.htmlwww.geocities.com : يوم 2016/03/11.

-عادل زقاغ ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ، على الموقع : www.geocities.com /adelzeggagh/recon1.html : يوم 2016/03/11.

2- الأجنبية:

David a. Baldwin, " **the concept of security**" , in : http://tau.ac.il/~daniel/pdf/37.pdf

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	الفرق بين برامج البحث حول موضوع الأمن	67
02	مقارنة مفهوم الأمن من المقاربات النقدية للأمن في أوروبا	70
03	حجم الهجرة العالمية إلى أوروبا	81
04	الجرائم المرتكبة في ليبيا من قبل المهاجرين غير الشرعيين سنة 2005	83
05	الجرائم المرتكبة في المغرب من قبل المهاجرين غير الشرعيين سنة 2008	85
06	الإتحاد المغاربي في إطار التحليل الرباعي	107
07	الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي	109
08	نسبة البطالة دول المغرب العربي لسنة 2008	109

ملخص الدراســـة

الملخص بالغة العربية

يعد حقل الدراسات الأمنية الأكثر زخما لدى الدارسين وصانعي القرار في العالم، وأخذ مفهوم الأمن عدت تطورات إنطلاقا من الدراسات التقليدية التي إستندت إلى المنظور الواقعي في تفسير الظاهرة الأمنية عبر مرتكزات القوة والأمن الوطني (القومي)، ومثلت الدولة وحدت التحليل الأساسية، في حين ركزت اللبرالية على دور المؤسسات الدولية في حفظ الأمن، وعلى أهمية المتغير الإقتصادي ودور النظم الديموقراطية في إحلال السلام إنطلاقا من فرضية أن الدول الديموقراطية لا تحارب بعضها البعض.

شهدت فترة التسعينات تنامي العديد من النظريات البديلة التي أسست لمرحلة ما بعد الوضعية، والتي سميت بالنظريات النقدية، أولت النظريات النقدية أهمية لعناصر الفرد والمجتمع كوحدات تحليل جديدة في حقل الدراسات الأمنية .

إن عملية تحقيق الأمن بحسب أنصار النظرية النقدية لا تتم إلا إذا تحرر الفرد من فكرة الإنعتاق، كما أضافة النظرية البنائية وخصوصا مدرسة كوبنهاجن فكرة الأمن المجتمعي وفكرة الأمننة كآخر الأبحاث في مجال الأمن.

شكلت أعمال النظرية البنائية عبر توسيعها لمفهوم الأمن "إعتبار الهجرة غير الشرعية – الإرهاب والتلوث البيئي وغيرها " تهديدات أمنية إضافة إلى جانب التهديدات العسكرية، وأثرت التهديدات الأمنية على مسارات التنمية في دول المغرب العربي، وزادتها حدة التهديدات الإقليمية جراء الحروب وفشل الدولة في الساحل الإفريقي والأزمة في ليبيا وتداعياتها المتواصلة.

أدت التحديات الدولية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة إلى نهاية الإستقطاب على المستوى الدولي وذلك لتراجع القوة واستعمالاتها، الأمر الذي مهد لنشوء فكرة الإقليمية والتي تعتبر التكامل إحدى ركائزها الأساسية، ويرى أنصار الإقليمية أن مواجهة التحديات الأمنية تتم وفق تنظيمات إقليمية.

في ظل جمود آليات عمل الإتحاد المغاربي وغياب التنسيق بين دوله، وفشل المقاربات الأحادية في معالجة التهديدات، تحولت الإستراتيجيات المغاربية في مواجهتها للتهديدات المحتملة إلى محور الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الطرف الأوروبي خصوصا، وفرضت الفجوة العميقة بين الشمال والجنوب، والتفاوت الكبير في المصالح بين الكتلة الإقليمية للإتحاد الأوروبي والدول المغاربية واستمرار التهديدات الأمنية، إلى ضرورة تفعيل أليات عمل الإتحاد المغاربي.

ENGLISH ABSTRACT

Security studies field is one of most important field momentum among scholars and decision-makers in the world, taking the concept of security promised developments from traditional studies based on the perspective realistic in explaining the security phenomenon across the pillars of strength and national security (national), and represented the state united fundamental analysis, while liberal focused the role of international institutions in maintaining security, and the importance of the economic variable and the role of democratic systems in the establishment of peace based on the premise that democracies do not fight each other. The nineties witnessed a growing number of alternative theories, which was established for the post-positivism, renamed monetary theories.

Monetary theories attached importance to the elements of the individual and society as units of a new analysis in the security studies field.

The process of achieving security, according to supporters of monetary theory does not only take place if their freedom from the idea of Emancipation, also add constructivist theory, especially the idea of Copenhagen School of

Security Community and the idea securitization as the last in the field of security research.

Theoretical work formed through structural expansion of the concept of security “Consideration – terror illegal immigration and environmental pollution and other” as to security threats in addition to the military threats.

Security threats affected the development paths in the Arab Maghreb countries, and unit regional threats by wars and the failure of the state to the coast of Africa and the crisis in Libya and the continuing repercussions.

New international challenges of the post Cold War led to the end of the polarization at the international level in order to drop the force and their uses, which paved the way for the emergence of regional idea, which is the integration of one of the basic pillars, and regional supporters believe that of face the security challenges are in accordance with regional organizations.

Under rigidity mechanisms of the Maghreb Union and the absence of Coordination between the state and the failure of unilateral approaches in addressing the threats, strategies Maghreb turned in the face of potential

threats to the axis of the partnership with the United States and with the European party, especially.

It imposed a deep gap between the north and south, and the large disparity between the interests of the regional bloc of the European Union and countries of the Maghreb and the continuing security threats, to the necessity of activating the mechanisms of the Maghreb Union.

الفهرس

الفـهـــــرس

مـقـدمـــة .. ..أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن والتحولات الدولية بعد الحرب الباردة. 09-36

المبحث الأول : ماهية الأمن.....09

المطلب الأول : المفهوم العام للأمن.....09

المطلب الثاني : مستويات الأمن... 15

المطلب الثالث : تهديدات الأمن.....16

المبحث الثاني : التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها المفاهيمية.....17

المطلب الأول : التحولات الجيوسياسية.....18

المطلب الثاني : التحولات الإقتصادية.....29

المطلب الثالث : التحولات القيمية 32

خلاصة الفصل الأول.....36

الفصل الثاني: حوار المنظورات المعرفية في حقل الدراسات الأمنية.....37-69

المبحث الأول : مفهوم الأمن في المقاربات الوضعية.....38

المطلب الأول : الطرح الواقعي (الدولاتي) للأمن.....38

المطلب الثاني : الطرح اللبرالي للأمن 41

المطلب الثالث : إعادة صياغة مفهوم الأمن. 44

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن في النظريات التكوينية ما بعد الوضعية.....47

المطلب الأول : النظرية النقدية الإجتماعية.....47

المطلب الثاني: نظرية ما بعد الحداثة.....50

المطلب الثالث : النظرية البنائية.....52

المبحث الثالث : المدارس النقدية في حقل الدراسات الأمنية.....55

المطلب الأول : مدرسة أبريستويث (ويلز).....55.

المطلب الثاني: مدرسة باريس.....57

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاجن.....60.

خلاصة الفصل الثاني.....69
الفصل الثالث : التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية وإستراتيجية مواجهتها.71-109
المبحث الأول : الدوائر المختلفة لمصادر التهديدات الجديدة 71
المطلب الأول : المعطيات الجغرافية للمنطقة المغاربية. 71
المطلب الثاني : الأبعاد الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية 73
المطلب الثالث : مصادر التهديدات الداخلية 74
المطلب الرابع : أزمة الساحل الإفريقي 85
المطلب الخامس : تداعيات الأزمة الليبية 88
المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إيطار عملية الشراكة. 91
المطلب الأول : الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية 91
المطلب الثاني : الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. 94
المطلب الثالث : تفعيل اليات الإتحاد المغاربي. 103
خلاصة الفصل الثالث.....109
الخاتمة 111
قائمة المصادر والمراجع 114
قائمة الجداول 121
الملخص بالغة العربية.....122
الملخص بالغة الإنجليزية.....123
الفهرس المحتويات.....126